

صحيح مسلم

بشرح النووي

موافق للمعجم المفهرس للفاظ احديث

الجزء العاشر

مؤسسة قرطبة

طباعة. نشر. توزيع

ت : ٥٣٥٠٢٧

□ حقوق الطبع محفوظة للناشر □

○ الطبعة الثانية ○

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٧) باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره ويطأها ، ثم يفارقها ، وتنقضى عدتها

١١١ - (١٤٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو) قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ . فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي . فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْبِرِ . وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْيَةِ الثَّوْبِ . فَتَبَسَّمَ

باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره

ويطأها ثم يفارقها وتنقضى عدتها

قولها : (فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير) هو بفتح الزاي وكسر الباء بلا خلاف ، وهو الزبير بن باطاء ، ويقال باطاء : وكان عبد الرحمن صحابياً والزبير قتل يهودياً في غزوة بنى قريظة . وهذا الذى ذكرنا من أن عبد الرحمن ابن الزبير بن باطاء القرظى هو الذى تزوج امرأة رفاعة القرظى هو الذى ذكره أبو عمر ابن عبد البر والمحققون . وقال ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني فى كتابيهما

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ ؟
 لَا . حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ » .
 قَالَتْ : وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ . وَخَالِدٌ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ .
 فَنَادَى : يَا أَبَا بَكْرٍ ! أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا نَجَّهَرُ بِهِ عِنْدَ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ !

في معرفة الصحابة : إنما هو عبد الرحمن بن الزبير بن زيد بن أمية بن زيد
 ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس ، والصواب الأول .
 قولها : (فبت طلاق) أى طلقني ثلاثاً . قولها : (هدبة الثوب) هو بضم
 الهاء وإسكان الدال ، وهى طرفه الذى لم ينسج ، شبهوها بهذب العين ، وهو
 شعر جفنها . قوله ﷺ : (لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك) هو بضم
 العين وفتح السين ، تصغير عسلة ، وهى كناية عن الجماع ، شبه لذته بلذة
 العسل وحلاوته ، قالوا : وأنت العسيلة لأن فى العسل نعتين التذكير والتأنيث .
 وقيل : أثنها على إرادة النطفة ، وهذا ضعيف ؛ لأن الإنزال لا يشترط . وفى
 هذا الحديث أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ،
 ثم يفارقها وتنقضى عدتها ، فأما مجرد عقده عليها فلا يبيحها للأول ، وبه قال
 جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وانفرد سعيد بن المسيب
 فقال : إذا عقد الثانى عليها ثم فارقها حلت للأول ولا يشترط وطء الثانى
 لقول الله تعالى : ﴿ حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ والنكاح حقيقة فى العقد على
 الصحيح . وأجاب الجمهور بأن هذا الحديث مخصص لعموم الآية ، ومبين
 للمراد بها . قال العلماء : ولعل سعيداً لم يبلغه هذا الحديث . قال عياض :
 لم يقل أحد بقول سعيد فى هذا إلا طائفة من الخوارج ، واتفق العلماء على
 أن تغيب الحشفة فى قبلها كاف فى ذلك من غير إنزال المنى ، وشذ الحسن

١١٢ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ) (قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ حَرَمَلَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ) . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ . حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَاقَهَا . فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ . فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ . فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ . فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ . وَإِنَّهُ ، وَاللَّهِ ! مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهُدْيَةِ . وَأَخَذَتْ بِهَدْيَةٍ مِنْ جَلْبَابِهَا . قَالَ : فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا . فَقَالَ : « لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ . لَا . حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ » . وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَخَالِدُ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ بِيَابِ الْحُجْرَةِ لَمْ يُؤَدِّنْ لَهُ . قَالَ : فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ : أَلَا تَرَجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ .

البصرى فشرط إنزال المنى وجعله حقيقة العسيلة . قال الجمهور : بدخول الذكر تحصل اللذة والعسيلة ، ولو وطئها في نكاح فاسد لم تحل للأول على الصحيح ؛ لأنه ليس بزواج . قوله : (إن النبي ﷺ تبسم) قال العلماء : إن التبسم للتعجب من جهرها وتصريحها بهذا الذي تستحي النساء منه في العادة ، أو لرغبتها في زوجها الأول وكراهة الثاني . والله أعلم .

١١٣ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
 أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رِفَاعَةَ
 الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّيْبِرِ . فَجَاءَتِ النَّبِيَّ
 ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ
 تَطْلِيقَاتٍ . بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ .

* * *

١١٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ . حَدَّثَنَا
 أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ ، فَيُطَلِّقُهَا ، فَتَزَوَّجُ رَجُلًا ،
 فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا . أُنْحَلُّ لِرِزْوَجِهَا الْأَوَّلِ ؟ قَالَ : « لَا .
 حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ . ح
 وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا
 الْإِسْنَادِ .

* * *

١١٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
 مُسَهَّرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ
 عَائِشَةَ . قَالَتْ : طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا . فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا

قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا . فَأَرَادَ زَوْجَهَا الْأَوَّلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا . فَسُئِلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : « لَا . حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ
عُسَيْلَتِهَا ، مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) .
جَمِيعًا عَنْ عُبيدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .
وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ عُبيدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ .

* * *

(١٨) باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع

١١٦ - (١٤٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
(وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَا : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَالِمٍ ،
عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ
أَنَّ أَحَدَهُمْ ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ ، قَالَ : بِاسْمِ اللَّهِ . اللَّهُمَّ !
جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ . وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا ، فَإِنَّهُ ، إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا

باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع

قوله ﷺ : (لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا
الشیطان وجنب الشیطان ما رزقتنا فإنه إن يقدر بينهما في ذلك ولد لم يضره

وَلَدٌ فِي ذَلِكَ ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . جَمِيعًا عَنِ الثَّوْرِيِّ . كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ . بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ . غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ « بِاسْمِ اللَّهِ » . وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ « بِاسْمِ اللَّهِ » . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ : قَالَ مَنْصُورٌ : أَرَاهُ قَالَ : « بِاسْمِ اللَّهِ » .

* * *

(١٩) باب جواز جماعه امرأته في قبلها ، من قدامها ومن ورائها ، من غير تعرض

للدبر

١١٧ - (١٤٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ . (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ . سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ : إِذَا أَنَّى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ، مِنْ دُبْرِهَا ، فِي قُبْلِهَا ، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ .

شيطان أبداً) قال القاضي : قيل : المراد بأنه لا يضره أنه لا يصرعه شيطان ، وقيل : لا يطعن فيه الشيطان عند ولادته ، بخلاف غيره ، قال : ولم يحمله أحد على العموم في جميع الضرر والوسوسة والإغواء . هذا كلام القاضي .

فَنَزَلَتْ : نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ [٢ / البقرة /
الآية ٢٢٣] .

* * *

١١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ
الْهَادِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ : إِذَا أُتِيَتِ الْمَرْأَةُ ، مِنْ دُبْرِهَا ،
فِي قُبْلِهَا ، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ . قَالَ : فَأَنْزَلَتْ : نِسَاؤُكُمْ
حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ .

* * *

باب جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها

من غير تعرض للدبر

قول جابر : (كانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها
كان الولد أحول فنزلت نساؤكم حرت لكم فأتوا حرتكم أنى شئتم) وفي رواية
(إن شاء مجيبة وإن شاء غير مجيبة غير أن ذلك في صمام واحد) . (المجيبة)
بم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم باء موحدة مشددة مكسورة ثم ياء مثناة من
تحت ، أى مكبوبة على وجهها . و (الصمام) بكسر الصاد ، أى ثقب
واحد ، والمراد به القبل . قال العلماء : وقوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى
شِئْتُمْ ﴾ أى موضع الزرع من المرأة ، وهو قبلها الذى يزرع فيه المنى لابتغاء
الولد . ففيه إباحة وطئها في قبلها إن شاء من بين يديها ، وإن شاء من ورائها ،

١١٩ - (...) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ . ح
وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، عَنْ
أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ .
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ
وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ . قَالُوا : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ
جَرِيرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . قَالَ : سَمِعْتُ التُّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يُحَدِّثُ عَنِ
الرُّهْرِيِّ . ح وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ . حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ .
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (وَهُوَ ابْنُ الْمُخْتَارِ) عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ .
كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، بِهِذَا الْحَدِيثِ .
وَزَادَ فِي حَدِيثِ التُّعْمَانِ عَنِ الرَّهْرِيِّ : إِنْ شَاءَ مُجِيبَةً ، وَإِنْ شَاءَ
غَيْرَ مُجِيبَةً ؛ غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ .

* * *

وإن شاء مكبوبة . وأما الدبر فليس هو بحرث ولا موضع زرع . ومعنى قوله :
(أنى شعثم) أى كيف شعثم . واتفق العلماء الذين يعتد بهم على تحريم وطء المرأة
فى دبرها حائضاً كانت أو طاهراً ، لأحاديث كثيرة مشهورة ، كحديث :
« ملعون من أتى امرأة فى دبرها » قال أصحابنا : لا يحل الوطء فى الدبر فى
شئ من الآدميين ولا غيرهم من الحيوان فى حال من الأحوال . والله أعلم .
قوله : (إن يهود كانت تقول) هكذا هو فى النسخ (يهود) غير مصروف ؛
لأن المراد قبيلة اليهود ، فامتنع صرفه للتأنيث والعلمية .

باب (٢٠) تحريم امتناعها من فراش زوجها

١٢٠ - (١٤٣٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرَّارَةَ بِنِ أَوْفَى ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا ، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي أَبْنَ الْحَارِثِ) . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : « حَتَّى تُرْجِعَ » .

* * *

١٢١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ (يَعْنِي أَبْنَ كَيْسَانَ) ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ :

باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

قوله ﷺ : (إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح) وفي رواية (حتى ترجع) هذا دليل على تحريم امتناعها من فراشه لغير عذر شرعي ، وليس الحيض بعذر في الامتناع ؛ لأن له حقاً في الاستمتاع بها فوق الإزار . ومعنى الحديث أن اللعنة تستمر عليها حتى تزول المعصية بطولوع

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا ، فَتَأْتِي عَلَيْهِ ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا ، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا » .

* * *

١٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ .
 قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ . حَدَّثَنَا
 وَكَيْعٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ .
 كُلُّهُمَّ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ ، فَلَمْ تَأْتِهِ ،
 فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا ، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ » .

* * *

(٢١) باب تحريم إفشاء سر المرأة

١٢٣ - (١٤٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
 مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيُّ . حَدَّثَنَا
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ يَقُولُ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةَ يَوْمِ
 الْقِيَامَةِ ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَنْشُرُ
 سِرَّهَا » .

الفجر والاستغناء عنها ، أو بتوبتها ورجوعها إلى الفراش . قوله ﷺ : (فبات غضبان عليها) وفي بعض النسخ (غضباناً) .

١٢٤ - (...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، الرَّجُلُ يُفْضَى إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضَى إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا » . وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : « إِنَّ أَعْظَمَ » .

باب تحريم إفشاء سر المرأة

قوله ﷺ : (إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى امرأته وتفضى إليه ثم ينشر سرها) قال القاضي : هكذا وقعت الرواية (أشر) بالألف ، وأهل النحو يقولون : لا يجوز أشر وأخير ، وإنما يقال : هو خير منه وشر منه . قال : وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً ، وهي حجة في جوازهما جميعاً ، وأنها لغتان . وفي هذا الحديث تحريم إفشاء الرجل ما يجرى بينه وبين امرأته من أمور الاستمتاع ، ووصف تفاصيل ذلك ، وما يجرى من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه . فأما مجرد ذكر الجماع فإن لم تكن فيه فائدة ولا إليه حاجة فمكروه ؛ لأنه خلاف المروءة ، وقد قال ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » وإن كان إليه حاجة ، أو ترتب عليه فائدة بأن ينكر عليه إعراضه عنها ، أو تدعى عليه العجز عن الجماع ، أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره ، كما قال ﷺ : « إني لأفعله أنا وهذه » وقال ﷺ لأبي طلحة : « أعرستم الليلة » وقال لجابر : « الكيس الكيس » والله أعلم .

باب (٢٢) حكم العزل

١٢٥ - (١٤٣٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ . أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صِرْمَةَ عَلَيَّ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ . فَسَأَلَهُ أَبُو صِرْمَةَ فَقَالَ : يَا أَبَا سَعِيدٍ ! هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ ؟ فَقَالَ :

باب حكم العزل

العزل هو أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع وأنزل خارج الفرج ، وهو مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة ، سواء رضيت أم لا ؛ لأنه طريق إلى قطع النسل ، ولهذا جاء في الحديث الآخر تسميته (الواد الخفى) ؛ لأنه قطع طريق الولادة ، كما يقتل المولود بالواد . وأما التحريم فقال أصحابنا : لا يحرم في مملوكته ، ولا في زوجته الأمة ، سواء رضيت أم لا ؛ لأن عليه ضرراً في مملوكته بمصيرها أم ولد وامتناع بيعها ، وعليه ضرر في زوجته الرقيقة بمصير ولده رقيقاً تبعاً لأمه . وأما زوجته الحرة فإن أذنت فيه لم يحرم ، وإلا فوجهان ، أحدهما لا يحرم . ثم هذه الأحاديث مع غيرها يجمع بينها بأن ملورد في النبي محمول على كراهة التنزيه ، وما ورد في الإذن في ذلك محمول على أنه ليس بحرام ، وليس معناه نفى الكراهة . هذا مختصر ما يتعلق بالباب من الأحكام والجمع بين الأحاديث . وللسلف خلاف كنعو ما ذكرناه من مذهبنا ، ومن حرمه بغير إذن الزوجة الحرة قال : عليها ضرر في العزل فيشترط لجوازه إذنها .

تَعَمَّ . غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَلْمُصْطَلِقِ . فَسَبَبْنَا كِرَائِمَ الْعَرَبِ . فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعَزْبَةُ وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ . فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ وَنَعْزَلَ . فَقُلْنَا : نَفْعُلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا لَا نَسْأَلُهُ ! فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا . مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسْمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا سَتَكُونُ » .

* * *

١٢٦ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ .

قوله : (غزوة بلمصطلق) أى بنى المصطلق ، وهى غزوة المريسيع . قال القاضى : قال أهل الحديث : هذا أولى من رواية موسى بن عقبة أنه كان فى غزوة أوطاس . قوله : (كرائم العرب) أى النفيسات منهم . قوله : (طالت علينا العزبة ورغبنا فى الفداء) معناه احتجنا إلى الوطاء ، وخفنا من الحبل ، فتصير أم ولد يمتنع علينا بيعها وأخذ الفداء فيها . فيستنبط منه منع بيع أم الولد ، وأن هذا كان مشهوراً عندهم . قوله ﷺ : (لا عليكم ألا تفعلوا ما كتب الله خلق نسمة هى كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون) معناه : ما عليكم ضرر فى ترك العزل لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها لا بد أن يخلقها ، سواء عزلتم أم لا ، وما لم يقدر خلقها لا يقع ، سواء عزلتم أم لا ، فلا فائدة فى عزلكم ، إن كان الله تعالى قدر خلقها سبقكم الماء فلا ينفع حرصكم فى منع الخلق . وفى هذا الحديث دلالة لمذهب جماهير العلماء أن العرب يجرى عليهم الرق كما يجرى على العجم ، وأنهم إذا كانوا مشركين وسبوا جاز استرقاقهم ؛ لأن بنى المصطلق عرب صليبية من خزاعة ، وقد استرقوهم ، ووظفوا سبباهم ، واستباحوا بيعهم ، وأخذ فدائهم . وبهذا قال مالك ، والشافعى - فى قوله الصحيح الجديد - وجمهور العلماء . وقال أبو حنيفة والشافعى - فى قوله القديم

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ . حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، فِي مَعْنَى حَدِيثِ رَبِيعَةَ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

* * *

١٢٧ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَيْيُّ . حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ : أَصَبْنَا سَبَايَا فَكُنَّا نَعْرَلُ . ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ لَنَا : « وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ؟ وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ؟ مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَانَتْ » .

* * *

١٢٨ - (...) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ . حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفْضَلِ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ . قَالَ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا . فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدْرُ » .

* * *

١٢٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ

(يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزٌ . قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَزْلِ : « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ . فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدْرُ » .

وَفِي رِوَايَةِ بَهْزٍ قَالَ شُعْبَةُ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ؟
قَالَ : نَعَمْ .

* * *

١٣٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ) . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) . حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرِ بْنِ مَسْعُودٍ ، رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ : « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ . فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدْرُ » .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَقَوْلُهُ : « لَا عَلَيْكُمْ » أَقْرَبُ إِلَى النَّهْيِ .

* * *

١٣١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرِ الْأَنْصَارِيِّ . قَالَ : فَرَدَّ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . قَالَ : ذُكِرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « وَمَا ذَاكُمْ ؟ » قَالُوا :

الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرْضِعُ فَيُصِيبُ مِنْهَا . وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ .
وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا . وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ . قَالَ :
« فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ . فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .
قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ فَقَالَ : وَاللَّهِ ! لَكَانَ هَذَا
زَجْرًا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ
حَرْبٍ . حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ . قَالَ : حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا
عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ . (يَعْنِي حَدِيثَ
الْعَزْلِ) فَقَالَ : إِيَّايَ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى .
حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ . قَالَ : قُلْنَا لِأَبِي
سَعِيدٍ : هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا ؟ قَالَ :
نَعَمْ . وَسَأَقُ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ . إِلَى قَوْلِهِ :
« الْقَدَرُ » .

* * *

١٣٢ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ
عَبْدَةَ (قَالَ ابْنُ عَبْدَةَ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ

عِيْنَةَ) عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ قَزَعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ . قَالَ : ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ ؟ (وَلَمْ يَقُلْ : فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ) فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا » .

* * *

١٣٣ - (...) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ . أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ (يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ . سَمِعَهُ يَقُولُ : سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ : « مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ . وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعَهُ شَيْءٌ » .

* * *

(...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْدِرِ الْبَصْرِيُّ . حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ . حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ . أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

* * *

١٣٤ - (١٤٣٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمُنَا وَسَانَيْتُنَا . وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ . فَقَالَ : « اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ . فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا

قُدِّرَ لَهَا « فَلَبِثَ الرَّجُلُ . ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ .
فَقَالَ : « قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا . »

* * *

١٣٥ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ . حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَاضٍ ، عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ عِنْدِي
جَارِيَةً لِي . وَأَنَا أُعْزَلُ عَنْهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ ذَلِكَ
لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ » قَالَ : فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !
إِنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ
الزُّبَيْرِيُّ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ ، قَاصُّ أَهْلِ مَكَّةَ . أَخْبَرَنِي

لا يجرى عليهم الرق لشرفهم . والله أعلم . قوله (إن لي جارية هي خادمنا
وسانيتنا) أى التى تسقى لنا ، شبهها بالبعير فى ذلك . قوله ﷺ للذى
أخبره بأن له جارية يعزل عنها (إن شئت) ثم أخبره أنها حبلى إلى
آخره فيه دلالة على إلحاق النسب مع العزل ؛ لأن الماء قد سبق . وفيه أنه إذا
اعترف بوطء أمته صارت فراشاً له وتلحقه أولادها إلا أن يدعى الاستبراء ،
وهو مذهبنا ومذهب مالك . قوله ﷺ : (أنا عبد الله ورسوله) معناه هنا
أن ما أقول لكم حق ، فاعتمدوه واستيقنوه فإنه يأتى مثل فلق الصبح .

عُرْوَةُ بْنُ عِيَّاضِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ التَّوْفَلِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ .

* * *

١٣٦ - (١٤٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : كُنَّا نَعْرَلُ وَالْقُرْآنُ يُنزَلُ . زَادَ إِسْحَاقُ : قَالَ سُفْيَانُ : لَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ ، لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ .

* * *

١٣٧ - (...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ . حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ عَطَاءٍ . قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ : لَقَدْ كُنَّا نَعْرَلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

* * *

١٣٨ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ . حَدَّثَنَا مُعَاذُ (يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ) . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : كُنَّا نَعْرَلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ . فَلَمْ يَنْهَنَا .

*

* *

باب (٢٣) تحريم وطء الحامل المسبية

١٣٩ - (١٤٤١) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ . قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجَحِّ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ . فَقَالَ : « لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا ؟ » فَقَالُوا : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ . كَيْفَ يُوْرثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ » .

* * *

باب تحريم وطء الحامل المسبية

قوله : (عن يزيد بن خمير) هو بالخاء المعجمة . قوله : (أتى بامرأة مجح على باب فسطاط) المصحح بيم مضمومة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة ، وهي الحامل التي قربت ولادتها . وفي الفسطاط ست لغات فسطاط وفسطاط وفساط بحذف الطاء والتاء لكن بتشديد السين وبضم الفاء وكسرها في الثلاثة ، وهو نحو بيت الشعر . قوله : (أتى بامرأة مجح على باب فسطاط فقال : لعله يريد أن يلتم بها ؟ فقالوا : نعم فقال : لقد هممت أن ألعنه لعناً يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له ؟) معنى (يلتم بها) أي يطأها وكانت حاملاً مسبية ، لا يحل جماعها حتى تضع . وأما قوله ﷺ : (كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له) فمعناه أنه قد تتأخر ولادتها ستة أشهر حيث يحتمل كون الولد من هذا السابى ، ويحتمل أنه كان ممن قبله ، فعلى تقدير كونه من السابى يكون ولدأ له ويتوراثان ، وعلى

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ . جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

*

* *

(٢٤) باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع ، وكرهة الغزل

١٤٠ - (١٤٤٢) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ . حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفِيلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ

تقدير كونه من غير السابى لا يتوراثان هو ولا السابى لعدم القرابة ، بل له استخدامه لأنه مملوكه . فتقدير الحديث أنه قد يستلحقه ويجعله ابناً له ويورثه مع أنه لا يحل له تورثه لكونه ليس منه ، ولا يحل تواريخه ومزاحمته لباقي الورثة ، وقد يستخدمه استخدام العبيد ويجعله عبداً يتملكه مع أنه لا يحل له ذلك ، لكونه منه إذا وضعته لمدة محتملة كونه من كل واحد منهما ، فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفاً من هذا المحذور . فهذا هو الظاهر فى معنى الحديث ، وقال القاضى عياض : معناه الإشارة إلى أنه قد ينمى هذا الجنين بنطفة هذا السابى فيصير مشاركاً فيه ، فيمتنع الاستخدام ، قال : وهو نظير الحديث الآخر : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره » . هذا كلام القاضى ، وهذا الذى قاله ضعيف أو باطل ، وكيف ينتظم التورث مع هذا التأويل ؟ بل الصواب ما قدمناه . والله أعلم .

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ . حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ
الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ » .
قَالَ مُسْلِمٌ : وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ : عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ . وَالصَّحِيحُ
مَا قَالَهُ يَحْيَى : بِالذَّالِ .

* * *

باب جواز الغيلة «وهي وطء المرضع» وكراهة العزل

قوله : (عن جدامة بنت وهب) ذكر مسلم اختلاف الرواة فيها، هل هي
بالذال المهملة أم بالذال المعجمة؟ قال: الصحيح أنه بالذال يعنى المهملة، وهكذا
قال جمهور العلماء أن الصحيح أنها بالمهملة والجيم مضمومة بلا خلاف وقوله :
(جدامة بنت وهب) وفي رواية الأخرى (جدامة بنت وهب أخت عكاشة)
قال القاضى عياض : قال بعضهم : إنها أخت عكاشة على قول من قال : إنها
جدامة بنت وهب بن محسن. وقال آخرون : هي أخت رجل آخر يقال له
عكاشة بن وهب ، ليس بعكاشة بن محسن المشهور . وقال الطبرى : هي
جدامة بنت جندل ، هاجرت، قال : والمحدثون قالوا فيها : جدامة بنت وهب .
هذا ما ذكره القاضى ، والمختار أنها جدامة بنت وهب الأسدية ، أخت عكاشة
ابن محسن المشهور الأسدى ، وتكون أخته من أمه . وفي (عكاشة) لغتان
سبقتا في كتاب الإيمان تشديد الكاف وتخفيفهما ، والتشديد أفصح وأشهر .
قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لقد هممت أن أنهى عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس
يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم) قال أهل اللغة : الغيلة هنا بكسر الغين ،
ويقال لها (الغيل) بفتح الغين مع حذف الهاء ، و (الغيال) بكسر الغين ،
كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة . وقال جماعة من أهل اللغة : الغيلة بالفتح

١٤١ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُقْرِيُّ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ . حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جَدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ ، أُخْتِ عُكَّاشَةَ . قَالَتْ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَسٍ ، وَهُوَ يَقُولُ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيَلَةِ . فَظَنَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ . فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئاً » .

ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ » .

المرءة الواحدة ، وأما بالكسر فهى الاسم من الغيل . وقيل : إن أريد بها وطء المرضع جاز الغيلة بالكسر والفتح . واختلف العلماء فى المراد بالغيلة فى هذا الحديث ، وهى الغيل ، فقال مالك فى الموطأ ، والأصمعى وغيره من أهل اللغة : أن يجامع امرأته وهى مرضع ، يقال منه : أعال الرجل وأغيل إذا فعل ذلك . وقال ابن السكيت : هو أن ترضع المرأة وهى حامل ، يقال منه : غالت وأغيلت : قال العلماء : سبب همه - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - بالنهى عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضع ، قالوا : والأطباء يقولون : إن ذلك اللبن داء ، والعرب تكرهه وتتقيه . وفى الحديث جواز الغيلة فإنه ﷺ لم ينه عنها ، وبين سبب ترك النهى . وفيه جواز الاجتهاد لرسول الله ﷺ ، وبه قال جمهور أهل الأصول ، وقيل : لا يجوز لتمكنه من الوحى ، والصواب الأول . قوله ﷺ : (فإذا هم يغيلون) هو بضم الياء ؛ لأنه من أعال يغيل كما سبق . قوله : (ثم سأله عن العزل فقال رسول الله ﷺ : ذاك الواد الخفى) وهى (وإذا

زَادَ عُبَيْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمُقْرِئِ وَهِيَ : وَإِذَا الْمَوْؤَدَةُ سُئِلَتْ

[٨١ / التكوير / ٨] .

* * *

١٤٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفِيلِ الْقُرَشِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ
جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبِ الْأَسَدِيَّةِ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ ، فِي الْعَزْلِ
وَالْغَيْلَةِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « الْغَيْالِ » .

* * *

١٤٣ - (١٤٤٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ
وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ) . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
يَزِيدَ الْمُقْبِرِيُّ . حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ . حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ

المؤودة سئلت ﴿ الوأد والمؤودة بالهمز ، والوَأدُ دَفْنُ البنتِ وهى حية ، وكانت
العرب تفعله خشية الإملاق ، وربما فعلوه خوف العار . والمؤودة البنت المدفونة
حية ، ويقال وأدت المرأة ولدها وأداً . قيل : سميت مؤودة لأنها تثقل بالتراب
وقد سبق في باب العزل وجه تسمية هذا وأداً ، وهو مشابهته الوأد في تفويت
الحياة . وقوله : في هذا الحديث ﴿ وإذا المؤودة سئلت ﴾ معناه أن العزل يشبه
الوَأد المذكور في هذه الآية . قوله : (حدثني عياش بن عباس) الأول بالشين
المعجمة ، وأبوه بالشين المهملة ، وهو عياش بن عباس القتباني بكسر القاف ،

أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ؛ أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِدَهُ
 سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ :
 إِنِّي أَعْزَلُ عَنِ امْرَأَتِي . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِمَ تَفْعَلُ
 ذَلِكَ ؟ » فَقَالَ الرَّجُلُ : أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا ، أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا . فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا ، ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ » .
 وَقَالَ زَهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ : « إِنْ كَانَ لِدَلِيكَ فَلَا . مَا ضَارَ ذَلِكَ
 فَارِسَ وَلَا الرُّومَ » .

منسوب إلى قتيان بطن من رعين . قوله : (أشفق على ولدها) هو بضم الهمزة
 وكسر الفاء ، أى أخاف . قوله : (ما ضار ذلك فارس ولا الروم) هو
 بتخفيف الراء ، أى ما ضرهم ، يقال : ضاره يضره ضيراً ، ويضره ضراً
 ضره . والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧ - كتاب الرضاع

(١) باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

١ - (١٤٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا . وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ . قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرَاهُ فُلَانًا » (لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ) فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا (لِعَمِّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ) دَخَلَ عَلَيَّ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ . إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحْرِمُ مَا تُحْرِمُ الْوِلَادَةُ » :

كتاب الرضاع

هو بفتح الراء وكسرها، والرضاعة بفتح الراء وكسرها ، وقد رضع الصبي أمه بكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاعا . قال الجوهري : ويقول أهل نجد : رضع يرضع بفتح الضاد في الماضي وكسرها في المضارع رضعاً ، كضرب ضرباً ، وأرضعته أمه وامرأة مرضع أى لها ولد ترضعه ، فإن رضعتها بإرضاعة ، قلت مرضعة بالهاء . والله أعلم . قوله ﷺ : (إن الرضاعة تحرم

٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . ح
 وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهُذَلِيُّ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
 هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ . جَمِيعاً عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ : « يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
 أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْتَادِ ،
 مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .

*

* *

(٢) باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل

٣ - (١٤٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
 مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا
 أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أَفْلَحَ ، أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا . وَهُوَ
 عَمُّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ . بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابُ . قَالَتْ : فَأَيُّتُ أَنْ آذَنَ
 لَهُ . فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ . فَأَمَرَنِي أَنْ
 آذَنَ لَهُ عَلَيَّ .

ما تحرمه الولادة) وفي رواية (يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة) وفي
 حديث قصة حفصة وحديث قصة عائشة الإذن لدخول العم من الرضاعة

٤ - (...) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : أَتَانِي عَمِّي

عليها ، وفي الحديث الآخر (فليلج عليك عمك قلت : إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل قال : إنه عمك فليلج عليك) هذه الأحاديث متفقة على ثبوت حرمة الرضاع ، وأجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرضعة ، وأنه يصير ابنها ، يحرم عليه نكاحها أبداً ، ويحل له النظر إليها ، والخلوة بها ، والمسافرة ، ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه فلا يتوارثان ، ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر ، ولا يعتق عليه بالملك ، لاترد شهادته لها ، ولا يعقل عنها ، ولا يسقط عنها القصاص بقتله ، فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام . وأجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع ، وبين الرضيع وأولاد المرضعة ، وأنه في ذلك كولدها من النسب لهذه الأحاديث . وأما الرجل المنسوب ذلك اللبن إليه لكونه زوج المرأة ، أو وطئها بملك أو شبهة فمذهبنا ومذهب العلماء كافة ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع ، ويصير ولدأ له ، وأولاد الرجل أخوة الرضيع وأخواته ، وتكون أخوة الرجل أعمام الرضيع ، وأخواته عمات ، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل . ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر وابن علية فقالوا : لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع ، ونقله المازري عن ابن عمر وعائشة ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ ولم يذكر البنت والعمة كما ذكرهما في النسب . واحتج الجمهور بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة وعم حفصة ، وقوله ﷺ مع إذنه فيه أنه : (يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة) . وأجابوا عما احتجوا به من الآية أنه ليس فيها نص بإباحة البنت والعمة ونحوهما ؛ لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه لو لم يعارضه دليل آخر ، كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة . والله أعلم .

مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قَعَيْسٍ . فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ .
وَزَادَ : قُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرَأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ . قَالَ :
« تَرَبَّتْ يَدَاكَ ، أَوْ يَمِينُكَ » .

* * *

قوله صلى الله عليه وسلم : (أراه فلاناً) لعم حفصة ، هو بضم الهمزة ، أى أظنه . قوله :
(حدثنا على بن هاشم بن البريد) هو بياء موحدة مفتوحة ثم راء مكسورة
ثم ياء مثناة تحت . قوله : (عن عائشة أنها أخبرته أن أفلح أخوا أبى القعيس
جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة) إلى آخره وذكر الحديث السابق
فى أول الباب عن عائشة أنها قالت (يارسول الله لو كان فلان حياً لعمها من
الرضاعة دخل على قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة)
اختلف العلماء فى عم عائشة المذكور فقال أبو الحسن القابسى : هما عمان
لعائشة من الرضاعة أحدهما أخو أبيها أبى بكر من الرضاعة ، ارتضع هو
وأبو بكر رضى الله عنه من امرأة واحدة ، والثانى أخو أبيها من الرضاعة الذى
هو أبو القعيس ، وأبو القعيس ، أبوها من الرضاعة ، وأخوه أفلح عمها .
وقيل : هو عم واحد ، وهذا غلط ، فإن عمها فى الحديث الأول ميت ، وفى
الثانى حى جاء يستأذن ، فالصواب ما قاله القابسى . وذكر القاضى القولين
ثم قال : قول القابسى أشبه ؛ لأنه لو كان واحداً لفهمت حكمه من المرة الأولى
ولم تحتجب منه بعد ذلك ، فإن قيل : فإذا كانا عمين كيف سألت على الميت
وأعلمها النبى صلى الله عليه وسلم أنه عم لها يدخل عليها واحتجبت عن عمها الآخر أخى
أبى القعيس حتى أعلمها النبى صلى الله عليه وسلم بأنه عمها يلج عليها ؟ فهلا اكتفت بأحد
السؤالين ؟ فالجواب أنه يحتمل أن أحدهما كان عمّاً من أحد الأبوين ، والآخر
منهما أو عمّاً أعلى ، والآخر أدنى ، ونحو ذلك من الاختلاف فخافت أن تكون

٥ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى . حدثنا ابن وهب .
 أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن عروة ؛ أن عائشة أخبرته ؛
 أنه جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها . بعد ما نزل
 الحجاب . وكان أبو القعيس أبا عائشة من الرضاعة . قالت
 عائشة : فقلت : والله ! لا آذن لأفلح ، حتى استأذن رسول الله
 ﷺ . فإن أبا القعيس ليس هو أرضعني . ولكن أرضعني
 امرأته . قالت عائشة : فلما دخل رسول الله ﷺ قلت :
 يارسول الله ! إن أفلح أخا أبي القعيس جاءني يستأذن علي .
 فكرهت أن آذن له حتى استأذنيك . قالت : فقال النبي ﷺ :
 « ائذني له » .

قال عروة : فبذلك كانت عائشة تقول : حرّموا من الرضاعة
 ما تحرّمون من النسب .

* * *

الإباحة مختصة بصاحب الوصف المسئول عنه أولاً . والله أعلم . قوله : (عن
 عائشة أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها) وفي رواية (أفلح بن
 أبي قعيس) وفي رواية (استأذن على عمي من الرضاعة أبو الجعد فرددته قال
 لي هشام : إنما هو أبو القعيس) وفي رواية (أفلح بن قعيس) قال الحفاظ :
 الصواب الرواية الأولى ، وهي التي كررها مسلم في أحاديث الباب ، وهي
 المعروفة في كتب الحديث وغيرها أن عمها من الرضاعة هو أفلح أخو
 أبي القعيس ، وكنية أفلح أبو الجعد ، والقعيس بضم القاف وفتح العين وبالسین

٦ - (...) وحدثناه عبد بن حميد . أخبرنا عبد الرزاق .
 أخبرنا معمر عن الزهري ، بهذا الإسناد . جاء أفلح أخو
 أبي القيس يستأذن عليها . بنحو حديثهم . وفيه : « فإنه عمك
 تربت يمينك » .

وَكَانَ أَبُو الْقَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ .

* * *

٧ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب . قالا :
 حدثنا ابن نمير عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة . قالت : جاء
 عمي من الرضاعة يستأذن علي . فأبيت أن آذن له حتى استأمر
 رسول الله ﷺ . فلما جاء رسول الله ﷺ قلت : إن عمي من
 الرضاعة استأذن علي فأبيت أن آذن له . فقال رسول الله ﷺ :
 « فليج عليك عمك » قلت : إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني
 الرجل . قال : « إنه عمك . فليج عليك » .

* * *

(...) وحدثني أبو الربيع الزهراني . حدثنا حماد (يعني
 ابن زيد) . حدثنا هشام ، بهذا الإسناد ؛ أن أبا أبي القيس
 استأذن عليها . فذكر نحوه .

* * *

(...) وحدثنا يحيى بن يحيى . أخبرنا أبو معاوية عن

هِشَامَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقَعِيسِ .

* * *

٨ - (...) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ . أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ . قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَبُو الْجَعْدِ . فَرَدَدْتُهُ (قَالَ لِي هِشَامُ : إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقَعِيسِ) فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ . قَالَ : « فَهَلَّا أَذْنَتْ لَهُ ؟ تَرَبَّتْ يَمِينِكَ أَوْ يَدِكَ » .

* * *

٩ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عِرَاكِ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ عَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحَ . اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ . فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ لَهَا : « لَا تَحْتَجِبِي مِنْهُ . فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » .

* * *

١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبِي .

المهملة . قوله ﷺ : (تربت يداك أو يمينك) سبق شرحه في كتاب الغسل .

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ . فَأَيَّبْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ . فَأَرْسَلْتُ : إِنِّي عَمُّكَ . أَرْضَعْتِكِ امْرَأَةً أُخِي . فَأَيَّبْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : « لِيَدْخُلَ عَلَيْكَ ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ » .

*
* *

(٣) باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

١١ - (١٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُيَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ عَلِيٍّ . قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَالِكُ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ وَتَدَعُنَا ؟ فَقَالَ : « وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . بِنْتُ حَمْزَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي . إِنَّهَا ابْنَةٌ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَرِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

قوله : (مالك تنوق في قريش) هو بقاء مثناة فوق مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم واو مفتوحة مشددة ثم قاف ، أى تختار وتبالغ في الاختيار . قال القاضى :

أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِي . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ .
كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

* * *

١٢ - (١٤٤٧) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ .
حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
أَرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ . فَقَالَ : « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي . إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي
مِنَ الرِّضَاعَةِ . وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ » .

* * *

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ
الْقَطَّانُ) . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مِهْرَانَ الْقَطْعِيُّ . حَدَّثَنَا
بِشْرُ بْنُ عَمْرٍ . جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ
أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ .
كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ . بِإِسْنَادِ هَمَّامٍ . سِوَاءً . غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ

وضبطه بعضهم بتاءين مشاتين الثانية مضمومة ، أى تميل . قوله : (وحديثنا
هداب) هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة ، ويقال له (هدبة) بضم الهاء ،
وسبق بيانه مرات . قوله : (أريد على ابنة حمزة) هو بضم الهمزة وكسر
الراء ، ومعناه قيل له يتزوجها . قوله : (محمد بن يحيى بن مهران القطعي)
هو بضم القاف وفتح الطاء ، منسوب إلى قطيعة قبيلة معروفة ، وهو قطيعة بن
عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بالعين المهملة .
قوله : (كليهما عن قتادة) كذا وقع في بعض النسخ ، وفي بعضها (كلاهما)
وهو الجاري على المشهور ، والأول صحيح أيضاً ، وقد سبق بيان وجهه في

انتهى عند قوله : « ابنة أخي من الرضاعة » . وفي حديث سعيد :
« وأنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » . وفي رواية
بشر بن عمر : سمعت جابر بن زيد .

* * *

١٤ - (١٤٤٨) وحدثنا هرون بن سعيد الأيلي وأحمد بن
عيسى . قال : حدثنا ابن وهب . أخبرني مخرمة بن بكير عن
أبيه . قال : سمعت عبد الله بن مسلم يقول : سمعت محمد بن
مسلم يقول : سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول : سمعت أم
سلمة زوج النبي ﷺ تقول : قيل لرسول الله ﷺ : أين أنت ؟
يا رسول الله ! عن ابنة حمزة ؟ أو قيل : ألا تحطب بنت
حمزة بن عبد المطلب ؟ قال : « إن حمزة أخي من الرضاعة » .

الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح . قوله : (وفي رواية بشر سمعت
جابر بن زيد) يعني في رواية بشر أن قتادة قال : سمعت جابر بن زيد ، وهذا
مما يحتاج إلى بيانه ؛ لأن قتادة مدلس وقد قال في الرواية الأولى (قتادة عن
جابر) وقد علم أن المدلس لا يحتج بعننته حتى يثبت سماعه لذلك الحديث ،
ففيه مسلم على ثبوته . قوله : (أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه قال سمعت
عبد الله بن مسلم يقول سمعت محمد بن مسلم يقول سمعت حميد بن
عبد الرحمن يقول سمعت أم سلمة) هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون أولهم :
بكير بن عبد الله بن الأشج ، روى عن جماعة من الصحابة . والثاني :
عبد الله بن مسلم الزهري ، أخو الزهري المشهور ، وهو تابعي سمع ابن عمر
وآخرين من الصحابة ، وهو أكبر من أخيه الزهري المشهور . والثالث :

(٤) باب تحريم الريبة وأخت المرأة

١٥ - (١٤٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . أَخْبَرَنَا هِشَامٌ . أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ . قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ : هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ ؟ فَقَالَ : « أَفْعُلُ مَاذَا ؟ » قُلْتُ : تَنْكِحُهَا . قَالَ : « أَوْ تُحِبُّينَ ذَلِكَ ؟ » قُلْتُ : لَسْتُ لَكَ بِمُحَلِّيَةٍ . وَأَحَبُّ مَنْ شَرَكَنِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي . قَالَ : « فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي » قُلْتُ : فَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ « بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « لَوْ أَنَّهَا

محمد بن مسلم الزهري المشهور ، وهو أخو عبد الله الراوي عنه كما ذكرنا . والرابع : حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، وهو والزهري تابعيان مشهوران . ففي هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الإسناد أحدها : كونه جمع أربعة تابعيين بعضهم عن بعض . الثانية : أن فيه رواية الكبير عن الصغير ؛ لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد كما سبق . الثالثة : أن فيه رواية الأخ عن أخيه . قولها : (لست لك بمحلية) هو بضم الميم وإسكان الخاء المعجمة ، أى لست أخلى لك بغير ضرة . قولها : (وأحب من شركنى فى الخير أختى) هو بفتح الشين وكسر الراء أى أحب من شاركنى فىك ، وفى صحبتك والانتفاع منك بخيرات الآخرة والدنيا . قولها : (تخطب درة بنت أبى سلمة) هى بضم الدال وتشديد الراء ، وهذا لا خلاف فيه . وأما ما حكاه القاضى عياض عن بعض رواة كتاب مسلم أنه ضبطه (ذرة) بفتح الدال المعجمة فتصحيف لا شك فيه . قولها : (قال : ابنة أم سلمة ؟ قلت : نعم) هذا سؤال استنثاب ونفى احتمال إرادة غيرها .

لَمْ تَكُنْ رَيْبِي فِي حَجْرِي ، مَا حَلَّتْ لِي . إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنْ
الرِّضَاعَةِ . أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوِيَّةُ . فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ
وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ .

قوله ﷺ : (لو أنها لم تكن ريبتي في حجري ما حلت لي إنها ابنة أخي
من الرضاعة) معناه أنها حرام عليّ بسببين كونها ريبية ، وكونها بنت أخي ،
فلو فقد أحد السببين حرمت بالآخر . والريبية بنت الزوجة ، مشتقة من الرب وهو
الإصلاح ؛ لأنه يقوم بأمرها ويصلح أحوالها . ووقع في بعض كتب الفقه أنها مشتقة
من التربية ، وهذا غلط فاحش ، فإن من شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف
الأصلية ، ولام الكلمة وهو الحرف الأخير مختلف فإن آخر رب باء موحدة ،
وفي آخر ربي ياء مثناة من تحت . والله أعلم . والحجر بفتح الحاء وكسرها .

وأما قوله ﷺ (ريبتي في حجري) ففيه حجة لداود الظاهري أن الريبية
لا تحرم إلا إذا كانت في حجر زوج أمها فإن لم تكن في حجره فهي حلال
له ، وهو موافق لظاهر قوله تعالى : ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم ﴾ ومذهب
العلماء كافة سوى داود أنها حرام ، سواء كانت في حجره أم لا ، قالوا :
والتقييد إذا خرج على سبب لكونه الغالب لم يكن له مفهوم يعمل به ، فلا
يقصر الحكم عليه ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾
ومعلوم أنه يجرم قتلهم بغير ذلك أيضاً ؛ لكن خرج التقييد بالإملاق لأنه
الغالب ، وقوله تعالى : ﴿ ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً ﴾
ونظائره في القرآن كثيرة . قوله ﷺ : (أرضعتني وأبأها ثوية) أبأها بالباء
الموحدة أي أرضعت أنا وأبوها أبو سلمة من ثوية بئاء مثلثة مضمومة ثم واو
مفتوحة ثم ياء التصغير ثم باء موحدة ثم هاء وهي مولاة لأبي لهب ارتضع منها
عليه ﷺ قبل حليلة السعدية رضى الله عنها . قوله ﷺ : (فلا تعرضن علي
بناتكن ولا أخواتكن) إشارة إلى أخت أم حبيبة وبنت أم سلمة واسم أخت

(...) وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ . أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ . كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، سَوَاءً .

* * *

١٦ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شَهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ ؛ أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ ؛ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا ؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! انكِحْ أُخْتِي عُرَّةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتُحِبِّينَ ذَلِكَ ! » فَقَالَتْ : نَعَمْ . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ . وَأَحَبُّ مِنْ شَرِكِي فِي خَيْرٍ ، أُخْتِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِلُّ لِي » . قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : « بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَيْبِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي . إِنَّهَا ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ . أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةَ . فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ » .

أم حبيبة هذه (عزة) بفتح العين المهملة ، وقد سماها في الرواية الأخرى ، وهذا محمول على أنها لم تعلم حينئذ تحريم الجمع بين الأختين ، وكذا لم تعلم

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ . حَدَّثَنِي
 أَبِي عَنْ جَدِّي . حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ
 حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ . كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ . بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ
 عَنْهُ . نَحْوَ حَدِيثِهِ . وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ ، عَزَّةً ، غَيْرُ
 يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ .

*
 * *

(٥) باب في المصّة والمصتان

١٧ - (١٤٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا
 إِسْمَاعِيلُ . ح وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ .
 كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ،
 عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَقَالَ سُؤَيْدُ وَزُهَيْرُ :
 إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ) : « لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ » .

* * *

١٨ - (١٤٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِدُ

من عرض بنت أم سلمة تحريم الربيبة ، وكذا لم تعلم من عرض بنت حمزة
 تحريم بنت الأخ من الرضاعة ، أو لم تعلم أن حمزة أخ له من الرضاعة ، والله
 أعلم . قوله ﷺ : (لا تحرم المصّة والمصتان) وفي رواية أخرى : (لا تحرم

وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) .
 أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ،
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ . قَالَتْ : دَخَلَ أَعْرَابِيٌّ
 عَلَيَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي . فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِنِّي كَانَتْ
 لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى . فَزَعَمَتِ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا
 أَرْضَعَتِ امْرَأَتِي الْحُدْثَى رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ . فَقَالَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ :
 « لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ » قَالَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ : عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ .

* * *

١٩ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ . حَدَّثَنَا مُعَاذٌ . ح
 وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ .
 حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ
 صَعْصَعَةَ قَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! هَلْ تُحْرَمُ الرَّضْعَةُ الْوَاحِدَةُ ؟ قَالَ :
 « لَا » .

* * *

٢٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 بَشْرِ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ

الاملاجة والإملاجتان) وفي رواية (قال : يانبي الله هل تحرم الرضعة الواحدة

قَالَ : « لَا تُحْرَمُ الرَّضْعَةُ أَوْ الرَّضْعَتَانِ ، أَوْ الْمَصَّةُ أَوْ الْمَصَّتَانِ » .

* * *

٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . أَمَّا اسْحَقُ فَقَالَ ، كَرِوَايَةَ ابْنِ بَشِيرٍ : « أَوْ الرَّضْعَتَانِ أَوْ الْمَصَّتَانِ » وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ : « وَالرَّضْعَتَانِ وَالْمَصَّتَانِ » .

* * *

٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ . حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاحَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ » .

* * *

٢٣ - (...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ . حَدَّثَنَا حَبَّانُ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ . حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ . سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ : أَلَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ ؟ فَقَالَ : « لَا » .

*

* *

باب (٦) التحريم بخمس رضعات

٢٤ - (١٤٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ . ثُمَّ نُسِخْنَ : بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ . فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ .

معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن ، أما الإملاجة فبكسر الهمزة والجيم المخففة ، وهى المصة ، يقال : ملج الصبي أمه وأملجته . قولها : (فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ) هو بضم الياء من يقرأ و معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى أنه ﷺ توفى ، وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلوّاً لكونه لم يبلغه النسخ ، لقرب عهده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك ، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى ، والنسخ ثلاثة أنواع : أحدها : ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات ، والثاني : ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات ، وكالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها . والثالث : ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته وهذا هو الأكثر ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ الآية والله أعلم . واختلف العلماء فى القدر الذى يثبت به حكم الرضاع ، فقالت عائشة والشافعى وأصحابه : لا يثبت بأقل من خمس رضعات ، وقال جمهور العلماء : يثبت برضعة واحدة ، حكاها ابن المنذر عن على وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهرى وقتادة والحكم وحماد ومالك والأوزاعى والثورى وأبى حنيفة رضى الله عنهم وقال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وداود : يثبت

٢٥ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) عَنْ عَمْرَةَ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ (وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ) قَالَتْ عَمْرَةُ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ . ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا : خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ .

بثلاث رضعات ، ولا يثبت بأقل فأما الشافعي وموافقه فأخذوا بحديث عائشة : (خمس رضعات معلومات) وأخذ مالك بقوله تعالى ﴿ وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ ولم يذكر عدداً وأخذ داود بمفهوم حديث « لا تحرم المصاة والمصتان » وقال هو مبين للقرآن واعترض أصحاب الشافعي على المالكية فقالوا : إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية واللاتي أرضعنكم أمهاتكم ، واعترض أصحاب مالك على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتج به عندهم وعند محققى الأصوليين ؛ لأن القرآن لا يثبت بخبر الواحد وإذا لم يثبت قرآناً لم يثبت بخبر الواحد عن النبي ﷺ لأن خبر الواحد إذا توجه إليه قادح يوقف عن العمل به ، وهذا إذا لم يجيء إلا بأحد مع أن العادة مجيئه متواتراً توجب ريبة والله أعلم ، واعترضت الشافعية على المالكية بحديث المصاة والمصتان ، وأجابوا عنه بأجوبة باطلة لا ينبغي ذكرها لكن نبيه عليها خوفاً من الاغترار بها : منها : أن بعضهم ادعى أنها منسوخة ، وهذا باطل لا يثبت بمجرد الدعوى . ومنها : أن بعضهم زعم أنه موقوف على عائشة ، وهذا خطأ فاحش ، بل قد ذكره مسلم ، وغيره من طرق صحاح مرفوعاً من رواية عائشة ، ومن رواية أم الفضل . ومنها : أن بعضهم زعم أنه مضطرب ، وهذا غلط ظاهر ، وجسارة على رد السنن بمجرد الهوى وتوهين صحيحها لنصرة المذهب ، وقد جاء في اشتراط العدد أحاديث كثيرة مشهورة ، والصواب اشتراطه ، قال القاضى عياض وقد شذ بعض الناس فقال : لا يثبت الرضاع

(...) **وحدَّثناه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ .**
قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ : أَخْبَرْتَنِي عَمْرَةَ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ
عَائِشَةَ تَقُولُ . بِمِثْلِهِ .

*
* *

(٧) باب رضاعة الكبير

٢٦ - (١٤٥٣) **حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَا :**
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ،
عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .
فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دُخُولِ
سَالِمٍ (وَهُوَ حَلِيفُهُ) . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ » قَالَتْ :
وَكَيفَ أَرْضِعُهُ ؟ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ . فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ :
« قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ » .

إلا بعشر رضعات ، وهذا باطل مردود والله أعلم . قوله : (امرأتى الحديث)
هو بضم الحاء وإسكان الدال أى الجديدة . قوله : (حدثنا حبان حدثنا همام)
هو حبان بن هلال وهو بفتح الحاء وبالياء الموحدة وذكر مسلم سهلة بنت
سهيل امرأة أبي حذيفة وإرضاعها سالماً وهو رجل واختلف العلماء فى هذه
المسألة فقالت عائشة وداود : يثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ ، كما تثبت
برضاع الطفل ، لهذا الحديث . وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء
الأمصار إلى الآن : لا يثبت إلا بإرضاع من له دون سنتين إلا أبا حنيفة ، فقال
سنتين ونصف ، وقال زفر : ثلاث سنين ، وعن مالك رواية سنتين و أيام

زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ : وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ : فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

* * *

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ . جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ . قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حُدَيْفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ . فَأَتَتْ (تَعْنِي ابْنَةَ سُهَيْلِ) النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَتْ : إِنْ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ . وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا . وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا . وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ تَحْرِمِي عَلَيْهِ ، وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ » فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ : إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ ، فَذَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ .

واحتج الجمهور بقوله تعالى ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ وبالحدِيث الذي ذكره مسلم بعد هذا إنما الرضاعة من الجماعة ، وبأحاديث مشهورة وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها وبسالم وقد روى مسلم عن أم سلمة ، وسائر أزواج رسول الله ﷺ أنهن خالفن عائشة في هذا والله أعلم .

قوله ﷺ : (أَرْضِعِيهِ) قال القاضي : لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها ، ولا التقت بشرتها . وهذا الذي قاله القاضي حسن ، ويحتمل

٢٨ - (...) وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ .
 (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ
 جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ؛ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ
 أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهِيلِ بْنِ عَمْرٍو جَاءَتْ
 النَّبِيَّ ﷺ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ سَأَلْنَا (لِسَالِمٍ مَوْلَى
 أَبِي حُدَيْفَةَ) مَعَنَا فِي بَيْتِنَا . وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرَّجَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ
 الرَّجَالُ . قَالَ : « أَرْضِعِيهِ تَحْرِمِي عَلَيْهِ » قَالَ : فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ
 قَرِيباً مِنْهَا لَا أَحَدٌ بِهَا أَحَدٌ فِي بَيْتِنَا . ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ : لَقَدْ
 حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدُ . قَالَ : فَمَا هُوَ ؟ فَأَخْبَرْتُهُ . قَالَ :
 فَحَدَّثْتُهُ عَنِّي ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرْتَنِيهِ .

* * *

٢٩ - (...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ
 سَلَمَةَ . قَالَتْ : قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ : إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ

أنه عفى عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبر . والله أعلم . قوله :
 (مكثت سنة أو قريباً منها لا أحدث به وهبته) هكذا هو في بعض النسخ
 (وهبته) من الهيبة وهي الإجلال ، وفي بعضها (رهبته) بالراء من الرهبة
 وهي الخوف ، وهي بكسر الهاء وإسكان الباء وضم التاء ، وضبطه القاضى
 وبعضهم (رهبته) بإسكان الهاء وفتح الباء ونصب التاء . قال القاضى : هو
 منصوب بإسقاط حرف الجر . والضبط الأول أحسن ، وهو الموافق للنسخ

الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أَحْبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ . قَالَ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِسْوَةٌ ؟ قَالَتْ : إِنَّ امْرَأَةً أَبِي حُذَيْفَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ . وَفِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ » .

* * *

٣٠ - (...) وحدثني أبو الطاهر وهرون بن سعيد الأيلي (وَاللَّفْظُ لِهَرُونَ) قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي مَحْرَمَةٌ بِنْتُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ : سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ ! مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْعُلَامُ قَدْ اسْتَعْنَى عَنِ الرِّضَاعَةِ . فَقَالَتْ : لِمَ ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَاللَّهِ ! إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ » فَقَالَتْ : إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ . فَقَالَ : « أَرْضِعِيهِ يَذْهَبُ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ » .

فَقَالَتْ : وَاللَّهِ ! مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ .

الأخر (وهبته) بالواو . وقولها : (يدخل عليك الغلام الأيفع) هو بالياء المثناة من تحت وبالفاء ، وهو الذي قارب البلوغ ولم يبلغ ، وجمعه أيفاع ، وقد أيفع الغلام ويفع وهو يافع . والله أعلم .

٣١ - (١٤٥٤) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ .
 حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي . حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ؛
 أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ ؛ أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ
 بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ
 تَقُولُ : أَبِي سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُدْخِلَنَّ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا بِتِلْكَ
 الرِّضَاعَةِ . وَقَلْنَ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ ! مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُحْصَةً أَرْحَصَهَا
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً . فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ
 الرِّضَاعَةِ . وَلَا رَائِنَا .

*
 * *

(٨) باب إنما الرضاعة من المجاعة

٣٢ - (١٤٥٥) حَدَّثَنَا هِنَادُ بْنُ السَّرِيِّ . حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ
 عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَسْرُوقٍ . قَالَتْ
 عَائِشَةُ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ . فَاشْتَدَّ
 ذَلِكَ عَلَيْهِ . وَرَأَيْتُ الْعُضْبَ فِي وَجْهِهِ . قَالَتْ فَقُلْتُ :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ . قَالَتْ فَقَالَ : « انظُرْنَ
 إِخْوَتَكُنَّ مِنَ الرِّضَاعَةِ . فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . قَالَا

جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
وَكَيْعٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
مَهْدِيٍّ . جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . حَدَّثَنَا
حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ . كُلُّهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ .
بِإِسْنَادِ أَبِي الْأَخْوَصِ . كَمَعْنَى حَدِيثِهِ . غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا : « مِنْ
الْمَجَاعَةِ » .

*

* *

(٩) باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء ، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها

بالسبي

٣٣ - (١٤٥٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ .
حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ
صَالِحٍ ، أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَوْمَ حُنَيْنٍ ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى
أَوْطَاسٍ . فَلَقُوا عَدُوًّا . فَقَاتَلُوهُمْ . فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ . وَأَصَابُوا لَهُمْ

باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء

وإن كان لها زوج انفسخ نكاحه بالسبي

قوله : (حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن
صالح أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري) وفي الطريق

سَبَايَا . فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَخَرَّجُوا مِنْ غَشِيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ : وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ [٤ / النساء / الآية ٢٤] . أَيْ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ .

الثاني (عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة عن أبي سعيد الخدري) وفي الطريق الآخر (عن شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري) من غير ذكر أبي علقمة، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو علي الغساني عن رواية الجلودى وابن ماهان، قال: وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي، قال: ووقع في نسخة ابن الحذاء بإثبات (أبي علقمة) بين أبي الخليل وأبي سعيد قال الغساني: ولا أدري ما صوابه. قال القاضي عياض: قال غير الغساني: إثبات أبي علقمة هو الصواب. قلت: ويحتمل أن إثباته وحذفه كلاهما صواب، ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين فرواه تارة كذا، وتارة كذا، وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا. قوله: (بعث جيشاً إلى أوطاس) أوطاس موضع عند الطائف، يصرف ولا يصرف، سبق بيانه قريباً. قوله: (فأصابوا لهم سبايا فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين) فأنزل الله تعالى في ذلك ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ (أى فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن. معنى (تخرجوا) خافوا الحرج، وهو الإثم، (من غشيانهن) أى من وظنهن من أجل أنهن زوجات، والمزوجة لا تحل لغير زوجها، فأنزل الله تعالى بإباحتهن بقوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ والمراد بالمحصنات هنا الزوجات، ومعناه والمزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملكتم بالسبي، فإنه يفسخ نكاح زوجها الكافر، وتحل لكم إذا انقضت استبرأؤها. والمراد بقوله: (إذا انقضت عدتهن) أى

٣٤ - (...) (وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار . قالوا : حدَّثنا عبد الأعلى عن سعيد ، عن قتادة ، عن أبي الخليل ؛ أن أبا علقمة الهاشمي حدَّث ؛ أن أبا سعيد الخدري حدَّثهم ؛ أن نبي الله ﷺ بعث ، يوم حنين ، سرية . بمعنى حديث يزيد بن زريع . غير أنه قال : إلا ما ملكت أيمانكم منهن فحلَّال لكم . ولم يذكر : إذا انقضت عدتهن .

* * *

(...) (وحدَّثنيه يحيى بن حبيب الحارثي . حدَّثنا خالد (يعني ابن الحارث) . حدَّثنا شعبة عن قتادة ، بهذا الإسناد ، نحوه .

* * *

استبْرأؤهن ، وهي بوضع الحمل عن الحامل ، وبحيضة من الحائل كما جاءت به الأحاديث الصحيحة . واعلم أن مذهب الشافعي ومن قال بقوله من العلماء أن المسبية من عبدة الأوثان وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم لا يحل وطؤها بملك اليمين حتى تسلم ، فما دامت على دينها فهي محرمة ، وهؤلاء المسيبات كن من مشركي العرب عبدة الأوثان ، فيؤول هذا الحديث وشبهه على أنهن أسلمن ، وهذا التأويل لا بد منه . والله أعلم . واختلف العلماء في الأمة إذا بيعت وهي مزوجة مسلماً هل يفسخ النكاح وتحل لمشتريها أم لا ؟ فقال ابن عباس يفسخ لعموم قوله تعالى : ﴿ والحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ وقال سائر العلماء : لا يفسخ ، وخصوا الآية بالملوكة بالسبي . قال المازري : هذا الخلاف مبني على أن العموم إذا خرج على سبب

٣٥ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ . حَدَّثَنَا
 خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ
 أَبِي سَعِيدٍ . قَالَ : أَصَابُوا سَيِّئاً يَوْمَ أُوطَاسٍ . لَهُنَّ أَزْوَاجٌ .
 فَتَحَوُّفُوا . فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا
 مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ [٤ / النساء / الآية ٢٤] .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي
 ابْنَ الْحَارِثِ) . حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

*
* *

(١٠) باب الولد للفراش ، وتوقى الشبهات

٣٦ - (١٤٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح
 وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
 عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ

هل يقصر على سببه أم لا ؟ فمن قال يقصر على سببه لم يكن فيه هنا حجة
 للمملوكة بالشراء ؛ لأن التقدير : إلا ما ملكت أيمانكم بالسي . ومن قال
 لا يقصر بل يحمل على عمومها قال : يفسخ نكاح المملوكة بالشراء . لكن ثبت
 في حديث شراء عائشة بريرة أن النبي ﷺ خير بريرة في زوجها ، فدل على
 أنه لا يفسخ بالشراء ، لكن هذا تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد ، وفي
 جوازه خلاف . والله أعلم .

وَعَبْدُ بِنِ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ . فَقَالَ سَعْدٌ : هَذَا . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ابْنُ
 أَخِي ، عْتَبَةَ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ . عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ . انظُرْ إِلَيَّ شَبَّهِهِ .
 وَقَالَ عَبْدُ بِنِ زَمْعَةَ : هَذَا أَخِي ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وُلِدَ عَلَيَّ فِرَاشٍ
 أَبِي . مِنْ وَلِيدَتِهِ . فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ شَبَّهِهِ ، فَرَأَى شَبَّهًا
 بَيْنًا بَعْتَبَةَ . فَقَالَ : « هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ . الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ .
 وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ » .

قَالَتْ : فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ . وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بِنِ رُمَحٍ قَوْلَهُ
 « يَا عَبْدُ » .

باب الولد للفراش وتوقى الشبهات

قوله ﷺ : (الولد للفراش وللعاهر الحجر) قال العلماء : العاهر الزاني ،
 وعهر زنى ، وعهرت زنت ، والعهر الزنا ، ومعنى له الحجر أى له الخيبة
 ولا حق فى الولد . وعادة العرب أن تقول : له الحجر ، وبفيه الأثلب - وهو
 التراب - ونحو ذلك يريدون ليس له إلا الخيبة . وقيل : المراد بالحجر هنا أنه
 يرحم بالحجارة ، وهذا ضعيف ؛ لأنه ليس كل زان يرحم ، وإنما يرحم المحصن
 خاصة ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفى الولد عنه ، والحديث إنما ورد فى نفى
 الولد عنه . وأما قوله ﷺ : (الولد للفراش) فمعناه أنه إذا كان للرجل زوجة
 أو مملوكة صارت فراشاً له فأتت بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد ، وصار
 ولداً يجرى بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة ، سواء كان موافقاً له فى
 الشبه أم مخالفاً ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر من حين اجتماعهما . أما
 ما تصير به المرأة فراشاً فإن كانت زوجة صارت فراشاً بمجرد عقد النكاح ،
 ونقلوا فى هذا الإجماع وشرطوا إمكان الوطاء بعد ثبوت الفراش ، فإن لم يمكن

بأن نكح المغربي مشرقية ولم يفارق واحد منهما وطنه ، ثم أتت بولد لسته أشهر أو أكثر | لم يلحقه ، لعدم إمكان كونه منه . هذا قول مالك والشافعي والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان بل اكتفى بمجرد العقد ، قال : حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لسته أشهر من العقد لحقه الولد . وهذا ضعيف ظاهر الفساد ، ولا حجة له في إطلاق الحديث ؛ لأنه خرج على الغالب ، وهو حصول الإمكان عند العقد . هذا حكم الزوجة ، وأما الأمة فعند الشافعي ومالك تصير فراشاً بالوطء ، ولا تصير فراشاً بمجرد الملك ، حتى لو بقيت في ملكه سنين وأتت بأولاد ولم يطأها ، ولم يقر بوطئها لا يلحقه أحد منهم ، فإذا وطئها صارت فراشاً ، فإذا أتت بعد الوطاء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه . وقال أبو حنيفة : لا تصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستلحقه ، فما أتى به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفيه ، قال : لأنها لو صارت فراشاً بالوطء لصارت بعقد الملك كالزوجة . قال أصحابنا : الفرق أن الزوجة تراد للوطء خاصة فجعل الشرع العقد عليها كالوطء لما كان هو المقصود ، وأما الأمة تراد لملك الرقبة وأنواع المنافع غير الوطاء ، ولهذا يجوز أن يملك أختين ، وأم وبناتها ، ولا يجوز جمعهما بعقد النكاح ، فلم تصر بنفس العقد فراشاً ، فإذا حصل الوطاء صارت كالحرّة ، وصارت فراشاً . واعلم أن حديث عبد بن زمعة المذكور هنا محمول على أنه ثبت مصير أمة أبيه زمعة فراشاً لزمعة ، فلهذا ألحق النبي ﷺ به الولد . وثبوت فراشه إما بينة على إقراره بذلك في حياته ، وإما بعلم النبي ﷺ ذلك . وفي هذا دلالة للشافعي ومالك على أبي حنيفة فإنه لم يكن لزمعة ولد آخر من هذه الأمة قبل هذا ، فدل على أنه ليس بشرط ، خلاف ما قاله أبو حنيفة . وفي هذا الحديث دلالة للشافعي وموافقيه على مالك وموافقيه في استلحاق النسب ؛ لأن الشافعي يقول : يجوز أن يستلحق الوارث نسباً لمورثه بشرط أن يكون حائزاً للإرث أو يستلحقه

كل الورثة ، وبشرط أن يمكن المستلحق ولدًا للमित ، وبشرط أن لا يكون معروف النسب من غيره ، وبشرط أن يصدقه المستلحق إن كان عاقلاً بالغاً . وهذه الشروط كلها موجودة في هذا الولد الذي أحقه النبي ﷺ بزمعة حين استلحقه عبد بن زمعة . ويتأول أصحابنا هذا تأويلين أحدهما : أن سودة بنت زمعة أخت عبد استلحقته معه ووافقته في ذلك ، حتى تكون كل الورثة مستلحقين . والتأويل الثاني : أن زمعة مات كافراً فلم ترث سودة لكونها مسلمة وورثه عبد بن زمعة . وأما قوله ﷺ : (واحتجبي منه ياسودة) فأمرها به ندباً واحتياطاً ؛ لأنه في ظاهر الشرع أخوها لأنه ألق بأبيها ، لكن لما رأى الشبه البين بعتبة بن أبي وقاص خشي أن يكون من مائه فيكون أجنبياً منها ، فأمرها بالاحتجاب منه احتياطاً . قال المازري : وزعم بعض الحنفية أنه إنما أمرها بالاحتجاب لأنه جاء في رواية (احتجبي منه فإنه ليس بأخ لك) وقوله : (ليس بأخ لك) لا يعرف في هذا الحديث ، بل هي زيادة باطلة مردودة . والله أعلم . قال القاضي عياض رضى الله عنه كانت عادة الجاهلية إلقاء النسب بالزنا ، وكانوا يستأجرون الإماء للزنا ، فمن اعترفت الأم بأنه له أحقوه به ، فجاء الإسلام بإبطال ذلك ، وبإلقاء الولد بالفراش الشرعى . فلما تخاصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص ، وقام سعد بما عهد إليه أخوه عتبة من سيرة الجاهلية ، ولم يعلم سعد بطلان ذلك في الإسلام ، ولم يكن حصل إلقاءه في الجاهلية إما لعدم الدعوى ، وإما لكون الأم لم تعترف به لعتبة ، واحتج عبد بن زمعة بأنه ولد على فراش أبيه ، فحكم له به النبي ﷺ . قوله : (رأى شبهاً بيناً بعتبة ثم قال ﷺ : الولد للفراش) دليل على أن الشبه وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن هناك أقوى منه كالفراش ، كما لم يحكم ﷺ بالشبه في قصة المتلاعنين ، مع أنه جاء على الشبه المكروه . واحتج بعض الحنفية وموافقهم بهذا الحديث على أن الوطاء بالزنا له حكم الوطاء بالنكاح في حرمة

(...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ . كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . غَيْرَ أَنَّ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ ، فِي حَدِيثِهِمَا « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ » وَلَمْ يَذْكُرَا « وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » .

* * *

٣٧ - (١٤٥٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » .

المصاهرة ، وبهذا قال أبو حنيفة ، والأوزاعي ، والثوري ، وأحمد . وقال مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم : لا أثر لوطء الزنا ، بل للزاني أن يتزوج أم الزاني بها وبناتها ، بل زاد الشافعي فجوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا . قالوا : ووجه الاحتجاج به أن سودة أمرت بالاحتجاب . وهذا احتجاج باطل ، والعجب ممن ذكره ؛ لأن هذا على تقدير كونه من الزنا وهو أجنبى من سودة لا يحل لها الظهور له ، سواء ألحق بالزاني أم لا ، فلا تعلق له بالمسألة المذكورة . وفي هذا الحديث أن حكم الحاكم لا يحيل الأمر في الباطن ، فإذا حكم بشهادة شاهدى زور أو نحو ذلك لم يحل المحكوم به للمحكوم له ، وموضع الدلالة أنه ﷺ حكم به لعبد بن زمعة ، وأنه أخ له لسودة ، واحتمل بسبب الشبه أن يكون من عتبة ، فلو كان الحكم يحيل الباطن لما أمرها بالاحتجاب . والله أعلم .

(...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ؛ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ . أَمَّا ابْنُ مَنْصُورٍ فَقَالَ : عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَأَمَّا عَبْدُ الْأَعْلَى فَقَالَ : عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَوْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَقَالَ زُهَيْرٌ : عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ . أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَقَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ . وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ . وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ .

*
* *

(١١) باب العمل بإلحاق القائف الولد

٣٨ - (١٤٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا ، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ . فَقَالَ : « أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجْزَرًا نَظَرَ آفِئًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ . فَقَالَ :

باب العمل بإلحاق القائف الولد

قوله : (عن عائشة أنها قالت إن رسول الله ﷺ دخل علي مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال : ألم ترى أن مجزراً نظراً آفئاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن

إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لِمِنْ بَعْضٍ .

* * *

٣٩ - (...) وحدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب وأبو بكر بن أبي شيبة . (وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو) قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا . فَقَالَ : « يَا عَائِشَةُ ! أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجْزِرًا الْمُدَلِّجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ . فَرَأَيْتِ أُسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا . وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ : « إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ » .

* * *

زيد فقال : إن بعض هذه الأقدام لمن بعض (قال أهل اللغة : قوله : (تبرق) بفتح التاء وضم الراء ، أى تضىء وتستنير من السرور والفرح ، و (الأسارير) هى الخطوط التى فى الجبهة ، واحدها : سر وسرور ، وجمعه : أسرار ، وجمع الجمع : أسارير . وأما (مجرز) فبنيم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى ، هذا هو الصحيح المشهور . وحكى القاضى عن الدارقطنى وعبد الغنى أنهما حكيا عن ابن جريج أنه بفتح الزاي الأولى ، وعن ابن عبد البر وأبى على الغسانى أن ابن جريج قال : إنه (محرز) بإسكان الحاء المهملة وبعدها راء . والصواب الأول ، وهو من بنى مدلج بضم الميم وإسكان الدال وكسر اللام . قال العلماء : وكانت القيافة فيهم وفى بنى أسد تعترف لهم العرب بذلك . ومعنى (نظر أنفأ) أى قريباً ، وهو بمد الهمزة على المشهور ، وبقصرها ، وقرىء بهما فى السبع . قال القاضى : قال المازرى : وكانت الجاهلية تقدر فى نسب أسامة لكونه أسود شديد السواد ، وكان زيد

٤٠ - (...) وحدثناه منصور بن أبي مزاحم . حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهرري ، عن عروة ، عن عائشة . قالت : دخل قائف ورسول الله ﷺ شاهد . وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مضطجعان . فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض . فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه . وأخبر به عائشة .

* * *

(...) وحدثني حرملة بن يحيى . أخبرنا ابن وهب . أخبرني يونس . ح وحدثنا عبد بن حميد . أخبرنا عبد الرزاق . أخبرنا معمر وابن جريج . كلهم عن الزهرري ، بهذا الإسناد ، بمعنى حديثهم . وزاد في حديث يونس : وكان مجزر قائفاً .

*

* *

أبيض ، كذا قاله أبو داود عن أحمد بن صالح ، فلما قضى هذا القائف بالحق نسبة مع اختلاف اللون ، وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف ، فرح النبي ﷺ لكونه زاجراً لهم عن الطعن في النسب . قال القاضي : قال غير أحمد بن صالح : كان زيد أزهر اللون ، وأم أسامة هي أم أيمن ، واسمها بركة وكانت حبشية سوداء . قال القاضي : هي بركة بنت محسن بن ثعلبة بن عمرو بن حصين بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان . والله أعلم . واختلف العلماء في العمل بقول القائف ، فنفاه أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري ، وإسحاق ، وأئبته الشافعي وجمهير العلماء . والمشهور عن مالك إثباته في الإماء ونفيه في الحرائر ، وفي رواية عنه إثباته فيهما . ودليل الشافعي حديث مجزر ؛ لأن النبي ﷺ فرح لكونه وجد في أمته من يميز أنسابها عند اشتباهها ولو كانت القيافة باطلة لم

يحصل بذلك سرور . واتفق القائلون بالقائف على أنه يشترط فيه العدالة .
واختلفوا في أنه هل يكفي بواحد ؟ والأصح عند أصحابنا الاكتفاء بواحد ،
وبه قال ابن القاسم المالكي . وقال مالك : يشترط اثنان ، وبه قال بعض
أصحابنا . وهذا الحديث يدل للاكتفاء بواحد . واختلف أصحابنا في اختصاصه
ببني مدلج ، والأصح أنه لا يختص . واتفقوا على أنه يشترط أن يكون خبيراً
بهذا مجرباً . واتفق القائلون بالقائف على أنه إنما يكون فيما أشكل من وطئين
محترمين كالمشترى والبائع يطآن الجارية المبيعة في طهر قبل الاستبراء من الأول ،
فتأتى بولد لسته أشهر فصاعداً من وطء الثاني ، ولدون أربع سنين من وطء
الأول . وإذا رجعنا إلى القائف فألحقه بأحدهما لحق به ، فإن أشكل عليه أو
نفاه ترك الولد حتى يبلغ فينتسب إلى من يميل إليه منهما ، وإن ألحقه بهما
فمذهب عمر بن الخطاب ومالك والشافعي أن يتركه يبلغ فينتسب إلى من يميل
إليه منهما . وقال أبو ثور وسحنون : يكون ابناً لهما . وقال الماجشون
ومحمد بن مسلمة المالكيان : يلحق بأكثرهما له شياً ، قال ابن مسلمة : إلا
أن يعلم الأول فيلحق به . واختلف النافون للقائف في الولد المتنازع فيه فقال أبو
حنيفة : يلحق بالرجلين المتنازعين فيه ، ولو تنازع فيه امرأتان لحق بهما .
وقال أبو يوسف ومحمد : يلحق بالرجلين ، ولا يلحق إلا بامرأة واحدة . وقال
إسحاق : يقرع بينهما .

(١٢) باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

٤١ - (١٤٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلْمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا . وَقَالَ : « إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ . إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ . وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي » .

باب قدر ما تستحقه البكر والثيب

من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

قوله : (عن سفیان عن محمد بن أبی بكر عن عبد الملك بن أبی بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً إلخ) وفي رواية مالك (عن عبد الله بن أبی بكر عن عبد الملك بن أبی بكر عن أبی بكر بن عبد الرحمن أن النبي ﷺ حين تزوج أم سلمة) ، وكذا رواه من رواية سليمان بن بلال مرسلًا ورواه بعد هذا من رواية حفص بن غياث متصلًا كرواية سفیان . قال الدارقطني . قد أرسله عبد الله بن أبی بكر وعبد الرحمن بن حميد كما ذكره مسلم . وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد ؛ لأن مسلماً رحمه الله قد بين اختلاف الرواة في وصله وإرساله ، ومذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققى الحديثين أن الحديث إذا روى متصلًا ومرسلًا حكم بالاتصال ووجب العمل به . لأنها زيادة ثقة ، وهي مقبولة عند الجماهير ، فلا

٤٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا : « لَيْسَ بِكَ عَلَيَّ أَهْلِكَ هَوَانٌ . إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ . وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ ثُمَّ دُرْتُ » قَالَتْ : ثَلَّثْتُ .

يصح استدراك الدارقطني . والله أعلم . قوله ﷺ لأم سلمة رضي الله عنها لما تزوجها وأقام عندها ثلاثاً : (إنه ليس بك على أهلك هوان إن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي) وفي رواية (وإن شئت ثلثت ثم درت قالت : ثلث) وفي رواية (دخل عليها فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال رسول الله : إن شئت زدتك وحاسبتك للبكر سبع ولثيب ثلاث) وفي حديث أنس (للبكر سبع ولثيب ثلاث) . أما قوله ﷺ : (ليس بك على أهلك هوان) فمعناه لا يلحقك هوان ولا يضيع من حقك شيء ، بل تأخذه كاملاً ، ثم بين ﷺ حقها وأنها مخيرة بين ثلاث بلا قضاء ، وبين سبع ويقضى لباقي نسائه ؛ لأن في الثلاث مزية بعدم القضاء ، وفي السبع مزية لها بتواليها وكال الأنس فيها ، فاختارت الثلاث لكونها لا تقضى ، وليقرب عوده إليها فإنه يطوف عليهن ليلة ليلة ثم يأتيها ، ولو أخذت سبعاً طاف بعد ذلك عليهن سبعاً سبعاً فطالت غيبته عنها . قال القاضي : المراد بأهلك هنا نفسه ﷺ أي لا أفعل فعلاً به هوانك على . وفي هذا الحديث استحباب ملاطفة الأهل والعيال وغيرهم ، وتقريب الحق من فهم المخاطب ليرجع إليه . وفيه العدل بين الزوجات . وفيه أن حق الزفاف ثابت للمزفوفة ، وتقدم به على غيرها ، فإن كانت بكرًا كان لها سبع ليال بأيامها بلا قضاء ، وإن كانت ثيباً كان لها الخيار إن شاءت سبعاً ، ويقضى السبع لباقي النساء ، وإن شاءت ثلاثاً ولا يقضى .

(...) وحدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي . حدثنا سليمان
 (يعني ابن بلال) عن عبد الرحمن بن حميد ، عن
 عبد الملك بن أبي بكر ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ؛ أن
 رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة فدخل عليها ، فأراد أن يخرج
 أخذت بثوبه . فقال رسول الله ﷺ : « إن شئت زدتك
 وحاسبتك به . للبكر سبع وللثيب ثلاث » .

* * *

(...) وحدثنا يحيى بن يحيى . أخبرنا أبو ضمرة عن
 عبد الرحمن بن حميد ، بهذا الإسناد ، مثله .

هذا مذهب الشافعي وموافقيه ، وهو الذي ثبتت فيه هذه الأحاديث
 الصحيحة ، ومن قال به مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن جرير ،
 وجمهور العلماء . وقال أبو حنيفة والحكم وحماد : يجب قضاء الجميع في الثيب
 والبكر ، واستدلوا بالظواهر الواردة بالعدل بين الزوجات . وحجة الشافعي
 هذه الأحاديث وهي مخصصة للظواهر العامة . واختلف العلماء في أن هذا الحق
 للزوج أو للزوجة الجديدة ؟ ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه حق لها ، وقال بعض
 المالكية : حق له على بقية نسائه . واختلفوا في اختصاصه بمن له زوجات غير
 الجديدة ، قال ابن عبد البر : ^{١٧/٢٩١} جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب
 الزفاف سواء كان عنده زوجة أم لا ؛ لعموم الحديث « إذا تزوج البكر أقام
 عندها سبعا وإذا تزوج الثيب أقام عندنا ثلاثا » لم يخص من لم يكن له زوجة .
 وقالت طائفة : الحديث فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه ؛ لأن من لا زوجة
 له فهو مقيم مع هذه كل دهره ، مؤنس لها متمتع بها مستمتعة به بلا قاطع ،

٤٣ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . حَدَّثَنَا حَفْصُ (يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ) عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ . ذَكَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا . وَذَكَرَ أَشْيَاءَ ، هَذَا فِيهِ . قَالَ : « إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي . وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكَ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي » .

* * *

٤٤ - (١٤٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا . وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا .

قَالَ خَالِدٌ : وَلَوْ قُلْتُ : إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ . وَلَكِنَّهُ قَالَ : السُّنَّةُ كَذَلِكَ .

* * *

بخلاف من له زوجات فإنه جعلت هذه الأيام للجديدة تأنيساً لها متصلاً لتستقر عشرتها له ، وتذهب حشمتها ووحشتها منه ، ويقضى كل واحد منهما لذته من صاحبه ، ولا ينقطع بالدوران على غيرها . ورجح القاضى هذا القول ، وبه جزم البغوى من أصحابنا فى فتاويه فقال : إنما يثبت هذا الحق للجديدة إذا كان عنده أخرى يبيت عندها ، فإن لم تكن أخرى أو كان لا يبيت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف ، كما لا يلزمه أن يبيت عند زوجاته ابتداءً ،

٤٥ - (...) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
 أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَدَّاءِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ
 قَالَ : مِنْ السَّنَةِ أَنَّ يُقِيمَ عِنْدَ الْبِكْرِ سَبْعًا .
 قَالَ خَالِدٌ : وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ : رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

*

* *

والأول أقوى ، وهو المختار لعموم الحديث . واختلفوا في أن هذا المقام عند
 البكر والثيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم مستحب ؟ فمذهب الشافعي
 وأصحابه وموافقهم أنه واجب ، وهي رواية ابن القاسم عن مالك ، وروى
 عنه ابن عبد الحكم أنه على الاستحباب . قوله : (عن أنس قال من السنة أن
 يقيم عند البكر سبعاً) هذا اللفظ يقتضى رفعه إلى النبي ﷺ فإذا قال
 الصحابي : السنة كذا ، أو من السنة كذا ، فهو في الحكم كقوله : قال
 رسول الله ﷺ كذا هذا مذهبنا ومذهب المحدثين وجماهير السلف والخلف ،
 وجعله بعضهم موقوفاً وليس بشيء . قوله : (قال خالد : ولو قلت إنه رفعه
 لصدقت) وفي الرواية الأخرى (لو شئت قلت رفعه إلى النبي ﷺ) معناه
 أن هذه اللفظة وهي قوله : (من السنة كذا) صريحة في رفعه ، فإن شئت
 أن أقولها بناء على الرواية بالمعنى لقلتها ولو قلتها ، كنت صادقاً . والله أعلم .

(١٣) باب القسم بين الزوجات ، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

٤٦ - (١٤٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ . قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ . فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ . فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ

باب القسم بين الزوجات وبيان أن السنة

أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

مذهبنا أنه لا يلزمه أن يقسم لنسائه ، بل له اجتنابهن كلهن ، لكن يكره تعطيلهن مخافة من الفتنة عليهن والإضرار بهن ، فإن أراد القسم لم يجز له أن يتبدى بواحدة منهن إلا بقرة ، ويجوز أن يقسم ليلة ليلة ، وليلتين ليلتين ، وثلاثاً ثلاثاً ، ولا يجوز أقل من ليلة ، ولا يجوز الزيادة على الثلاثة إلا برضاهن . هذا هو الصحيح في مذهبنا ، وفيه أوجه ضعيفة في هذه المسائل غير ما ذكرته . واتفقوا على أنه يجوز أن يطوف عليهن كلهن ، ويطأهن في الساعة الواحدة برضاهن ، ولا يجوز ذلك بغير رضاهن وإذا قسم كان لها اليوم الذي بعد ليلتها . ويقسم للمريضة والحائض والنفساء ؛ لأنه يحصل لها الأناقة به ، ولأنه يستمتع بها بغير الوطء من قبله ونظر ولمس وغير ذلك . قال أصحابنا : وإذا قسم لا يلزمه الوطء ولا التسوية فيه ، بل له أن يبيت عندهن ولا يطأ واحدة منهن ، وله أن يطأ بعضهن في نوبتها دون بعض ، لكن يستحب أن لا يعطلهن وأن يسوى بينهن في ذلك ، كما قدمناه . والله أعلم . قوله : (كان للنبي ﷺ تسع نساء فكان إذا قسم بينهن لا ينتهي إلى المرأة الأولى إلا في تسع ، وكن يجتمعن

يَأْتِيهَا . فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ . فَجَاءَتْ زَيْنَبُ فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا .
فَقَالَتْ : هَذِهِ زَيْنَبُ . فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ . فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى
اسْتَحَبْنَا . وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ . فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ . فَسَمِعَ
أَصْوَاتَهُمَا . فَقَالَ : اخْرُجْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِلَى الصَّلَاةِ . وَاحْتُ
فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابُ . فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : الْآنَ
يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ . فَلَمَّا
قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَنَاهَا أَبُو بَكْرٍ . فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا .
وَقَالَ : أَتَصْنَعِينَ هَذَا ؟

*
* *

كل ليلة في بيت التي يأتيها ، فكان رسول الله ﷺ في بيت عائشة فجاءت
زينب فمد يده إليها فقالت : هذه زينب ، فكف النبي ﷺ يده ، فتقاولنا حتى
استحبتنا ، فمر أبو بكر على ذلك فسمع أصواتهما فقال : اخرج يا رسول الله
إلى الصلاة واحث في أفواههن التراب) أما قوله (تسع نسوة) فهن اللاتي توفى
عنه ﷺ وهن عائشة ، وحفصة ، وسودة ، وزينب ، وأم سلمة ، وأم
حبيبة ، وميمونة ، وجويرية ، وصفية ، ورضى الله عنهن . ويقال : نسوة
وئسوة بكسر النون وضمها لغتان ، الكسر أفصح وأشهر ، وبه جاء القرآن
العزیز . وأما قوله : (فكان إذا قسم لمن لا ينتهي إلى الأولى إلا في تسع)
فمعناه بعد انقضاء التسع . وفيه أنه يستحب أن لا يزيد في القسم على ليلة
لأن فيه مخاطرة بحقوقهن . وأما قوله : (وكن يجتمعن كل ليلة) إلى آخره ففيه
أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها ، ولا يدعوهن إلى بيته ، لكن
لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك ، وهو خلاف الأفضل . ولو

دعاها إلى بيت ضرائرها لم تلزمها الإجابة ، ولا تكون بالامتناع ناشزة ، بخلاف ما إذا امتنعت من الإتيان إلى بيته ؛ لأن عليها ضرراً في الإتيان إلى ضررتها ، وهذا الاجتماع كان برضاها . وفيه أنه لا يأتي غير صاحبة النوبة في بيتها في الليل ، بل ذلك حرام عندنا إلا لضرورة بأن حضرها الموت أو نحوه من الضرورات . وأما مد يده إلى زينب وقول عائشة (هذه زينب) فقليل : إنه لم يكن عمداً بل ظنها عائشة صاحبة النوبة ؛ لأنه كان في الليل وليس في البيوت مصابيح . وقيل : كان مثل هذا برضاها . وأما قوله : (حتى استخبنا) فهو بخاء معجمة ثم باء موحدة مفتوحين ثم تاء مثناة فوق من السخب ، وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها ، ويقال أيضاً : صخب بالصاد ، هكذا هو في معظم الأصول ، وكذا نقله القاضي عن رواية الجمهور . وفي بعض النسخ (استخبنا) بشاء مثناة أى قالتا الكلام الرديء . وفي بعضها (استخبنا) من الاستحياء . ونقل القاضي عن رواية بعضهم (استخبنا) بمثناة ثم مثناة ، قال : ومعناه إن لم يكن تصحيفاً أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب . وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق ، وملاطفة الجميع . وقد يحتج الحنفية بقوله : (مد يده ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ) ولا حجة فيه ؛ فإنه لم يذكر أنه لمس بلا حائل ، ولا يحصل مقصودهم حتى يثبت أنه لمس بشرتها بلا حائل ثم صلى ولم يتوضأ ، وليس في الحديث شيء من هذا . وأما قوله : (احث في أفواههن التراب) فمبالغة في زجرها وقطع خصامهن . وفيه فضيلة لأبي بكر رضي الله عنه . وشفقته ونظره في المصالح . وفيه إشارة المفضل على صاحبه الفاضل بمصلحته . والله أعلم .

باب (١٤) جواز هبتها نوبتها لضرتها

٤٧ - (١٤٦٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مِسْلَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ . مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ . قَالَتْ : فَلَمَّا كَبُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ . فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ : يَوْمَهَا ، وَيَوْمَ سَوْدَةَ .

باب جواز هبتها نوبتها لضرتها

قوله : (عن عائشة رضی الله عنها ما رأيت امرأة أحب إلى أن أكون في مسلاحها من سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة) (المسلاح) بكسر الميم وبالحاء المعجمة ، وهو الجلد ، ومعناه أن أكون أنا هي ، وزمعة بفتح الميم وإسكانها وقولها : (من امرأة) قال القاضی : (من) هنا للبيان واستفتاح الكلام ، ولم ترد عائشة عيب سودة بذلك ، بل وصفتها بقوة النفس وجودة القريحة ، وهي الحدة بكسر الحاء . قولها : (فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة) فيه جواز هبتها نوبتها لضرتها ؛ لأنه حقها ، لكن يشترط رضا الزوج بذلك ، لأن له حقاً في الواهبة ، فلا يفوته إلا برضاه . ولا يجوز أن تأخذ على هذه الهبة عوضاً ويجوز أن تهب للزوج فيجعل الزوج نوبتها لمن شاء . وقيل : يلزمه توزيعها على الباقيات ، ويجعل الواهبة كالمعدومة ، والأول أصح . وللواهبة الرجوع متى شاءت فترجع في المستقبل دون الماضي ؛ لأن الهبات يرجع فيما لم يقبض منها دون المقبوض . وقولها : (جعلت يومها) أى نوبتها وهي يوم و ليلة وقولها : (كان يقسم لعائشة يومين يومها ويوم

٤٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى . حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ . حَدَّثَنَا شَرِيكٌ . كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبِرَتْ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ : قَالَتْ : وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي .

* * *

٤٩ - (١٤٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبَنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَأَقُولُ : وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمِنْ ابْتِغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ [٣٣ / الأحزاب /

سودة) معناه أنه كان يكون عند عائشة في يومها ، ويكون عندها أيضاً في يوم سودة ، لا أنه يوالى لها اليومين . والأصح عند أصحابنا أنه لا يجوز الموالاة للموهوب لها إلا برضى الباقيات ، وجوزه بعض أصحابنا بغير رضاهن ، وهو ضعيف . قولها : (وكانت أول امرأة تزوجها بعدى) كذا ذكره مسلم في رواية يونس عن شريك أنه عليه السلام تزوج عائشة قبل سودة ، وكذا ذكره يونس أيضاً عن الزهري وعن عبد الله بن محمد بن عقال ، وروى عقال بن خالد عن الزهري أنه تزوج سودة قبل عائشة . قال ابن عبد البر : وهذا قول قتادة وأبي عبيدة . قلت : وقاله أيضاً محمد بن إسحاق ، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي ،

الآية ٥١] قَالَتْ قُلْتُ : وَاللَّهِ ! مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ .

* * *

٥٠ - (...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة . حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ أنها كانت تقول : أما تستحيي امرأة تهب نفسها لرجل ؟ حتى أنزل الله عز وجل : تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُوْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ [٣٣ / الأحزاب / الآية ٥١] قُلْتُ : إِنَّ رَبَّكَ لَيُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ .

وابن قتيبة وآخرون . قولها : (ما أرى ربك إلا يسارع في هواك) هو بفتح الهزمة من (أرى) ومعناه : يخفف عنك ويوسع عليك في الأمور ، ولهذا خيرك . قوله : (عن عائشة قالت : كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول : وتهب المرأة نفسها ؟ فلما أنزل الله تعالى ترجي من تشاء منهم وتووى إليك من تشاء إلى آخره) هذا من خصائص رسول الله ﷺ ، وهو زواج من وهبت نفسها له بلا مهر ، قال الله تعالى : ﴿ خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ واختلف العلماء في هذه الآية وهي قوله تعالى : ﴿ ترجي من تشاء ﴾ فقيل : ناسخة لقوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ﴾ ومبيحة له أن يتزوج ما شاء . وقيل : بل نسخت تلك الآية بالسنة ، قال زيد بن أرقم : تزوج رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية ميمونة ومليكة وصفية وجويرية . وقالت عائشة : ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء . وقيل عكس هذا ، وأن قوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء ﴾ ناسخة لقوله تعالى : ﴿ ترجي من تشاء ﴾ والأول أصح . قال أصحابنا :

٥١ - (١٤٦٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ . قَالَ : حَضَرْنَا ، مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِسَرَفٍ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هَذِهِ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ . فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعَشَهَا فَلَا تُزْعِزُوهَا . وَلَا تُزَلِّزُوهَا . وَارْفُقُوا . فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ . فَكَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ .

قَالَ عَطَاءٌ : الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ بْنِ أُخْطَبٍ .

* * *

٥٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . جَمِيعًا

الأصح أنه ﷺ ماتوفى حتى أبيع له النساء مع أزواجه . قوله : (أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوج النبي ﷺ بسرف) اتفق العلماء على أنها توفيت بسرف ، بفتح السين وكسر الراء وبالفاء ، وهو مكان يقرب من مكة بينه وبينها ستة أميال ، وقيل : سبعة ، وقيل : تسعة ، وقيل : اثنا عشر . قوله : (كان عند رسول الله ﷺ تسع يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة) قال عطاء التي لا يقسم لها صافية بنت حي بن أخطب . أما قوله : (تسع) فصحيح ، وهن معروفات سبق بيان أسمائهن قريباً . وقوله : (يقسم لثمان) مشهور ، وأما قول عطاء (التي لا يقسم لها صافية) فقال العلماء : هو وهم من ابن جريج الراوى عن عطاء ، وإنما الصواب سودة ، كما سبق في الأحاديث . واختلفوا في التي وهبت نفسها للنبي ﷺ فقال الزهري : هي ميمونة ، وقيل : أم شريك ، وقيل : زينب بنت خزيمة .

عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ : قَالَ
عَطَاءٌ : كَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا . مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ .

*
* *

(١٥) باب استحباب نكاح ذات الدين

٥٣- (١٤٦٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى
وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .
أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا ، وَلِحَسَبِهَا ،
وَلِجَمَالِهَا ، وَلِدِينِهَا . فَظَفَّرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ » .

قوله : (قال عطاء كانت آخرهن موتاً ماتت بالمدينة) قال القاضي : ظاهر
كلام عطاء أنه أراد بآخرهن موتاً ميمونة . وقد ذكر في الحديث أنها ماتت
بسرف ، وهي بقرب مكة . فقوله : (بالمدينة) وهم قوله (آخرهن موتاً)
قيل : ماتت ميمونة سنة ثلاث وستين ، وقيل : ست وستين ، وقيل : إحدى
وخمسين قبل عائشة ؛ لأن عائشة توفيت سنة سبع ، وقيل : ثمان وخمسين .
وأما صفة فتوفيت سنة خمسين بالمدينة . هذا كلام القاضي ، ويحتمل أن قوله
(ماتت بالمدينة) عائد على صفة ، ولفظه فيه صحيح يحتمله أو ظاهر فيه .
والله أعلم .

باب استحباب نكاح ذات الدين

قوله ﷺ : (تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها

٥٤- (٧١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ . أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَلَقِيَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « يَا جَابِرُ ! تَزَوَّجْتَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « بَكَرٌ أَمْ ثَيِّبٌ ؟ » قُلْتُ : ثَيِّبٌ . قَالَ : « فَهَلَّا بِكَرًا تُلَاعِبُهَا ؟ » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ . فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَنِي وَيَنَّهُنَّ . قَالَ : « فَذَاكَ إِذْنٌ . إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكِحُ عَلَيَّ دِينَهَا ، وَمَالِهَا ، وَجَمَالِهَا . فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ » .

*
* *

(١٦) باب استحباب نكاح البكر

٥٥- (...) حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً . فَقَالَ

ولديها فاظفر بذات الدين تربت يداك (الصحيح في معنى هذا الحديث أن النبي ﷺ أخبر بما يفعله الناس في العادة ، فإنهم يقصدون هذه الخصال الأربع ، وآخرها عندهم ذات الدين ، فاظفر أنت أيها المسترشد بذات الدين ، لا أنه أمر بذلك . قال شمر : الحسب الفعل الجميل للرجل وآبائه . وسبق في كتاب الغسل معنى (تربت يداك) . وفي هذا الحديث الحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء ؛ لأن صاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركتهم وحسن طرائقهم ؛ ويأمن المفسدة من جهتهم .

لِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ تَزَوَّجْتِ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ :
« أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا ؟ » قُلْتُ : ثَيِّبًا . قَالَ : « فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى
وَلِعَابِهَا » .

قَالَ شُعْبَةَ : فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ . فَقَالَ : قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ
جَابِرٍ . وَإِنَّمَا قَالَ : « فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ » .

* * *

٥٦- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . قَالَ
يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ (أَوْ قَالَ : سَبْعَ)
فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا . فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا جَابِرُ !
تَزَوَّجْتِ ؟ » قَالَ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « فَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبٌ ؟ » قَالَ :
قُلْتُ : بَلْ ثَيِّبٌ . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا

باب استحباب نكاح البكر

قوله ﷺ لجابر : (تزوجت ؟ قال : نعم قال : أبكرًا أم ثيبًا ؟
قلت : ثيبًا قال : فأين أنت من العذاري ولعابها) وفي رواية (فهلا
جارية تلعبها وتلاعبك) وفي رواية (فهلا تزوجت بكرًا تضاحكك
وتضاحكها وتلاعبك وتلاعبها) . وأما قوله ﷺ (ولعابها) فهو بكسر
اللام ، ووقع لبعض رواة البخاري بضمها ، قال القاضي : وأما الرواية في كتاب
مسلم فبالكسر لا غير ، وهو من الملاعبة مصدر للاعب ملاعبة ، كقاتل مقاتلة .
قال : وقد حمل جمهور المتكلمين في شرح هذا الحديث قوله ﷺ (تلعبها)
على اللعب المعروف ، ويؤيده تضاحكها وتضاحكك . قال بعضهم : يحتمل

وَتُلاَعِبُكَ » (أَوْ قَالَ : تُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ) قَالَ : قُلْتُ لَهُ :
 إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ (أَوْ سَبْعَ) وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ
 آتِيَهُنَّ أَوْ أَجِيَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ . فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ
 وَتُصَلِّحُهُنَّ . قَالَ : « فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ » أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا . وَفِي رِوَايَةٍ
 أَبِي الرَّبِيعِ « تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو ،
 عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ
 نَكَحْتَ يَا جَابِرُ ؟ » وَسَأَقَ الْحَدِيثَ . إِلَى قَوْلِهِ : امْرَأَةٌ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ
 وَتَمْشُطُهُنَّ . قَالَ : « أَصَبْتُ » وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

* * *

أن يكون من اللعاب وهو الريق . وفيه فضيلة تزوج الأبكار وثوابهن
 أفضل . وفيه ملاعبة الرجل امرأته وملاطفته لها ، ومضاحكتها ، وحسن العشرة
 وفيه سؤال الإمام والكبير أصحابه عن أمورهم وتفقد أحوالهم ، وإرشادهم إلى
 مصالحهم ، وتنبيههم على وجه المصلحة فيها . قوله : (قلت له : إن عبد الله
 هلك وترك تسع بنات أو سبع وإني كرهت أن آتين أو أجيين بمثلهن فأحببت
 أن أجىء بامرأة تقوم عليهن وتصلحن قال فبارك الله لك أو قال لي خيراً)
 فيه فضيلة جابر وإيثاره مصلحة أخواته على حظ نفسه . وفيه الدعاء لمن فعل
 خيراً وطاعة سواء تعلقت بالداعى أم لا . وفيه جواز خدمة المرأة زوجها وأولاده
 وعياله برضاها ، وأما من غير رضاها فلا . قوله : (تمسطنهن) هو بفتح التاء
 وضم الشين . قوله : (فلما أقبلنا تعجلت) هكذا هو في نسخ بلادنا (أقبلنا)

٥٧- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ ،
 عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ فِي غَزَاةٍ . فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٍ . فَلَحِقَنِي
 رَاكِبٌ خَلْفِي . فَخَسَّ بَعِيرِي بَعْنَزَةَ كَانَتْ مَعَهُ . فَاَنْطَلَقَ بَعِيرِي
 كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنَ الْإِبِلِ . فَالْتَفَتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
 فَقَالَ : « مَا يُعْجَلُكَ يَا جَابِرُ ؟ » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي حَدِيثُ
 عَهْدٍ بِعُرسٍ . فَقَالَ : « أَبْكَرًا تَزَوَّجْتَهَا أَمْ ثَيِّبًا ؟ » قَالَ : قُلْتُ : بَلْ
 ثَيِّبًا . قَالَ : « هَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ » .
 قَالَ : فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ . فَقَالَ : « أَمْهَلُوا حَتَّى
 نَدْخُلَ لَيْلًا (أَى عِشَاءً) كَى تَمْتَشِطَ الشَّعْتَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيْبَةُ » .
 قَالَ : وَقَالَ : « إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ ! الْكَيْسَ ! » .

وكذا نقله القاضي عن رواية ابن سفيان عن مسلم ، قال : وفي رواية ابن
 ماهان (أقفلنا) بالفاء قال : ووجه الكلام (قفلنا) أى رجعنا ، ويصح
 (أقبلنا) بفتح اللام أى أقفلنا النبي ﷺ وأقفلنا بضم الهمزة لما لم يسم
 فاعله . قوله : (تعجلت على بعير لي قطوف) هو بفتح القاف أى بطيء
 المشى . قوله : (فنخس بعيري بعنزة) هى بفتح النون ، وهى عصا نحو نصف
 الرمح فى أسفلها زج . قوله : (فانطلق بعيري كأجود ما أنت راء من
 الإبل) هذا فيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ وأثر بركته . قوله ﷺ
 (أمهلوا حتى ندخل ليلاً - أى عشاء - كى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة)
 الاستعداد : استعمال الحديد فى شعر العانة ، وهو إزالته بالموسى ،
 والمراد ههنا إزالته كيف كانت . و (المغيبة) بضم الميم وكسر الغين وإسكان

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ
(يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ) . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ
كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فِي غَزَاةٍ . فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي فَأَتَى عَلِيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ
لِي : « يَا جَابِرُ ! » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « مَا شَأْنُكَ ؟ » قُلْتُ : أَبْطَأَ
بِي جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَحَلَّفْتُ فَتَزَلَّ فَحَجَنَهُ بِمِحْجِنِهِ . ثُمَّ قَالَ :
« اِرْكَبْ » فَرَكِبْتُ . فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
فَقَالَ : « أَتَزَوَّجَتْ ؟ » فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : « أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا ؟ »
فَقُلْتُ : بَلْ ثَيِّبٌ . قَالَ : « فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ »
قُلْتُ : إِنْ لِي أَخَوَاتٍ . فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ
وَتَمْشِطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ . قَالَ : « أَمَا إِنَّكَ قَادِمٌ . فَإِذَا قَدِمْتَ
فَالْكَيْسَ ! الْكَيْسَ ! » . ثُمَّ قَالَ : « أَتَبِيعُ جَمَلَكَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ .
فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ . ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ .

الياء ، وهي التي غاب عنها زوجها ، وإن حضر زوجها فهي (مشهد)
بلا هاء . وفي هذا الحديث استعمال مكارم الأخلاق ، والشفقة على المسلمين ،
والاحتراز من تتبع العورات ، واجتلاب ما يقتضى دوام الصحبة ، وليس في
هذا الحديث معارضة للأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلاً ، لأن
ذلك فيمن جاء بغتة ، أما هنا فقد تقدم خبر مجيئهم ، وعلم الناس وصولهم ،
وأنهم سيدخلون عشاء ، فتستعد لذلك المغيبة والشعثة وتصلح حالها
وتتأهب للقاء زوجها . والله أعلم . قوله ﷺ : (إذا قدمت فالكيس
الكيس) قال ابن الأعرابي : الكيس الجماع ، والكيس العقل . والمراد حثه على

فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ . فَقَالَ : « الْآنَ حِينَ قَدِمْتَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « فَدَعْ جَمَلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ » قَالَ : فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ . فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أَوْقِيَّةً . فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ . فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ . قَالَ : فَأَنْطَلَقْتُ . فَلَمَّا وُلِّيتُ قَالَ : « ادْعُ لِي جَابِرًا » فَدَعَيْتُ . فَقُلْتُ : الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلَ . وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ . فَقَالَ : « خذْ جَمَلَكَ . وَلَكَ ثَمَنُهُ » .

* * *

٥٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى . حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي . حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ . إِنَّمَا هُوَ فِي أَخْرِيَاتِ النَّاسِ . قَالَ : فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . أَوْ قَالَ : نَحَسَهُ . (أَرَاهُ قَالَ) بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ . قَالَ : فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسَ يُنَازِعُنِي حَتَّى إِنِّي لَأَكْفُهُ . قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

ابتغاء الولد . قوله : (فحجنه بمحجنه) هو بكسر الميم ، وهو عصا فيها تعقف يلتقط بها الراكب ما سقط منه . قوله ﷺ : (ادخل فصل ركعتين) فيه استحباب ركعتين عند القدوم من السفر . قوله : (فوزن لي بلال فأرجح في الميزان) فيه استحباب إرجاح الميزان في وفاء الثمن وقضاء الديون ونحوها ، وسيأتي الكلام في حديث جابر ويعه الجمل في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . قوله : (وأنا على ناضح) هو البعير الذي يستقى عليه . قوله : (إنما هو في أخريات) هو بضم الهمزة وفتح الراء . والله أعلم .

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتَبِعُنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ » قَالَ : قُلْتُ : هُوَ لَكَ . يَا نَبِيَّ اللهِ ! قَالَ : « أَتَبِعُنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ » قَالَ : قُلْتُ : هُوَ لَكَ . يَا نَبِيَّ اللهِ ! قَالَ : وَقَالَ لِي : « أَنْزَوَجْتَ بَعْدَ أَيِّكَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « ثِيْبًا أَمْ بِكْرًا ؟ » قَالَ : قُلْتُ : ثِيْبًا . قَالَ : « فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُضَاحِكُكَ وَتُضَاحِكُهَا ، وَتُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا ؟ » .

قَالَ أَبُو نَضْرَةَ : فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ . افْعَلْ كَذَا وَكَذَا . وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ .

*
* *

(١٧) باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة

٦٤ - (١٤٦٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ . حَدَّثَنَا حَيَوَةُ . أَخْبَرَنِي شَرْحِبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الدُّنْيَا مَتَاعٌ . وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ » .

*
* *

باب (١٨) الوصية بالنساء

٦٥ - (١٤٦٨) وحدثني حرملة بن يحيى . أخبرنا ابن وهب . أخبرني يونس عن ابن شهاب . حدثني ابن المسيب عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ : « إن المرأة كالضلع . إذا ذهب تقيمها كسرتها . وإن تركتها استمتعت بها وفيها عوج » .

* * *

وحدثني زهير بن حرب وعبد بن حميد . كلاهما عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن ابن أخي الزهري ، عن عمه ، بهذا الإسناد ، مثله سواء .

باب الوصية بالنساء

قوله ﷺ : (إن المرأة خلقت من ضلع لن يستقيم لك على طريقة ، فإن استمتعت بها استمتعت بها وبها عوج ، وإن ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها) العوج ضبطه بعضهم بفتح العين ، وضبطه بعضهم بكسرها ، ولعل الفتح أكثر وضبطه الحافظ أبو القاسم بن عساكر وآخرون بالكسر ، وهو الأرجح على مقتضى ما سنقله عن أهل اللغة إن شاء الله تعالى . قال أهل اللغة : العوج بالفتح في كل منتصب كالحنط والعود وشبهه ، وبالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين ، ويقال : فلان في دينه عوج ، بالكسر ، هذا كلام أهل اللغة : قال صاحب المطالع : قال أهل اللغة

٥٩ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ . (وَاللَّفْظُ لِأَبْنِ أَبِي عُمَرَ) قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ . لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ . فَإِنْ اسْتَمْتَعَتْ بِهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَبِهَا عَوْجٌ . وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا . وَكَسَرْتَهَا طَلَّاقُهَا » .

* * *

٦٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ مَيْسَرَةَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَإِذَا شَهِدَ امْرَأًا فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسُكَتْ . وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ . فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ . وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَغْلَاهُ . إِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ . وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ . اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا » .

العوج بالفتح في كل شخص ، وبالكسر فيما ليس بمبرئ كالرأى والكلام . قال : وانفرد عنهم أبو عمرو الشيباني فقال : كلاهما بالكسر ، ومصدرهما بالفتح . و (الضلع) بكسر الضاد وفتح اللام . وفيه دليل لما يقوله الفقهاء أو بعضهم أن حواء خلقت من ضلع آدم قال الله تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ وبين النبي ﷺ أنها خلقت من ضلع وفي هذا الحديث ملاطفة النساء ، والإحسان إليهن ، والصبر على عوج أخلاقهن ، واحتمال ضعف عقولهن ، وكرهة طلاقهن بلا سبب ، وأنه لا يطمع باستقامتها . والله أعلم .

٦١ - (١٤٦٩) وحدثني إبراهيم بن موسى الرازي . حدثنا عيسى (يعني ابن يونس) . حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن عمران بن أبي أنس ، عن عمر بن الحكم ، عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يفرك مؤمن مؤمنة . إن كره منها خلقاً رضِيَ منها آخر » أو قال : « غيره » .

* * *

(...) وحدثنا محمد بن المثنى . حدثنا أبو عاصم . حدثنا عبد الحميد بن جعفر . حدثنا عمران بن أبي أنس عن عمر بن الحكم ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . بمثله .

*

* *

قوله ﷺ : (فإذا شهد أمراً فليتكلم بخير أو ليسكت واستوصوا بالنساء) فيه الحث على الرفق بالنساء واحتماهن كما قدمناه ، وأنه ينبغي للإنسان أن لا يتكلم إلا بخير ، فأما الكلام المباح الذي لا فائدة فيه فيمسك عنه مخافة من انجراره إلى حرام أو مكروه . قوله ﷺ : (لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضِيَ منها آخر أو قال غيره) (يفرك) بفتح الياء والراء وإسكان الفاء بينهما ، فال أهل اللغة : فركه بكسر الراء يفركه بفتحها إذا أبغضه ، والفرك بفتح الفاء وإسكان الراء البغض . قال القاضي عياض : هذا ليس على النهي ، قال : هو خير ، أي لا يقع منه بغض تام لها . قال : وبغض الرجال للنساء خلاف بغضهن لهم ، قال : ولهذا قال : (إن كره منها خلقاً رضِيَ منها آخر) . هذا كلام القاضي ، وهو ضعيف أو غلط ، بل

(١٩) باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

٦٢ - (١٤٧٠) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ أَبَا يُونُسَ ، مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَوْلَا حَوَاءُ ، لَمْ تُكُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا ، الدَّهْرَ » .

* * *

٦٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .

الصواب أنه نهي ، أي ينبغي أن لا يبغضها لأنه إن وجد فيها خلقاً يكره وجد فيها خلقاً مرضياً ؛ بأن تكون شرسة الخلق لكنها دينية ، أو جميلة ، أو عفيفة ، أو رفيقة به أو نحو ذلك ، وهذا الذي ذكرته من أنه نهي يتعين لوجهين أحدهما : أن المعروف في الروايات (لا يفرك) بإسكان الكاف لا برفعها ، وهذا يتعين فيه النهي ، ولو روى مرفوعاً لكان نهياً بلفظ الخبر . والثاني : أنه قد وقع خلافه ، فبعض الناس يبغض زوجته بغضاً شديداً ، ولو كان خيراً لم يقع خلافه ، وهذا واقع وما أدري ما حمل القاضي على هذا التفسير ؟ .

قوله ﷺ : (لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر) أي لم تكنه أبداً ، و (حواء) بالمد ، روينا عن ابن عباس قال : سميت حواء لأنها أم كل حي ، قيل : إنها ولدت لآدم أربعين ولداً في عشرين بطناً في كل بطن ذكر وأنثى . واختلفوا متى خلقت من ضلع آدم ؟ فقيل : قبل دخوله الجنة ، فدخلها ، وقيل : في الجنة . قال القاضي : ومعنى هذا الحديث أنها أم بنات آدم فأشبهنها ، ونزع العرق لما جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس ، فزين لها أكل الشجرة فأغواها ، فأخبرت آدم بالشجرة فأكل منها . قوله ﷺ

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ . قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ أَحَادِيثَ . مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ ، لَمْ يَخْبَثِ الطَّعَامُ . وَلَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ .
وَلَوْلَا حَوَاءُ ، لَمْ تَخُنْ أُتَيْ زَوْجَهَا ، الدَّهْرَ » .

(لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام ولم يخنز اللحم) هو بفتح الياء
والنون وبكسر النون ، والماضي منه (خنز) بكسر النون وفتحها ، ومصدره
(الخنز والخنوز) وهو إذا تغير وأتن . قال العلماء : معناه أن بنى إسرائيل لما
أنزل الله عليهم المن والسلوى نهوا عن ادخارهما ، فادخروا ففسد واتتن ،
واستمر من ذلك الوقت . والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٨ - كتاب الطلاق

(١) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها ، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر
برجعته

١ - (١٤٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ : قَرَأْتُ
عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ

كتاب الطلاق

هو مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك ، ومنه طلقت البلاد أى
تركتها ، ويقال : طلقت المرأة . وطلقت بفتح اللام وضمها ، والفتح أفصح ،
تطلق بضمها فيهما .

باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها

وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته

أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائل بغير رضاها ، فلو طلقها أتم

حَائِضٌ . فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَرَّةٌ
فَلْيُرَاجِعَهَا . ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ . ثُمَّ تَحِيضَ . ثُمَّ تَطْهَرَ . ثُمَّ ،

ووقع طلاقه ، ويؤمر بالرجعة ، لحديث ابن عمر المذكور في الباب . وشذ بعض أهل الظاهر فقال : لا يقع طلاقه لأنه غير مأذون له فيه فأشبهه طلاق الأجنبية . والصواب الأول ، وبه قال العلماء كافة ، ودليلهم أمره بمراجعتها ، ولو لم يقع لم تكن رجعة . فإن قيل : المراد بالرجعة الرجعة اللغوية ، وهي الرد إلى حالها الأول ، لا أنه تحسب عليه طلقة ، قلنا : هذا غلط لوجهين أحدهما : أن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية يقدم على حمله على الحقيقة اللغوية ، كما تقرر في أصول الفقه . الثاني : أن ابن عمر صرح في روايات مسلم وغيره بأنه حسبها عليه طلقة . والله أعلم . وأجمعوا على أنه إذا طلقها يؤمر برجعتها كما ذكرنا ، وهذه الرجعة مستحبة لا واجبة . هذا مذهبنا ، وبه قال الأوزاعي ، وأبو حنيفة ، وسائر الكوفيين ، وأحمد ، وفقهاء المحدثين ، وآخرون . وقال مالك وأصحابه : هي واجبة . فإن قيل : ففي حديث ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة ثم بتأخير الطلاق إلى طهر بعد الطهر الذي يلي هذا الحيض ، فما فائدة التأخير ؟ فالجواب من أربعة أوجه أحدها : لتلا تصوير الرجعة لغرض الطلاق ، فوجب أن يمسكها زماناً كان يحل له فيه الطلاق ، وإنما أمسكها لتظهر فائدة الرجعة ، وهذا جواب أصحابنا . والثاني : عقوبة له وتوبة من معصية باستدراك جنائته . والثالث : أن الطهر الأول مع الحيض الذي يليه وهو الذي طلق فيه كقرء واحد ، فلو طلقها في أول طهر لكان كمن طلق في الحيض . والرابع : أنه نهي عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها ، فلعله يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها . والله أعلم . قوله ﷺ : (مره فليراجعها ثم ليركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن

إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ . فَتِلْكَ الْعِدَّةُ
الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ .

شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء (معنى (قبل أن يمس) أى قبل أن يطأها ، ففيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه . قال أصحابنا : يحرم طلاقها في طهر جامعها فيه حتى يتبين حملها ؛ لئلا تكون حاملاً فيندم فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصيرة فلا يندم ، فلا تحرم ، ولو كانت الحائض حاملاً فالصحيح عندنا وهو نص الشافعى أنه لا يحرم طلاقها ؛ لأن تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل العدة لكونه لا يحسب قرأً ، وأما الحامل الحائض فعدتها بوضع الحمل ، فلا يحصل في حقها تطويل . وفي قوله صلى الله عليه وسلم : (إن شاء أمسك وإن شاء طلق) دليل على أنه لا إثم في الطلاق بغير سبب ، لكن يكره للحديث المشهور في سنن أبى داود وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » فيكون حديث ابن عمر لبيان أنه ليس بجرام ، وهذا الحديث لبيان كراهة التنزيه . قال أصحابنا : الطلاق أربعة أقسام : حرام ، ومكروه ، وواجب ، ومندوب . ولا يكون مباحاً مستوى الطرفين . فأما الواجب ففي صورتين وهما في الحكامين إذا بعثهما القاضى عند الشقاق بين الزوجين ، ورأيا المصلحة في الطلاق وجب عليهما الطلاق ، وفي المُوَلَّى إذا مضت عليه أربعة أشهر وطالبت المرأة بحققها فامتنع من الفيئة والطلاق ، فالأصح عندنا أنه يجب على القاضى أن يطلق عليه طلاق رجعية . وأما المكروه فأن يكون الحال بينهما مستقيماً فيطلق بلا سبب ، وعليه يحمل حديث « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » وأما الحرام ففي ثلاث صور أحدها : في الحيض بلا عوض منها ولا سؤالها . والثانى : في طهر جامعها فيه قبل بيان الحمل . والثالث : إذا كان عنده زوجات يقسمهن وطلق واحدة قبل أن يوفيهما قسمها . وأما المندوب فهو أن لا تكون المرأة عفيفة ،

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَحٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) . (قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ . وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً . فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمَسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ . ثُمَّ تَحِيضُ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى . ثُمَّ يُمَسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا . فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقَهَا حِينَ تَطْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا . فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ .

أو يخافا أو أحدهما أن لا يقيما حدود الله ، أو نحو ذلك . والله أعلم . وأما جمع الطلقات الثلاث دفعة فليس بحرام عندنا ، لكن الأولى تفريقها ، وبه قال أحمد ، وأبو ثور . وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة والليث : هو بدعة . قال الخطابي وفي قوله ﷺ : (فليراجعها) دليل على أن الرجعة لا تفتقر إلى رضا المرأة ولا وليها ولا تجديد عقد . والله أعلم . قوله ﷺ : (فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) فيه دليل لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما أن الأقراء في العدة هي الأطهار ؛ لأنه عليه السلام قال : (ليطلقها في الطهر إن شاء فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) أى فيها ، ومعلوم أن الله لم يأمر بطلاقهن في الحيض بل حرمه ، فإن قيل : الضمير في قوله : (فتلك) يعود إلى الحيضة قلنا : هذا غلط لأن الطلاق في الحيض غير مأمور به بل محرم ، وإنما الضمير عائد إلى الحالة المذكورة ، وهى حالة الطهر ، أو إلى العدة . وأجمع العلماء من أهل الفقه والأصول واللغة على أن (القرء) يطلق في اللغة على الحيض وعلى الطهر . واختلفوا في الأقراء المذكورة في قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ وفيما تنقضى به العدة ، فقال مالك ، والشافعي وآخرون : هى الأطهار ، وقال أبو حنيفة ،

وَزَادَ ابْنُ رُمَحٍ فِي رِوَايَتِهِ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ : أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ . فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا . وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ . وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ .

والأوزاعي وآخرون : هي الحيض ، وهو مروى عن عمر ، وعلى ، وابن مسعود رضى الله عنهم ، وبه قال الثوري ، وزفر ، وإسحاق ، وآخرون من السلف ، وهو أصح الروايتين عن أحمد ، قالوا : لأن من قال بالأطهار يجعلها قرءين وبعض الثالث ، وظاهر القرآن أنه ثلاثة . والقائل بالحيض يشترط ثلاث حيضات كوامل ، فهو أقرب إلى موافقة القرآن . ولهذا الاعتراض صار ابن شهاب الزهري إلى أن الأقراء هي الأطهار ، قال : ولكن لا تنقضى العدة إلا بثلاثة أطهار كاملة ، ولا ينقضى بطهرين وبعض الثالث ، وهذا مذهب انفرد به ، بل اتفق القائلون بالأطهار على أنها تنقضى بقرءين وبعض الثالث ، حتى لو طلقها وقد بقي من الطهر لحظة يسيرة حسب ذلك قرءاً ، ويكفيها طهران بعده . وأجابوا عن الاعتراض بأن الشيعيين وبعض الثالث يطلق عليها اسم الجميع ، قال الله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ ومعلوم أنه شهران وبعض الثالث ، وكذا قوله تعالى : ﴿ فمن تعجل في يومين ﴾ المراد في يوم وبعض الثاني . واختلف القائلون بالأطهار متى تنقضى عدتها ؟ فالأصح عندنا أنه بمجرد رؤية الدم بعد الطهر الثالث ، وفي قول : لا تنقضى حتى يمضي يوم وليلة ، والخلاف في مذهب مالك كهو عندنا . واختلف القائلون بالحيض أيضاً فقال أبو حنيفة وأصحابه : حتى تغتسل من الحيضة الثالثة أو يذهب وقت صلاة . وقال عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، والثوري ، وإسحاق ، وأبو عبيد :

قَالَ مُسْلِمٌ : جَوَدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ : تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً .

* * *

٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ . فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَعَهَا . ثُمَّ لِيَدْعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ . ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى . فَإِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا . أَوْ يُمَسِّكَهَا . فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ » .

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَةَ ؟ قَالَ : وَاحِدَةً اعْتَدَّ بِهَا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ،

حتى تغتسل من الثالثة . وقال الأوزاعي وآخرون : تنقضي بنفس انقطاع الدم . وعن إسحاق رواية أنه إذا انقطع الدم انقطعت الرجعة ، ولكن لا تحل للأزواج حتى تغتسل احتياطاً وخروجاً من الخلاف . والله أعلم . قوله : (قال مسلم جود الليث في قوله تطلقه واحدة) يعني أنه حفظ وأتقن قدر الطلاق الذي لم يتقنه غيره ، ولم يهمله كما أهمله غيره ، ولا غلط فيه وجعله ثلاثاً كما غلط فيه غيره . وقد تظاهرت روايات مسلم بأنها طلاقة واحدة .

نَحْوَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعِ .
 قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رِوَايَتِهِ : فَلْيَرْجِعْهَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ :
 فَلْيَرْاجِعْهَا .

* * *

٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ
 أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَسَأَلَ
 عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ . فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يُمْهَلُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً
 أُخْرَى . ثُمَّ يُمْهَلُهَا حَتَّى تَطْهَرَ . ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا . فِتْلِكَ
 الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ . قَالَ : فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا
 سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ : أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا
 وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ . إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا . ثُمَّ يُمْهَلُهَا
 حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى . ثُمَّ يُمْهَلُهَا حَتَّى تَطْهَرَ . ثُمَّ يُطَلِّقُهَا
 قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا . وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا . فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا
 أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ . وَبَانَ مِنْكَ .

* * *

٤ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ (وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ) عَنْ عَمِّهِ .
 أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي
 وَهِيَ حَائِضٌ . فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ . فَتَعَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ . ثُمَّ قَالَ : « مَرَّةٌ فَلْيَرْاجِعْهَا . حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى
 مُسْتَقْبَلَةً ، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا . فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ،

فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا . قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا . فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ
كَمَا أَمَرَ اللَّهُ . »

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً . فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا .
وَرَجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ
رَبِيهِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَرَجَعْتُهَا . وَحُسِبَتْ
لَهَا التَّطْلِيقَةُ الَّتِي طَلَّقْتُهَا .

* * *

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ
ثُمَيْرٍ . (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، (مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ) عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ .
فَقَالَ : « مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا . ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا » .

قوله ﷺ : (ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً) فيه دلالة لجواز طلاق
الحامل التي تبين حملها ، وهو مذهب الشافعي . قال ابن المنذر : وبه
قال أكثر العلماء منهم طاوس ، والحسن ، وابن سيرين ، وربيعه ، وحماد بن أبي
سليمان ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو عبيد . قال ابن
المنذر : وبه أقول ، وبه قال بعض المالكية : وقال بعضهم : هو حرام . وحكى

٦ - (...) وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ .
 حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ . حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ (وَهُوَ ابْنُ بَلَالٍ) .
 حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ
 حَائِضٌ . فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « مَرَّةٌ
 فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهَرَ . ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى . ثُمَّ تَطْهَرَ . ثُمَّ
 يُطَلِّقُ بَعْدَ ، أَوْ يُمْسِكُ » .

* * *

٧ - (...) وحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ . حَدَّثَنَا
 إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ . قَالَ : مَكَثْتُ
 عِشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي مَنْ لَا أَتَهُمْ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا

ابن المنذر رواية أخرى عن الحسن أنه قال : طلاق الحامل مكروه ، ثم مذهب
 الشافعي ومن وافقه أن له أن يطلق الحامل ثلاثاً بلفظ واحد ، وبألفاظ متصلة ،
 وفي أوقات متفرقة ، وكل ذلك جائز لا بدعة فيه . وقال أبو حنيفة ، وأبو
 يوسف : يجعل بين الطلقتين شهراً . وقال مالك ، وزفر ، ومحمد بن الحسن :
 لا يوقع عليها أكثر من واحدة حتى تضع . قوله : (أما أنت طلقت امرأتك
 مرة أو مرتين فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا وإن كنت طلقته ثلاثاً فقد حرمت
 عليك) أما قوله : (أمرني بهذا) فمعناه : أمرني بالرجعة . وأما قوله (أما
 أنت) فقال القاضي عياض رضى الله عنه : هذا مشكل ، قال : قيل : إنه بفتح
 الهمزة من (أما) أى أما إن كنت ، فحذفوا الفعل الذى يلي (إن) وجعلوا
 (ما) عوضاً من الفعل ، وفتحوا (أن) وأدغموا النون فى (ما) وجاؤا
 (بأن) مكان العلامة فى (كنت) ويدل عليه قوله بعده (وإن كنت طلقته

وَهِيَ حَائِضٌ . فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا . فَجَعَلْتُ لَا أَتَّهُمُهُمْ ، وَلَا أَعْرِفُ
 الْحَدِيثَ ، حَتَّى لَقَيْتُ أَبَا غَلَابٍ ، يُونُسَ بْنَ جُبَيْرِ الْبَاهِلِيِّ . وَكَانَ
 ذَا ثَبْتٍ . فَحَدَّثَنِي ؛ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ . فَحَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ
 تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ . فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا . قَالَ : قُلْتُ : أَفُحْسِبْتُ
 عَلَيْهِ ؟ قَالَ : فَمَهْ . أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ ؟ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ
 أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَمَرَهُ .

* * *

ثلاثاً فقد حرمت عليك) . قوله : (لقيت أبا غلاب يونس بن جبير) هو
 بفتح الغين المعجمة وتشديد اللام وآخره باء موحدة ، هكذا ضبطناه ، وكذا
 ذكره ابن ماكولا والجمهور ، وذكر القاضى عن بعض الرواة تخفيف اللام .
 قوله : (وكان ذا ثبوت) هو بفتح الثاء والباء أى مثبتاً . قوله : (قلت
 أفحسبت عليه قال فمه أو إن عجز واستحتمق) معناه أفيرتفع عنه الطلاق وإن
 عجز واستحتمق ؟ وهو استفهام إنكار تقديره : نعم تحسب ، ولا يمتنع احتسابها
 لعجزه وحماقته . قال القاضى : أى إن عجز عن الرجعة وفعل فعل الأحمق .
 والقائل لهذا الكلام هو ابن عمر صاحب القصة ، وأعاد الضمير بلفظ الغيبة ،
 وقد بينه بعد هذه فى رواية أنس بن سيرين ، قال : قلت يعنى - لابن عمر
 - فاعتدت بتلك التولية التى طلقت وهى حائض ، قال : مالى لا أعتد بها ،
 وإن كنت عجزت واستحتمقت . وجاء فى غير مسلم أن ابن عمر قال : (رأيت
 إن كان ابن عمر عجز واستحتمق فما يمنعه أن يكون طلاقاً ؟) وأما قوله

٨ - (...) وحدثنا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ . وَقَالَ : « يُطَلِّقُهَا فِي قَبْلِ عِدَّتِهَا » .

* * *

٩ - (...) وحدثني يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ عَنِ ابْنِ عُليَّةَ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ . قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَقَالَ : أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرْجِعَهَا . ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ عِدَّتَهَا . قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، أَتَعْتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟ فَقَالَ : فَمَهْ . أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ ؟ .

(فمه) فيحتمل أن يكون للكف والزجر عن هذا القول ، أى لا تشك في وقوع الطلاق واجزم بوقوعه ، وقال القاضى : المراد (به) (ما) فيكون استفهاماً ، أى فما يكون ان لم أحتسب بها ، ومعناه لا يكون إلا الاحتساب بها فأبدل من الألف هاء كما قالوا في (مهما) أن أصلها ما أى أى شيء . قوله ﷺ : (يطلقها في قبل عدتها) هو بضم القاف والباء ، أى في وقت تستقبل فيه العدة وتشرع فيها ، وهذا يدل على أن الأقراء هى الأطهار ، وأنها إذا طلقت في الطهر شرعت في الحال في الأقراء ؛ لأن الطلاق المأمور به إنما هو في الطهر ؛ لأنها إذا طلقت في الحيض لا يحتسب ذلك الحيض قرءاً بالإجماع ، فلا تستقبل فيه العدة ، وإنما تستقبلها إذا طلقت في الطهر . والله

١٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ . فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لِيُرَاجِعَهَا . فَإِذَا طَهَّرَتْ ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطَلِّقْهَا » قَالَ فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ أَفَاحْتَسَبْتُ بِهَا؟ قَالَ : أَمَا يَمْنَعُهُ . أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ ؟

* * *

١١ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ . قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي طَلَّقَ ؟ فَقَالَ : طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ . فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ . فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ : « مَرُّهُ فَلْيُرَاجِعَهَا . فَإِذَا طَهَّرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا لِطَهْرِهَا » قَالَ : فَرَأَجَعْتُهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لِطَهْرِهَا . قُلْتُ : فَاعْتَدَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتَ وَهِيَ حَائِضٌ ؟ قَالَ : مَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا ؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحْمَقْتُ .

* * *

١٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ . فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ . فَقَالَ : « مَرُّهُ فَلْيُرَاجِعَهَا . ثُمَّ إِذَا

طَهَّرْتُ فَلْيُطَلِّقْهَا « قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : أَفَاحْتَسِبْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟
قَالَ : فَمَهْ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ
الْحَارِثِ . ح وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ . حَدَّثَنَا بِهِزٌ . قَالَ :
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْتِادِ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا « لِيَرْجِعَهَا » .
وَفِي حَدِيثِهِمَا : قَالَ : قُلْتُ لَهُ : أَتَحْتَسِبُ بِهَا ؟ قَالَ : فَمَهْ .

* * *

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ
عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا ؟ فَقَالَ : أَتَعْرِفُ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا .
فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ . فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا .
قَالَ : لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَيَّ ذَلِكَ (لِأَبِيهِ) .

أعلم . قوله : (عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه سمع ابن عمر يسأل
عن رجل طلق امرأته إلى آخره) وقال في آخره : (لم أسمع ي زيد على ذلك
لأبيه) فقوله (لأبيه) بالباء الموحدة ثم الياء المثناة من تحت ، ومعناه أن ابن
طاوس قال : لم أسمع أي لم أسمع أبي طاوساً يزيد على هذا القدر من الحديث .
والقائل (لأبيه) هو ابن جريج وأراد تفسير الضمير في قول ابن طاوس لم
أسمعه ، واللام زائدة ، فمعناه : يعني أباه . ولو قال : يعني أباه لكان أوضح .

١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ (مَوْلَى عَزَّةَ) يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ ؟ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ . كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا ؟ فَقَالَ : طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « لِيُرَاجِعَهَا » فَرَدَّهَا وَقَالَ : « إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُمْسِكْ » .

قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ [٦٥ / الطلاق / الآية ١] .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ . نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ (مَوْلَى عُرْوَةَ) يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ ؟ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ . بِمِثْلِ

قوله : (وقرأ النبي ﷺ فطلقوهن في قبل عدتهن) هذه قراءة ابن عباس وابن عمر ، وهي شاذة لا تثبت قرآنا بالإجماع ، ولا يكون لها حكم خبر الواحد عندنا وعند محققي الأصوليين . والله أعلم .

حَدِيثِ حَجَّاجٍ . وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ .
 قَالَ مُسْلِمٌ : أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ : عُرْوَةَ . إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عَزَّةَ .

*
 * *

(٢) باب طلاق الثلاث

١٥ - (١٤٧٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ .
 (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) (قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ :
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
 ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي
 بَكْرٍ وَسِتِّينَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ
 الْخَطَّابِ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ .
 فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ ! فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ .

* * *

١٦ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ
 عُبَادَةَ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) .

باب طلاق الثلاث

قوله : (عن ابن عباس قال : كان طلاق الثلاث في عهد رسول الله ﷺ
 وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب :
 إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : أَتَعْلَمُ أَنَّمَا كَانَتِ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ ؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : نَعَمْ .

* * *

١٧ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ طَاوُسٍ ؛ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : هَاتِ مِنْ هُنَاتِكَ . أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ : قَدْ كَانَ ذَلِكَ . فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعِ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ . فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ .

*

* *

عليهم) وفي رواية عن أبي الصهباء أنه قال لابن عباس (أتعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وثلاثاً من إمارة عمر فقال ابن عباس : نعم) وفي رواية (أن أبا الصهباء قال لابن عباس هات من هناتك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة؟ فقال : قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم) وفي سنن أبي داود عن أبي الصهباء عن ابن عباس نحو هذا ، إلا أنه قال : (كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة) هذه ألفاظ هذا الحديث ، وهو معدود من الأحاديث المشككة . وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً ، فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجماهير

العلماء من السلف والخلف : يقع الثلاث . وقال طاوس وبعض أهل الظاهر : لا يقع بذلك إلا واحدة ، وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة ، ومحمد بن إسحاق . والمشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء ، وهو قول ابن مقاتل ، ورواية عن محمد بن إسحاق واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا ، وبأنه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثاً في الحيض ولم يحتسب به ، وبأنه وقع في حديث ركانة أنه طلق امرأته ثلاثاً وأمره رسول الله ﷺ برجعتها . واحتج الجمهور بقوله تعالى : ﴿ ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ قالوا : معناه أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البينونة ، فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيّاً فلا يندم ، واحتجوا أيضاً بحديث ركانة أنه طلق امرأته البتة فقال له النبي ﷺ : « الله ما أردت إلا واحدة ؟ قال : الله ما أردت إلا واحدة » فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن ، وإلا فلم يكن لتحليفه معنى . وأما الرواية التي رواها المخالفون أن ركانة طلق ثلاثاً فجعلها واحدة ، فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين ، وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها البتة . ولفظ (البتة) محتمل للواحدة وللثلاث ، ولعل صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقد أن لفظ (البتة) يقتضى الثلاث فرواه بالمعنى الذى فهمه وغلط في ذلك . وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التى ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها واحدة ، وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه وتأويله ، فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال لها أنت طالق أنت طالق ولم ينو تأكيداً ولا استثنافاً يحكم بوقوع طلاقه لقله إرادتهم الاستثناف بذلك ، فحمل على الغالب الذى هو إرادة التأكيد ، فلما كان في زمن عمر رضى الله عنه وكثر استعمال الناس بهذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستثناف بها حملت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم

منها في ذلك العصر وقيل : المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلاقة واحدة ، وصار الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعة فنفذه عمر ، فعلى هذا يكون إخباراً عن اختلاف عادة الناس لا عن تغير حكم في مسألة واحدة قال المازري : وقد زعم من لا خيرة له بالحقائق أن ذلك كان ثم نسخ ، قال : وهذا غلط فاحش ؛ لأن عمر رضى الله عنه لا ينسخ ، ولو نسخ وحاشاه لبادرت الصحابة إلى إنكاره . وإن أراد هذا القائل أنه نسخ في زمن النبي ﷺ فذلك غير ممتنع ، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث ؛ لأنه لو كان كذلك لم يجز للراوى أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر . فإن قيل : فقد يجمع الصحابة على النسخ فيقبل ذلك منهم ، قلنا : إنما يقبل ذلك لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فمعاذ الله ؛ لأنه إجماع على الخطأ ، وهم معصومون من ذلك . فإن قيل : فلعل النسخ إنما ظهر لهم في زمن عمر ، قلنا : هذا غلط أيضاً ؛ لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر ، والمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع . والله أعلم . وأما الرواية التي في سنن أبي داود أن ذلك فيمن لم يدخل بها فقال بها قوم من أصحاب ابن عباس فقالوا : لا يقع الثلاث على غير المدخول بها ؛ لأنها تبين بواحدة بقوله : أنت طالق ، فيكون قوله ثلاثاً حاصل بعد البيونة فلا يقع به شيء . وقال الجمهور : هذا غلط بل يقع عليها الثلاث لأن قوله أنت طالق معناه ذات طلاق وهذا اللفظ يصلح للواحدة والعدد ، وقوله بعده (ثلاثاً) تفسير له . وأما هذه الرواية التي لأبي داود فضعيفة رواها أيوب السختياني عن قوم مجهولين عن طاوس عن ابن عباس فلا يحتج بها . والله أعلم . قوله : (كانت لهم فيه أناة) هو بفتح الهمزة ، أى مهلة وبقية استمتاع لانتظار المراجعة . قوله : (تتابع الناس في الطلاق) هو بياء مثناة من تحت بين الألف والعين ، هذه رواية الجمهور ، وضبطه بعضهم

(٣) باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق

١٨ - (١٤٧٣) وحدثنا زهير بن حرب . حدثنا إسماعيل بن

إبراهيم عن هشام (يعنى الدستوائى) قال : كتب إلى يحيى بن
أبى كثير يحدث عن يعلى بن حكيم ، عن سعيد بن جبير ، عن
أبى عباس ؛ أنه كان يقول ، فى الحرام : يمين يكفرها .

وقال أبى عباس : لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة

[٣٣ / الأحزاب / ٢١] .

بالموحدة ، وهما بمعنى . ومعناه أكثروا منه وأسرعوا إليه لكن بالمشاة إنما يستعمل
فى الشر ، وبالموحدة يستعمل فى الخير والشر ، فالمشاة هنا أجود . وقوله :
(هات من هناتك) هو بكسر التاء من (هات) والمراد بهناتك : أخبارك
وأمورك المستغربة . والله أعلم .

باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق

قوله : (عن أبى عباس أنه كان يقول فى الحرام يمين يكفرها وقال أبى عباس :
﴿ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ﴾) وفى رواية عن أبى عباس قال :
(إذا حرم الرجل امرأته فهى يمين يكفرها) وذكر مسلم حديث عائشة فى سبب
نزول قوله تعالى : ﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ وقد اختلف العلماء فيما إذا
قال لزوجته : أنت على حرام ، فمذهب الشافعى أنه إن نوى طلاقها ، كان
طلاقاً وإن نوى الظهار كان ظهاراً ، وإن نوى تحريم عينها بغير طلاق ولا ظهار
لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين ، ولا يكون ذلك يميناً ، وإن لم ينو شيئاً ففیه
قولان للشافعى أصحهما : يلزمه كفارة يمين . والثانى : أنه لغو لا شىء فيه ،

١٩ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَرِيرِيُّ . حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ
(يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ) عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ؛ أَنَّ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ
أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : إِذَا
حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا . وَقَالَ : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ
فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ .

ولا يترتب عليه شيء من الأحكام . هذا مذهبنا ، وحكى القاضى عياض فى
المسألة أربعة عشر مذهباً أحدها : المشهور من مذهب مالك أنه يقع به ثلاث
طلقات سواء كانت مدخولاً بها أم لا ، لكن لو نوى أقل من الثلاث قيل فى
غير المدخول بها خاصة . قال : وبهذا المذهب قال أيضاً على بن أبى طالب ،
وزيد ، والحسن ، والحكم . والثانى : أنه يقع به ثلاث طلقات ولا تقبل نيته
فى المدخول بها ولا غيرها ، قاله ابن أبى ليلى ، وعبد الملك بن الماجشون
المالكى . والثالث : أنه يقع به على المدخول بها ثلاث ، وعلى غيرها واحدة
قاله أبو مصعب ، ومحمد بن عبد الحكم المالكيان . والرابع : أنه يقع به طلقة
واحدة بائنة سواء المدخول بها وغيرها ، وهو رواية عن مالك . والخامس :
أنها طلقة رجعية ، قاله عبد العزيز بن أبى مسلمة المالكى . والسادس : أنه يقع
ما نوى ولا يكون أقل من طلقة واحدة ، قاله الزهرى . والسابع : أنه إن نوى
واحدة أو عدداً أو يميناً فهو ما نوى وإلا فلغو ، قاله سفيان الثورى . والثامن :
مثل السابع إلا أنه اذا لم ينو شيئاً لزمه كفارة يمين ، قاله الأوزاعى ، وأبو ثور .
والتاسع : مذهب الشافعى وسبق إيضاحه ، وبه قال أبو بكر وعمر وغيرهما
من الصحابة التابعيين رضى الله عنهم . العاشر : إن نوى الطلاق وقعت طلقة
بائنة ، وإن نوى ثلاثاً وقع الثلاث ، وإن نوى اثنتين وقعت واحدة ، وإن لم
ينو شيئاً فيمين ، وإن نوى الكذب فلغو ، قاله أبو حنيفة وأصحابه . والحادى

٢٠ - (١٤٧٤) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يُخْبِرُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ فَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا . قَالَتْ : فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةَ ؛ أَنَّ أَيْتَنَا مَادَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ : إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَعَاْفِيرٍ . أَكَلْتِ مَعَاْفِيرٍ ؟ فَدَخَلَ عَلَيَّ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ

عشر : مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنتين وقعت ، قاله زفر . والثاني عشر : أنه تجب به كفارة الظهار ، قاله إسحاق بن راهويه . الثالث عشر : هي يمين فيها كفارة اليمين ، قاله ابن عباس وبعض التابعين . الرابع عشر : أنه كتحريم الماء والطعام ، فلا يجب فيه شيء أصلاً ، ولا يقع به شيء ، بل هو لغو ، قاله مسروق ، والشعبي ، وأبو سلمة ، وأصبع المالكى . هذا كله إذا قال لزوجته الحرة . أما إذا قاله لأمة فمذهب الشافعى أنه إن نوى عتقها عتقت ، وإن نوى تحريم عينها لزمه كفارة يمين ولا يكون يميناً ، وإن لم ينو شيئاً وجب كفارة يمين على الصحيح من المذهب . وقال مالك : هذا في الأمة لغو لا يترتب عليه شيء . قال القاضى : وقال عامة العلماء : عليه كفارة يمين بنفس التحريم . وقال أبو حنيفة : يحرم عليه ما حرمه من أمة وطعام وغيره ولا شيء عليه حتى يتناوله ، فيلزمه حينئذ كفارة يمين . ومذهب مالك والشافعى والجمهور أنه إن قال : هذا الطعام حرام على ، أو هذا الماء وهذا الثوب ، أو دخول البيت ، أو كلام زيد ، وسائر ما يحرمه غير الزوجة والأمة يكون هذا لغواً لا شيء فيه ، ولا يحرم عليه ذلك الشيء ، فإذا تناوله فلا شيء عليه ، وأم الولد كالأمة فيما ذكرناه . والله أعلم . قولها : (فتواطيت أنا وحفصة) هكذا هو في النسخ (فتواطيت) وأصله (فتواطأت) بالهمز أى اتفقت . قولها : (إني أجد منك

ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : « بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ
 أَعُودَ لَهُ » فَتَزَلُ : لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ [٦٦ / التحريم / ١] إِلَى
 قَوْلِهِ : إِنْ تَتُوبَا (لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ) [٦٦ / التحريم / ٤] وَإِذْ أَسَرَ
 النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا (لِقَوْلِهِ : بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا)
 . [٦٦ / التحريم / ٣] .

* * *

٢١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَهَرُونَ بْنُ
 عَبْدِ اللَّهِ . قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
 عَائِشَةَ . قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحَلَوَاءَ وَالْعَسَلَ .
 فَكَانَ ، إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ ، دَارَ عَلَى نِسَائِهِ . فَيَدْنُو مِنْهُنَّ . فَدَجَلَ

ريح مغاير) هي بفتح الميم وبغين معجمة وفاء وبعد الفاء ياء ، هكذا هو في
 الموضع الأول في جميع النسخ ، و أما الموضعان الأخيران فوقع فيهما في بعض
 النسخ بالياء ، وفي بعضهما بحذفها . قال القاضي : الصواب إثباتها . لأنها
 عوض من الواو التي في المفرد ، وإنما حذفت في ضرورة الشعر . وهو جمع
 مغفور ، وهو صمغ حلو كالناطف ، وله رائحة ينضحه شجر يقال له
 (العرفط) بضم العين المهملة والفاء ، يكون بالحجاز . وقيل إن العرفط نبات
 له ورقة عريضة تفتersh على الأرض ، له شوكة حجناء ، وثمره بيضاء كالقطن
 مثل زر القميص ، خبيث الرائحة قال القاضي : وزعم المهلب أن رائحة المغاير
 والعرفط حسنة ، وهو خلاف ما يقتضيه الحديث ، وخلاف ما قاله الناس .
 قال أهل اللغة : العرفط من شجر العضاة ، وهو كل شجر له شوك ، وقيل :
 رائحته كرائحة النبيذ ، وكان النبي ﷺ يكره أن توجد منه رائحة كريهة .

عَلَى حَفْصَةَ فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ . فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ ، فَقِيلَ لِي : أَهَدَتْ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ . فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً . فَقُلْتُ : أَمَا وَاللَّهِ ! لَنَحْتَالََنَّ لَهُ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ . وَقُلْتُ : إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكَ . فَقُولِي لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَكَلْتُ مَعَاظِيرَ ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ : لَا . فَقُولِي لَهُ : مَا هَذِهِ الرَّيْحُ ؟ (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرَّيْحُ) فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ : سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ . فَقُولِي لَهُ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ . وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ . وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ سُودَةَ . قَالَتْ : تَقُولُ سُودَةُ : وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أُبَادِيَهُ بِالَّذِي قُلْتَ لِي . وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ ، فَرَقًا مِنْكَ . فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَكَلْتُ مَعَاظِيرَ ؟ قَالَ : « لَا » قَالَتْ : فَمَا هَذِهِ الرَّيْحُ ؟ قَالَ : « سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ » قَالَتْ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ . ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ صَفِيَّةُ فَقَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ حَفْصَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ ؟ قَالَ : « لَا حَاجَةَ لِي بِهِ » . قَالَتْ : تَقُولُ سُودَةُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! وَاللَّهِ ! لَقَدْ حَرَمْنَاهُ . قَالَتْ : قُلْتُ لَهَا : اسْكُتِي .

* * *

قولها : (جرسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ) هو بالجميم والراء والسين المهملة ، أى أكلت

العرفط ليصير منه العسل . قولها : (فقال بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش ولن أعود فنزل لم تحرم ما أحل الله لك) هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل ، وفي كتب الفقه أنها نزلت في تحريم مارية . قال القاضي : اختلف في سبب نزولها فقالت عائشة : في قصة العسل وعن زيد بن أسلم أنها نزلت في تحريم مارية جاريتها وحلفه أن لا يطأها . قال : ولا حجة فيه لمن أوجب بالتحريم كفارة محتجاً بقوله تعالى : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ لما روى أنه صلى الله عليه قال : « والله لا أطأها ثم قال : هي على حرام » وروى مثل ذلك من حلفه على شربه العسل وتحريمه ذكره ابن المنذر . وفي رواية البخاري : « لن أعود له وقد حلفت أن لا تخبرى بذلك أبداً » وقال الطحاوي : قال النبي صلى الله عليه في شرب العسل : « لن أعود إليه أبداً » ولم يذكر يميناً لكن قوله تعالى : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ يوجب أن يكون قد كان هناك يمين قلت ويحتمل أن يكون معنى الآية قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة يمين ، وهكذا يقدره الشافعي وأصحابه وموافقوهم . قولها : (فقال بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش) وفي الرواية التي بعدها أن شرب العسل كان عند حفصة ، قال القاضي : ذكر مسلم في حديث حجاج عن ابن جريج إن التي شرب عندها العسل زينب ، وأن المتظاهرتين عليه عائشة وحفصة ، وكذلك ثبت في حديث عمر بن الخطاب وابن عباس أن المتظاهرتين عائشة وحفصة . وذكر مسلم أيضاً من رواية أبي أسامة عن هشام أن حفصة هي التي شرب العسل عندها وأن عائشة وسودة وصفية من اللواتي تظاهرن عليه قال : والأول أصح . قال النسائي : إسناد حديث حجاج صحيح جيد غاية . وقال الأصيلي : حديث حجاج أصح ، وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى ، وأكمل فائدة ، يريد قوله تعالى : ﴿ وإن تظاهرا عليه ﴾ فهما ثنتان لا ثلاث ، وأنها عائشة وحفصة كما قال : وكما اعترف به عمر رضي الله عنه ،

(...) قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْقَاسِمِ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، بِهَذَا ، سَوَاءً . وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

وقد انقلبت الأسماء على الراوى فى الرواية الأخرى ، كما أن الصحيح فى سبب نزول الآية أنها فى قصة العسل ، لا فى قصة مارية المروى فى غير الصحيحين ، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح . قال النسائى : إسناد حديث عائشة فى العسل جيد صحيح غاية . هذا آخر كلام القاضى ، ثم قال القاضى بعد هذا : الصواب إن شرب العسل كان عند زينب . قوله تعالى : (وإذ أسر النبى إلى بعض أزواجه حديثاً . لقوله بل شربت عسلاً) هكذا ذكره مسلم ، قال القاضى : فيه اختصار ، وتمامه (ولن أعود إليه ، وقد حلفت أن لا تجربى بذلك أحداً) كما رواه البخارى . وهذا أحد الأقوال فى معنى السر ، وقيل : بل ذلك فى قصة مارية ، وقيل غير ذلك . قولها : (كان رسول الله ﷺ يجب الحلواء والعسل) قال العلماء : المراد بالحلواء هنا كل شىء حلو ، وذكر العسل بعدها تنبيهاً على شرافته ومزيته ، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام والحلواء بالمد ، وفيه جواز كل لذيق الأطعمة والطيبات من الرزق ، وأن ذلك لا ينافى الزهد والمراقبة لا سيما إذا حصل اتفاقاً قولها : (فكان إذا صلى العصر دار على نساءه فيدنون منهن) فيه دليل لما يقوله أصحابنا أنه يجوز لمن قسم بين نساءه أن يدخل فى النهار إلى بيت غير المقسوم لها حاجة ، ولا يجوز الوطء . قولها : (والله لقد حرمناه) هو بتخفيف الراء ، أى منعه منه ، يقال منه حرمته وأحرمته ، والأول أفصح قوله : (قال إبراهيم حدثنا الحسن بن بشر حدثنا أبو أسامة بهذا) معناه أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم ساوى مسلماً فى إسناد هذا الحديث فرواه عن واحد عن أبى أسامة كما رواه مسلم عن واحد عن أبى أسامة فعلاً برجل . والله أعلم .

(٤) باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

٢٢- (١٤٧٥) وحدثني أبو الطاهر . حدثنا ابن وهب . ح
وحدثني حرملة بن يحيى التميمي (واللفظ له) . أخبرنا
عبد الله بن وهب . أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب .
أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ؛ أن عائشة قالت :
لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه بدأ بي . فقال : « إني
ذاكر لك أمراً . فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك »
قالت : قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه . قالت : ثم
قال : « إن الله عز وجل قال : يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن
تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنن وأسرحنن سراحاً

باب بيان أن تخيره امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

قولها : (لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه بدأ بي فقال : إني ذاكر
لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك ، قالت : قد علم
أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه) إنما بدأ بها لفضيلتها وقوله ﷺ :
(فلا عليك أن لا تعجلي) معناه ، ما يضرك أن لا تعجلي . وإنما قال
لها هذا شفقة عليها وعلى أبايها ، ونصيحة لهم في بقائها عنده ﷺ ، فإنه خاف
أن يحملها صبر سنها وقلة تجاربها على اختيار الفراق فيجب فراقها فتضر هي
وأبواها وبقى النسوة بالاعتداء بها . وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة ثم
لسائر أمهات المؤمنين رضى الله عنهن وفيه المبادرة إلى الخير وإيثار أمور الآخرة على

جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ
لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا » [٣٣ / الأحزاب / ٢٨ و ٢٩] قَالَتْ :
فَقُلْتُ : فِي أَيِّ هَذَا اسْتَأْمَرُ أَبِي ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ
الْآخِرَةَ . قَالَتْ : ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ .

* * *

٢٣ - (١٤٧٦) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ
عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُنَا . إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا . بَعْدَ
مَا نَزَلَتْ : تُرْجَى مِنْ نَشَاءٍ مِنْهُنَّ وَتُوْوِي إِلَيْكَ مِنْ نَشَاءٍ
[٣٣ / الأحزاب / ٥١] فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ : فَمَا كُنْتِ تَقُولِينَ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ ؟ قَالَتْ : كُنْتُ أَقُولُ : إِنْ كَانَ ذَلِكَ
إِلَيَّ لَمْ أُؤْثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي .

* * *

الدنيا . وفيه نصيحة الإنسان صاحبه وتقديمه في ذلك ما هو أنفع في الآخرة .
قولها : (إن كان ذلك إلى لم أؤثر على نفسي أحداً) هذه المنافسة فيه ﷺ
ليست لمجرد الاستمتاع ولمطلق العشرة وشهوات النفوس وحظوظها التي تكون
من بعض الناس ، بل هي منافسة في أمور الآخرة ، والقرب من سيد الأولين
والآخرين ، والرغبة فيه وفي خدمته ومعاشرته والاستفادة منه ، وفي قضاء
حقوقه وحوادثه ، وتوقع نزول الرحمة والوحي عليه عندها ، ونحو ذلك . ومثل
هذا حديث ابن عباس وقوله في القدح : « لا أؤثر بنصيبى منك أحداً » ونظائر

(...) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَيْسَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ .
أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

* * *

٢٤ - (١٤٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ . أَخْبَرَنَا عَبَّاسٌ
عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : قَالَتْ
عَائِشَةُ : قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَاقًا .

* * *

٢٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
مُسَهَّرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ .
قَالَ : مَا أَبَالِي خَيْرْتُ امْرَأَتِي وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا . بَعْدَ أَنْ
تَخْتَارَنِي . وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ : قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
أَفَكَانَ طَلَاقًا ؟

ذلك كثيرة . قولها : (خيرنا رسول الله ﷺ فلم نعده طلاقاً) وفي رواية (فلم يكن طلاقاً) وفي رواية (فاخترناه فلم يعد طلاقاً) وفي رواية (فاخترناه فلم يعددها علينا) وفي بعض النسخ (فلم يعددها علينا شيئاً) في هذه الأحاديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وجماهير العلماء أن من خير زوجته فاخترته لم يكن ذلك طلاقاً ، ولا يقع به فرقة . وروى عن علي ، وزيد بن ثابت ، والحسن ، والليث بن سعد أن نفس التخيير يقع به طلاقه بائنة ، سواء اختارت زوجها أم لا . وحكاها الخطابي والنقاش عن مالك ، قال القاضي : لا يصح هذا عن مالك ، ثم هو مذهب ضعيف مردود بهذه الأحاديث الصريحة ، ولعل القائلين به لم تبلغهم هذه الأحاديث . والله أعلم .

٢٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءِهِ . فَلَمْ يَكُنْ طَلَاقًا .

* * *

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ وَإِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَاخْتَرْنَا . فَلَمْ يَعُدَّهُ طَلَاقًا .

* * *

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَا . فَلَمْ يَعُدُّهَا عَلَيْنَا شَيْئًا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ . حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ . وَعَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ . بِمِثْلِهِ .

* * *

٢٩ - (١٤٧٨) وحدثنا زهير بن حرب. حدثنا روح بن عبادة. حدثنا زكرياء بن إسحاق. حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله. قال: دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله ﷺ. فوجد الناس جلوساً بيابه. لم يؤذن لأحد منهم. قال: فإذن لأبي بكر. فدخل. ثم أقبل عمر فاستئذن فأذن له. فوجد النبي ﷺ جالساً، حوله نساؤه. واجماً ساكناً. قال: فقال: لأقولن شيئاً أضحكك النبي ﷺ. فقال: يا رسول الله! لو رأيت بنت خارجة! سألتني النفقة فممت إليها فوجأت عنقها. فضحك رسول الله ﷺ وقال: «هن حولي كما ترى. يسألنني النفقة. فقام أبو بكر إلى عائشة يجأ عنقها. فقام عمر إلى حفصة يجأ عنقها. كلاهما يقول: تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده. فقلن: والله! لا نسأل رسول الله ﷺ شيئاً أبداً ليس عنده. ثم اعتزلهن شهراً أو تسعاً وعشرين. ثم نزلت عليه هذه الآية: يا أيها النبي قل لأزواجك، حتى بلغ، للمحسنيات منكن أجراً عظيماً. قال: فبدأ بعائشة. فقال: «يا عائشة! إنني أريد أن أعرض عليك أمراً أحب

قوله: (واجماً) هو بالجيم، قال أهل اللغة: هو الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام، يقال: وجم بفتح الجيم وجوماً. قوله: (لأقولن شيئاً يضحك النبي ﷺ) وفي بعض النسخ (أضحك النبي ﷺ) فيه استحباب هذا، وأن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً حزيناً يستحب له أن يحدثه بما يضحكه أو يشغله ويطيب نفسه وفيه فضيلة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه. قوله: (فوجأت عنقها) وقوله: (يجأ عنقها) هو بالجيم وبالهمزة، يقال: وجأ

أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبِيكَ » قَالَتْ : وَمَا هُوَ ؟
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ . قَالَتْ : أَفِيكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ !
أَسْتَشِيرُ أَبِي ؟ بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ . وَأَسْأَلُكَ أَنْ
لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ . قَالَ : « لَا تَسْأَلِنِي امْرَأَةً
مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتَهَا . إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْثِبْنِي مُعْتَبًا وَلَا مُتَعْتَبًا . وَلَكِنْ بَعَثَنِي
مُعَلِّمًا مُيسِّرًا » .

*
* *

(٥) باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن ، وقوله تعالى : وإن تظاهرا عليه

٣٠ - (١٤٧٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ
يُوسُفَ الْحَنْفِيُّ . حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ عَنْ سِمَاكِ أَبِي زَمِيلٍ .
حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ . حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ : لَمَّا
اعْتَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ قَالَ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ . فَإِذَا النَّاسُ
يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى وَيَقُولُونَ : طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ . وَذَلِكَ
قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْحِجَابِ . فَقَالَ عُمَرُ فَقُلْتُ : لِأَعْلَمَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ .
قَالَ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ . فَقُلْتُ : يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ
شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَتْ : مَا لِي وَمَالِكَ يَا ابْنَ
الْخَطَّابِ ؟ عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ . قَالَ : فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ .

يجأ إذا طعن . قوله : (عن سமாக أبي زميل) هو بضم الزاي وفتح الميم . قوله :
(فإذا الناس ينكتون بالحصى) هو بقاء مثناة بعد الكاف ، أى يضربون الأرض
كفعل المهموم المفكر . قولها : (عليك بعيتك) هى بالعين المهملة ثم ياء مثناة

فَقُلْتُ لَهَا : يَا حَفْصَةَ ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنَّ تُؤْذِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ وَاللَّهِ ! لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُحِبُّكَ . وَكَلِمَاتٌ . وَأَنَا لَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَكَتَبْتُ أَشَدَّ الْبُكَاءِ . فَقُلْتُ لَهَا : أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَتْ : هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي الْمَشْرَبَةِ فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ غَلَامٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا عَلَى أَسْكَفَةِ الْمَشْرَبَةِ . مُدَّةٌ رِجْلَيْهِ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ . وَهُوَ جَذَعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَنْحَدِرُ . فَتَادَيْتُ : يَا رَبَّاحُ ! اسْتَأْذِنُ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْعُرْفَةِ . ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا . ثُمَّ قُلْتُ : يَا رَبَّاحُ ! اسْتَأْذِنُ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْعُرْفَةِ . ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ . فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا . ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي فَقُلْتُ : يَا رَبَّاحُ ! اسْتَأْذِنُ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظَنَّ أَنَّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ . وَاللَّهِ ! لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِضَرْبِ عُنُقِهَا لِأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا . وَرَفَعْتُ صَوْتِي . فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ أَرْقَهُ . فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

تحت ثم باء موحدة ، والمراد عليك بوعظ بنتك حفصة . قال أهل اللغة : العيبة في كلام العرب وعاء يجعل الإنسان فيه أفضل ثيابه ونفيس متاعه ، فشبهت ابنته بها . قولها : (هو في المشربة) هي بفتح الراء وضمها . قوله : (فإذا أنا برباح) هو بفتح الراء وبالباء الموحدة . قوله : (قاعدًا على أسكفة المشربة) هي بضم الهمزة والكاف وتشديد الفاء ، وهي عتبة الباب السفلى . قوله : (على نقير من خشب) هو بنون مفتوحة ثم قاف مكسورة ، هذا هو الصحيح الموجود في جميع النسخ ، وذكر القاضى أنه بالفاء بدل النون ، وهو فقير بمعنى

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ . فَجَلَسْتُ . فَأَذْنَى عَلَيْهِ إِزَارَهُ .
وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرَ فِي جَنْبِهِ . فَنَظَرْتُ بَبَصْرِي
فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرٍ نَحْوِ
الصَّاعِ . وَمِثْلَهَا قَرِظًا فِي نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ . وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ . قَالَ :
فَابْتَدَرْتُ عَيْنَايَ . قَالَ : « مَا يَبْكِيكَ ؟ يَا ابْنَ الْحَطَّابِ ! » قُلْتُ :
يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! وَمَالِي لَا أَبْكِي ؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرَ فِي جَنْبِكَ .
وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى . وَذَلِكَ فَيَصْرُ وَكِسْرَى فِي
الثَّمَارِ وَالْأَنْهَارِ . وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصِفْوَتُهُ . وَهَذِهِ
خِزَانَتُكَ . فَقَالَ : « يَا ابْنَ الْحَطَّابِ ! أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا
الْآخِرَةَ وَلَهُمُ الدُّنْيَا ؟ » قُلْتُ : بَلَى . قَالَ : وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ
دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْعُضْبَ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !
مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ ؟ فَإِنْ كُنْتُ طَلَّقْتُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ
وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ .
وَقَلَّمَا تَكَلَّمْتُ ، وَأَحْمَدُ اللَّهُ ، بِكَلَامٍ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ
يُصَدِّقُ الَّذِي أَقُولُ . وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . آيَةُ التَّخْيِيرِ : عَسَى رَبُّهُ
إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ [٦٦ / التحريم / ٥] وَإِنْ
تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ
بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ [٦٦ / التحريم / ٤] وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ

مفقور ، مأخوذ من فقار الظهر ، وهو جذع فيه درج . قوله : (وإذا أفيق)
معلق) هو بفتح الهمزة وكسر الفاء ، وهو الجلد الذي لم يتم دباغه ، وجمعه
(أفوق) بفتحها كأديم وأدم وقد أفق أديمه بفتحها يأفقه بكسر الفاء . قوله :

وَحَفْصَةُ تَظَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ . فَقُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَطَلَّقْتَهُنَّ ؟ قَالَ : « لَا » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي
دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى . يَقُولُونَ : طَلَّقَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ . أَفَأَنْزِلُ فَأُخْبِرُهُمْ أَنَّكَ لَمْ تُطَلِّقَهُنَّ ؟ قَالَ :
« نَعَمْ . إِنْ شِئْتَ » فَلَمْ أَزَلْ أُحَدِّثُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْعَضْبُ عَن
وَجْهِهِ . وَحَتَّى كَشَرَ فَضْحِكَ . وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ ثَغْرًا .
ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَتْ . فَنَزَلْتُ أَتَشَبَّتُ بِالْجِدْعِ وَنَزَلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمْسُهُ بِيَدِهِ . فَقُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْعُرْفَةِ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ . قَالَ : « إِنْ
الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ » فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ . فَنَادَيْتُ
بِأَعْلَى صَوْتِي : لَمْ يُطَلِّقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ . وَنَزَلَتْ هَذِهِ
الْآيَةُ : وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ
إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ
[٤ / النساء / ٨٣] فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ . وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ آيَةَ التَّخْيِيرِ .

* * *

(تحسر الغضب عن وجهه) أى زال وانكشف . قوله : (وحتى كشر
فضحك) هو بفتح الشين المعجمة المخففة ، أى أبدى أسنانه تيسماً ، ويقال
أيضاً فى الغضب ، وقال ابن السكيت : كشر وبسم وابتسم وافتر كله بمعنى
واحد ، فإن زاد قيل : قهقهه وزهدق وكركر . قوله : (أتشببت بالجدع) هو

٣١ - (...) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ . أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) . أَخْبَرَنِي يَحْيَى . أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ . قَالَ : مَكَثْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةٍ . فَمَا اسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْبَةً لَهُ . حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ . فَلَمَّا رَجَعَ ، فَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ ، عَدَلُ إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ . فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَّغَ . ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ . فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! مِنَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَزْوَاجِهِ ؟ فَقَالَ : تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ . قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : وَاللَّهِ ! إِنْ كُنْتُ لِأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مُنْذُ سَنَةٍ فَمَا اسْتَطِيعُ هَيْبَةً لَكَ . قَالَ : فَلَا تَفْعَلِ . مَا ظَنَنْتُ أَنَّ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلْنِي عَنْهُ . فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرْتُكَ . قَالَ : وَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ ! إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا . حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ . وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ . قَالَ : فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ الْأَثْمَرَةِ ، إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي : لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا ! فَقُلْتُ لَهَا : وَمَالِكِ أَنْتِ وَلِمَا هَهُنَا ؟ وَمَا تَكَلَّفُكَ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ ؟ فَقَالَتْ لِي : عَجَبًا لَكَ ، يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ! مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ أَنْتِ ، وَإِنَّ ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمَهُ غَضْبَانَ . قَالَ عُمَرُ : فَأَخْذُ رِدَائِي أَخْرَجُ مَكَانِي . حَتَّى

بالتاء المثلثة في آخره ، أى أستمسك . قوله : (فبينما أنا في أمر أثمره) معناه أشاور فيه نفسى وأفكر ، ومعنى بينا وبيننا أى بين أوقات اثماری ، وكذا

أَدْخَلَ عَلَيَّ حَفْصَةَ . فَقُلْتُ لَهَا : يَا بِنْتِ ! إِنَّكَ لَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمَهُ غَضِبَانَ . فَقَالَتْ حَفْصَةُ : وَاللَّهِ ! إِنَّا لَنُرَاجِعُهُ . فَقُلْتُ : تَعْلَمِينَ أَنَّي أَحْذَرُكَ عُقُوبَةَ اللَّهِ وَغَضَبَ رَسُولِهِ . يَا بِنْتِ ! لَا تَغْرَتِي هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا . وَحُبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيَّاهَا . ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخَلَ عَلَيَّ أُمُّ سَلَمَةَ . لِقِرَاتِي مِنْهَا . فَكَلَّمْتَهَا . فَقَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ : عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ! قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِي أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَزْوَاجِهِ ! قَالَ : فَأَخَذْتَنِي أَخْذًا كَسَرْتَنِي عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ . فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا . وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ . إِذَا غَبْتُ أَتَانِي بِالْخَبْرِ . وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيهِ بِالْخَبْرِ . وَنَحْنُ حِينَئِذٍ نَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّانَ . ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا . فَقَدْ امْتَلَأَتْ صُدُورُنَا مِنْهُ . فَأَتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيَّ يَدُقُّ الْبَابَ . وَقَالَ : افْتَحْ . افْتَحْ . فَقُلْتُ : جَاءَ الْعَسَانِيُّ ؟ فَقَالَ : أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ . اعْتَرَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَزْوَاجَهُ . فَقُلْتُ : رَغِمَ

ما أشبهه ، وسبق بيانه . قوله : (حتى أدخل على حفصة) هو بفتح اللام . قوله : (وكان لي صاحب من الأنصار إذا غبت أتاني وإذا غاب كنت آتية بالخير) في هذا استحباب حضور مجالس العلم ، واستحباب التناوب في حضور العلم إذا لم يتيسر لكل واحد الحضور بنفسه . قوله : (من ملوك غسان) الأشهر ترك صرف غسان ، وقيل يصرف ، وسبق إيضاحه في أول الكتاب . قوله : (فقلت : جاء الغساني فقال : أشد من ذلك ، اعتزل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أزواجه) فيه ما كانت الصحابة رضى الله عنهم عليه من الاهتمام بأحوال

أَنْفٍ حَفْصَةً وَعَائِشَةَ . ثُمَّ أَخَذُ ثَوْبِي فَأَخْرُجُ . حَتَّى جِئْتُ . فَإِذَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ . وَغُلَامٌ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدٌ عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ . فَقُلْتُ : هَذَا عُمَرُ .
فَأَذِنَ لِي . قَالَ عُمَرُ : فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا
الْحَدِيثَ . فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .
وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ . وَتَحْتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ
حَشْوُهَا لَيْفٌ . وَإِنَّ عِنْدَ رِجْلَيْهِ قَرْظًا مَضْبُورًا . وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبَاءٌ
مُعَلَّقَةٌ . فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْحَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَبَكَيْتُ .

رسول الله ﷺ ، والقلق التام لما يقلقه أو يغضبه . قوله : (رغم أنف حفصة)
هو بفتح الغين وكسرها يقال : رغم يرغم رغماً ورغماً ورغماً بفتح الراء
وضمها وكسرها ، أى لصق بالرغام وهو التراب . هذا هو الأصل ، ثم استعمل
في كل من عجز من الانتصاف ، وفي الذل والانقياد كرهاً . قوله : (فأخذ
ثوبى فأخرج حتى جئت) فيه استحباب التجمل بالثوب والعمامة ونحوهما عند
لقاء الأئمة والكبار احتراماً لهم . قوله : (فى مشربة له يرتقى إليها بعجلها)
وقع فى بعض النسخ (بعجلها) وفى بعضها (بعجلتها) وكله صحيح ،
والأخيرة أجود . قال ابن قتيبة وغيره : هى درجة من النخل ، كما قال فى الرواية
السابقة جذع . قوله : (وإن عند رجليه قرظاً مضبوراً) وقع فى بعض الأصول
(مضبوراً) بالضاد المعجمة ، وفى بعضها بالمهملة ، وكلاهما صحيح ، أى
مجموعاً . قوله : (وعند رأسه أهباءً معلقة) بفتح الهمزة والهاء وبضمهما لغتان
مشهورتان ، جمع إهاب ، وهو الجلد قبل الدباغ على قول الأكثرين ، وقيل :
الجلد مطلقاً ، وسبق بيانه فى آخر كتاب الطهارة . قوله : (فرأيت أثر الحصير
فى جنب رسول الله ﷺ فبكيت فقال : ما يبكيك ؟ فقلت : يا رسول الله

فَقَالَ : « مَا يُبْكِيكَ ؟ » فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ كِسْرِي وَقَيْصَرَ
فِيمَا هُمَا فِيهِ . وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَا
تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ ؟ » .

* * *

٣٢ - (...) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَفَّانُ . حَدَّثَنَا
حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ . أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ .
وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ . كَنَحْوِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ . غَيْرَ أَنَّهُ
قَالَ : قُلْتُ : شَأْنُ الْمَرَأَتَيْنِ ؟ قَالَ : حَفْصَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ . وَزَادَ فِيهِ :
وَأَتَيْتُ الْحُجْرَةَ فَإِذَا فِي كُلِّ بَيْتٍ بُكَاءٌ . وَزَادَ أَيْضًا : وَكَانَ آلِي
مِنْهُنَّ شَهْرًا . فَلَمَّا كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْهِنَّ .

إن كسرى وقىصر فيما هما فيه وأنت رسول الله ﷺ فقال رسول الله
ﷺ : أما ترضى أن يكون لهما الدنيا ولك الآخرة) هكذا هو في الأصول
(ولك الآخرة) وفي بعضها (لهم الدنيا) وفي أكثرها (لهما) بالثنوية ، وأكثر
الروايات في غير هذا الموضع (لهم الدنيا ولنا الآخرة) وكله صحيح .
قوله : (وكان آلي منهن شهراً) هو بمد الهمزة وفتح اللام ، ومعناه حلف
لا يدخل عليهن شهراً ، وليس من الإيلاء المعروف في اصطلاح الفقهاء ، ولا
له حكمه . وأصل الإيلاء في اللغة الحلف على الشيء يقال منه : آلى يؤولى إيلاءً
وتألى تألياً وائتلى ائتلاءً ، وصار في عرف الفقهاء مختصاً بالحلف على الامتناع
من وطء الزوجة ، ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن سيرين أنه قال :
الإيلاء الشرعى محمول على ما يتعلق بالزوجة من ترك جماع أو كلام أو إنفاق .

قال القاضي عياض : لا خلاف بين العلماء أن مجرد الإيلاء لا يوجب في الحال طلاقاً ولا كفارة ولا مطالبة ، ثم اختلفوا في تقدير مدته ، فقال علماء الحجاز ومعظم الصحابة والتابعين ومن بعدهم : المؤلى من حلف على أكثر من أربعة أشهر ، فإن حلف على أربعة فليس بمؤل . وقال الكوفيون : هو من حلف على أربعة أشهر فأكثر . وشذ ابن أبي ليلى ، والحسن ، وابن شبرمة في آخرين فقالوا : إذا حلف لا يجامعها يوماً أو أقل ثم تركها حتى مضت أربعة أشهر فهو مؤل . وعن ابن عمر أن كل من وقت في يمينه وقتاً وإن طالت مدته فليس بمؤل ، وإنما المؤلى من حلف على الأبد قال : ولا خلاف بينهم أنه لا يقع عليه طلاق قبل أربعة أشهر ، ولا خلاف أنه لو جامع قبل انقضاء المدة سقط الإيلاء ، فأما إذا لم يجامع حتى انقضت أربعة أشهر فقال الكوفيون : يقع الطلاق . وقال علماء الحجاز ومصر ، وفقهاء أصحاب الحديث ، وأهل الظاهر : كلهم يقال للزوج إما أن تجامع وإما أن تطلق ، فإن امتنع طلق القاضي عليه ، وهو المشهور من مذهب مالك ، وبه قال الشافعي وأصحابه . وعن مالك رواية كقول الكوفيين ، وللشافعي قول أنه لا يطلق القاضي عليه ، بل يجبر على الجماع أو الطلاق ، ويعزر على ذلك إن امتنع . واختلف الكوفيون هل يقع طلاق رجعي أم بائن ؟ فأما الآخرون فاتفقوا على أن الطلاق الذي يوقعه هو أو القاضي يكون رجعياً ، إلا أن مالكا يقول : لا تصح فيه الرجعة حتى يجامع الزوج في العدة . قال القاضي عياض : ولم يحفظ هذا الشرط عن أحد سوى مالك . ولو مضت ثلاثة أفرأ في الأشهر الأربعة فقال جابر بن زيد : إذا طلق انقضت عدتها بتلك الأفرأ ، وقال الجمهور : يجب استئناف العدة . واختلفوا في أنه هل يشترط للإيلاء أن تكون يمينه في حال الغضب ومع قصد الضرر ؟ فقال جمهورهم : لا يشترط ، بل يكون مؤلياً في كل حال . وقال مالك والأوزاعي : لا يكون مؤلياً إذا حلف لمصلحة ولده

٣٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ
 (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ
 سَعِيدٍ . سَمِعَ عَبِيدَ بْنَ حُنَيْنٍ (وَهُوَ مَوْلَى الْعَبَّاسِ) قَالَ : سَمِعْتُ
 ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَّاتَيْنِ اللَّتَيْنِ
 تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أَجِدُ لَهُ
 مَوْضِعًا . حَتَّى صَحِبْتُهُ إِلَى مَكَّةَ . فَلَمَّا كَانَ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ ذَهَبَ
 يَقْضِي حَاجَتَهُ . فَقَالَ : أَدْرِكْنِي بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ . فَأَتَيْتُهُ بِهَا . فَلَمَّا
 قَضَى حَاجَتَهُ وَرَجَعَ ذَهَبْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ . وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ :
 يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! مَنْ الْمَرَّاتَانِ ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ :
 عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ .

* * *

لفظاه . وعن علي وابن عباس رضي الله عنه أنه لا يكون مؤلياً إلا إذا حلف
 على وجه الغضب . قوله : (حدثنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد سمع
 عبید بن حنین مولى العباس) هكذا هو في جميع النسخ (مولى العباس) قالوا :
 وهذا قول سفيان بن عيينة . قال البخارى : لا يصح قول ابن عيينة هذا ، وقال
 مالك : هو مولى آل زيد بن الخطاب ، وقال محمد بن جعفر بن أبى كثير :
 هو مولى بنى زريق . قال القاضى وغيره : الصحيح عند الحفاظ وغيرهم في
 هذا قول مالك . قوله في هذه الرواية : (كنت أريد أن أسأل عمر عن المرأتين
 اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله ﷺ) هكذا هو في جميع النسخ (على
 عهد) قال القاضى : إنما قال على عهده توقيراً لهما ، والمراد تظاهرتا عليه
 في عهده ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ ﴾ وقد صرح في سائر

٣٤ - (...) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ومحمد بن أبي عمر (وتقارباً في لفظ الحديث) (قال ابن أبي عمير: حدثنا. وقال إسحاق: أخبرنا عبد الرزاق). أخبرنا معمر عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور، عن ابن عباس. قال: لم أزل حريصاً أن أسأل عمر عن المرأتين من أزواج النبي ﷺ اللتين قال الله تعالى: إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما [٦٦ / التحريم / ٤]. حتى حج عمر وحججت معه. فلما كنا ببعض الطريق عدل عمر وعدلت معه بالإداوة. فتبرز. ثم أتاني فسكبت على يديه. فتوضأ. فقلت: يا أمير المؤمنين! من المرأتين من أزواج النبي ﷺ اللتان قال الله عز وجل لهما: إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما؟ قال عمر: وأعجباً لك يا ابن عباس! (قال الزهري: كرهه، والله! ماسأله عنه ولم يكتمه) قال: هي حفصة وعائشة ثم أخذ يسوق الحديث. قال: كنا، معشر قريش، قوماً نغلب النساء. فلما قدمنا المدينة وجدنا قوماً تغلبهم نساؤهم. فطفق نساؤنا يتعلمن من نسايتهم. قال: وكان منزلي في بني أمية بن زيد، بالعوالي. فتعصبت يوماً على امرأتي. فإذا هي تراجعني. فأنكرت أن تراجعني. فقالت: ما تنكر أن أراجعتك؟ فوالله! إن أزواج النبي ﷺ ليراجعنه. وتهجره

الروايات بأنهما تظاهرتا على رسول الله ﷺ. قوله: (فسكبت على يديه فتوضأ) فيه جواز الاستعانة في الوضوء، وقد سبق إيضاحها في أوائل الكتاب، وهو أنها إن كانت لعذر فلا بأس بها، وإن كانت بغيره فهي خلاف الأولى،

أَحَدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ . فَأَنْطَلَقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ . فَقُلْتُ :
 أَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ . فَقُلْتُ : أَتَهْجُرُهُ
 إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قُلْتُ : قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ
 ذَلِكَ مِنْكُمْ وَخَسِرَ . أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِعِضَابِ
 رَسُولِهِ ﷺ . فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ . لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا . وَسَلِّبِي مَا بَدَا لَكَ . وَلَا يَغْرَتُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ
 هِيَ أَوْسَمُّ وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ (يُرِيدُ عَائِشَةَ) .
 قَالَ : وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ . فَكُنَّا نَتَنَاقَشُ التَّنْزِيلَ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا . فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ
 وَغَيْرِهِ . وَآتِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ . وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ ؛ أَنْ غَسَّانُ تَنْعَلُ الْخَيْلِ
 لَتَغْرُونَآ . فَنَزَلَ صَاحِبِي . ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَضَرَبَ بَابِي . ثُمَّ نَادَانِي .
 فَحَرَجْتُ إِلَيْهِ . فَقَالَ : حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ . قُلْتُ : مَاذَا ؟ أَجَاءَتْ
 غَسَّانُ ؟ قَالَ : لَا . بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَطْوَلُ . طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ
 نِسَاءَهُ . فَقُلْتُ : قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ . قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا
 كَائِنًا . حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَّدْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي . ثُمَّ نَزَلْتُ
 فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي . فَقُلْتُ : أَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ ؟ فَقَالَتْ : لَا أَدْرِي . هَاهُوَ ذَا مُعْتَزِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرُبَةِ .
 فَأَتَيْتُ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدٌ . فَقُلْتُ : اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ . فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ

ولا يقال مكروهة على الصحيح . قوله : (ولا يغرنك أن كانت جارتك هي
 أوسم) قوله : (أن كانت) بفتح الهمزة ، والمراد بالجاراة هنا الضرة ،
 و (أوسم) أحسن وأجمل ، والوسامة الجمال . قوله : (غسان تنعل الخيل) هو

إِلَى . فَقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ . فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ فَجَلَسْتُ . فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ . فَجَلَسْتُ قَلِيلًا . ثُمَّ عَلَيْنِي مَا أَجِدُ . ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ : اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ . فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ . فَقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ . فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا . فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي . فَقَالَ : ادْخُلِ . فَقَدْ أُذِنَ لَكَ . فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَإِذَا هُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ . قَدْ أَثَرَ فِي جَنْبِهِ . فَقُلْتُ : أَطَلَّقْتَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! نِسَاءَكَ ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ : « لَا » فَقُلْتُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ! لَوْ رَأَيْتَنَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَكُنَّا ، مَعْشَرَ قُرَيْشٍ ، قَوْمًا نَعْلِبُ النِّسَاءَ . فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَعْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ . فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ . فَتَعَضَّبْتُ عَلَى امْرَأَتِي يَوْمًا : فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي . فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي . فَقَالَتْ : مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ ؟ فَوَاللَّهِ ! إِنَّ زَوْاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعْنَهُ . وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ . فَقُلْتُ : قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَحَسِرَ . أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَعْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِعَضَبِ رَسُولِهِ ﷺ . فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ : لَا يَغْرُنُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتِكَ هِيَ أَوْسَمُ مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ . فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَقُلْتُ : اسْتَأْنِسُ . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « نَعَمْ »

بضم التاء . قوله : (متكى على رمل حصير) هو بفتح الراء وإسكان الميم ، وفي غير هذه الرواية (رمال) بكسر الراء ، يقال : رملت الحصير وأرملته إذا

فَجَلَسْتُ . فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ . فَوَاللَّهِ ! مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ
 الْبَصَرَ ، إِلَّا أَهْبًا ثَلَاثَةً . فَقُلْتُ : ادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَنْ يُوسِّعَ
 عَلَيَّ أُمَّتِكَ . فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ فَارِسَ وَالرُّومَ . وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ .
 فَاسْتَوَى جَالِسًا ثُمَّ قَالَ : « أَفِي شَكِّ أَنْتَ ؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ !
 أَوْلَيْكَ قَوْمٌ عَجَّلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » . فَقُلْتُ :
 اسْتَعْفِرْ لِي . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَكَانَ أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا
 مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ . حَتَّىٰ عَابَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

* * *

٣٥ - (١٤٧٥) قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ .
 قَالَتْ : لَمَّا مَضَى تِسْعَ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ . بَدَأَ بِي . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ
 عَلَيْنَا شَهْرًا . وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعَ وَعِشْرِينَ . أَعْدُهُنَّ . فَقَالَ :
 « إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ » ثُمَّ قَالَ : « يَا عَائِشَةُ ! إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ

نسجته . قوله ﷺ : (أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا)
 قال القاضي عياض : هذا مما يحتج به من يفضل الفقر على الغنى ، لما
 في مفهومه أن بمقدار ما يتعجل من طيبات الدنيا يفوته من الآخرة مما كان
 مدخرًا له لو لم يتعجله . قال : وقد يتأوله الآخرون بأن المراد أن حظ الكفار
 هو ما نالوه من نعيم الدنيا ، ولا حظ لهم في الآخرة . والله أعلم . قوله : (من
 شدة موجدته) أى الغضب . قوله ﷺ : (إن الشهر تسع وعشرون)
 أى هذا الشهر . وفي هذه الأحاديث جواز احتجاب الإمام والقاضي
 ونحوهما في بعض الأوقات لحاجاتهم المهمة . وفيها أن الحاجب إذا علم

أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبِيكَ . ثُمَّ قَرَأَ عَلَى الْآيَةِ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكِ . حَتَّى بَلَغَ : أَجْرًا عَظِيمًا . قَالَتْ عَائِشَةُ : قَدْ عَلِمَ ، وَاللَّهِ ! أَنَّ أَبَوِي لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ . قَالَتْ : فَقُلْتُ : أَوْ فِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوِي ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ وَالْآخِرَةَ .

قَالَ مَعْمَرٌ : فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَا تُخْبِرُ نِسَاءَكَ أَنِّي اخْتَرْتُكَ . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَمَلَمٌ يُرْسِلُنِي مُتَعَنِّتًا » .

قَالَ قَتَادَةُ : صَعَتْ قُلُوبُكُمْ ، مَالَتْ قُلُوبُكُمْ .

*

* *

منع الإذن بسكون المحجوب لم يأذن ، والغالب من عادة النبي ﷺ أنه كان لا يتخذ حاجباً ، واتخذ في هذا اليوم للحاجة . وفيه وجوب الاستئذان على الإنسان في منزله ، وإن علم أنه وحده ؛ لأنه قد يكون على حالة يكره الاطلاع عليه فيها . وفيه تكرار الاستئذان إذا لم يؤذن . وفيه أنه لا فرق بين الرجل الجليل وغيره في أنه يحتاج إلى الاستئذان . وفيه تأديب الرجل ولده صغيراً كان أو كبيراً أو بنتاً مزوجة ؛ لأن أبا بكر وعمر رضی الله عنهما أدبا بنتيهما ، ووجأ كل واحد منهما بنته . وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التقليل من الدنيا والزهادة فيها . وفيه جواز سكنى الغرفة ذات الدرج ، واتخاذ الخزانة لأثاث البيت . وفيه ما كانوا عليه من حرصهم على طلب العلم ، وتناوبهم فيه . وفيه جواز قبول خبر الواحد ؛ لأن عمر رضی الله عنه كان يأخذ عن صاحبه الأنصارى ، ويأخذ الأنصارى عنه . وفيه أخذ العلم عن من كان عنده وإن كان الآخذ أفضل

من المأخوذ منه كما أخذ عمر عن هذا الأنصارى . وفيه أن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً وأراد إزالة همه وموانسته بما يشرح صدره ويكشف همه ينبغي له أن يستأذنه في ذلك ، كما قال عمر رضى الله عنه : (أستأنس يارسول الله) ، ولأنه قد يأتى من الكلام بما لا يوافق صاحبه فيزيده همًا ، وربما أخرج به ، وربما تكلم بما لا يرتضيه ، وهذا من الآداب المهمة . وفيه توفير الكبار وخدمتهم وهيبتهم ، كما فعل ابن عباس مع عمر . وفيه الخطاب بالألفاظ الجميلة كقوله : (أن كانت جارتك) ولم يقل : (ضرتك) والعرب تستعمل هذا لما في لفظ الضرة من الكراهية . وفيه جواز قرع باب غيره للاستئذان ، وشدة الفزع للأمور المهمة . وفيه جواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه وما فيه ، إذا علم عدم كراهة صاحبه لذلك . وقد كره السلف فضول النظر ، وهو محمول على ما إذا علم كراهته لذلك وشك فيها . وفيه أن للزوج هجران زوجته واعتزاله في بيت آخر ، إذا جرى منها سبب يقتضيه . وفيه جواز قوله لغيره : (رغم أنفه) إذا أساء كقول عمر : (رغم أنف حفصة) . وبه قال عمر بن عبد العزيز وآخرون ، وكرهه مالك وفيه فضيلة عائشة للابتداء بها في التخيير ، وفي الدخول بعد انقضاء الشهر . وفيه غير ذلك . والله أعلم .

باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها

٣٦- (١٤٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ؛ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ . وَهُوَ غَائِبٌ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَيْلُهُ بِشَعِيرٍ . فَسَخِطَتْهُ . فَقَالَ : وَاللَّهِ ! مَالِكٌ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ . فَجَاءَتْ

باب المطلقة البائن لا نفقة لها

فيه حديث فاطمة بنت قيس (أن أبا عمرو بن حفص طلقها) هكذا قاله الجمهور أنه أبو عمرو بن حفص . وقيل : أبو حفص بن عمرو . وقيل : أبو حفص بن المغيرة . واختلفوا في اسمه ، والأكثر أن اسمه عبد الحميد ، وقال النسائي : اسمه أحمد ، وقال آخرون : اسمه كنيته . وقوله : (أنه طلقها) هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ ، واتفق على روايته الثقات على اختلاف ألفاظهم في أنه طلقها ثلاثاً أو البتة أو آخر ثلاث تطليقات . وجاء في آخر حديث الجساسة ما يوهم أنه مات عنها . قال العلماء : وليست هذه الرواية على ظاهرها ، بل هي وهم أو مؤولة ، وسنوضحها إن شاء الله تعالى . وأما قوله في رواية : (أنه طلقها ثلاثاً) وفي رواية (أنه طلقها البتة) وفي رواية (طلقها آخر ثلاث تطليقات) وفي رواية (طلقها طلقة كانت بقيت من طلاقها) وفي رواية (طلقها) ولم يذكر عدداً ولا غيره ، فالجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طلقتين ، ثم طلقها هذه المرة المطلقة الثالثة ، فمن روى أنه طلقها مطلقاً ، أو طلقها واحدة ، أو طلقها آخر ثلاث تطليقات فهو ظاهر . ومن روى (البتة) فمراده طلقها طلاقاً صارت به مبتوتة بالثلاث .

ومن روى (ثلاثاً) أراد تمام الثلاث . قوله صلى الله عليه وسلم : (ليس لك عليه نفقة) وفي رواية (لا نفقة لك ولا سكنى) وفي رواية (لا نفقة) من غير ذكر السكنى . واختلف العلماء في المطلقة البائن الحائل هل لها النفقة والسكنى أم لا ؟ فقال عمر بن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون : لها السكنى والنفقة . وقال ابن عباس وأحمد : لا سكنى لها ولا نفقة . وقال مالك والشافعي وآخرون : تجب لها السكنى ولا نفقة لها . واحتج من أوجبهما جميعاً بقوله تعالى : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ﴾ فهذا أمر بالسكنى ، وأما النفقة فلأنها محبوسة عليه . وقد قال عمر رضى الله عنه : لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة جهلت أو نسيت . قال العلماء : الذى فى كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى . قال الدارقطنى : قوله : (وسنة نبينا) هذه زيادة غير محفوظة ، لم يذكرها جماعة من الثقات . واحتج من لم يوجب نفقة ولا سكنى بحديث فاطمة بنت قيس . واحتج من أوجب السكنى دون النفقة لوجوب السكنى بظاهر قوله تعالى : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم ﴾ ولعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة مع ظاهر قول الله تعالى : ﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ﴾ فمفهومه أنهن إذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن . وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة فى سقوط النفقة بما قاله سعيد بن المسيب وغيره أنها كانت امرأة لسنة ، واستطالت على أمهاتها فأمرها بالانتقال عند ابن أم مكتوم . وقيل : لأنها خافت فى ذلك المنزل ، بدليل ما رواه مسلم من قولها : (أخاف أن يقتحم على) ولا يمكن شىء من هذا التأويل فى سقوط نفقتها . والله أعلم . وأما البائن الحامل فتجب لها السكنى والنفقة . وأما الرجعية فتجبان لها بالإجماع . وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع ، والأصح عندنا وجوب السكنى لها ، فلو كانت حاملاً فالمشهور أنه لا نفقة كما لو كانت حائلاً . وقال بعض أصحابنا : تجب ، وهو غلط . والله أعلم . قوله :

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : « لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ » . فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ . ثُمَّ قَالَ : « تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي . اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ . فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى .

(طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطه) فيه أن الطلاق يقع في غيبة المرأة ، وجواز الوكالة في أداء الحقوق ، وقد أجمع العلماء على هذين الحكمين . وقوله : (وكيله) مرفوع هو المرسل . قوله : (فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال : تلك امرأة يغشاها أصحابي) قال العلماء : أم شريك هذه قرشية عامرية ، وقيل : إنها أنصارية . وقد ذكر مسلم في آخر الكتاب في حديث الجساسة أنها أنصارية واسمها غزية ، وقيل : غزيلة بغيرن معجمة مضمومة ثم زاي فيها ، وهي بنت داود بن عوف بن عمرو بن عامر بن رواحة بن حجير بن عبد بن معيص بن عامر بن لؤي بن غالب . وقيل في نسبها غير هذا . قيل : إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ ، وقيل غيرها . ومعنى هذا الحديث أن الصحابة رضی الله عنهم كانوا يزورون أم شريك ، ويكثر التردد إليها لصلاحها ، فرأى النبي ﷺ أن على فاطمة من الاعتداد عندها حرجاً من حيث إنه يلزمها التحفظ من نظرهم إليها ونظرها إليهم وانكشاف شيء منها ، وفي التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم وترددهم مشقة ظاهرة ، فأمرها بالاعتداد عند ابن أم مكتوم ؛ لأنه لا يبصرها ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك . وقد احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبية ، بخلاف نظره إليها وهذا قول ضعيف ، بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر الصحابة أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبية ، كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ... ﴾ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ﴿ ولأن الفتنة مشتركة ، وكما يخاف الافتتان بها تخاف الافتتان به . ويدل عليه من السنة حديث نهان مولى أم سلمة

تَضَعِينَ ثِيَابِكَ . فَإِذَا حَلَلْتِ فَادْنِينِي » قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ ؛ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُمَّأَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ . وَأُمَّأَبُو مُعَاوِيَةَ

عن أم سلمة أنها كانت هي وميمونة عند النبي ﷺ فدخل ابن أم مكتوم فقال النبي ﷺ : احتجبا منه فقالتا إنه أعمى لا يبصر فقال النبي ﷺ : أفعمياوان أنتما فليس تبصرانه؟! وهذا الحديث حسن ، رواه أبو داود والترمذى وغيرهما ، وقال الترمذى : هو حديث حسن ، ولا يلتفت إلى قدح من قدح فيه بغير حجة معتمدة . وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه إذن لها في النظر إليه ، بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها ، وهي مأمورة بغض بصرها ، فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا مشقة ، بخلاف مكنتها في بيت أم شريك . قوله ﷺ : (فإذا حلت فادنيني) هو بمد الهمزة ، أى أعلمينى . وفيه جواز التعريض بخطبة البائن ، وهو الصحيح عندنا . قوله ﷺ : (أما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه) فيه تأويلان مشهوران أحدهما : أنه كثير الأسفار . والثانى : أنه كثير الضرب للنساء ، وهذا أصح ؛ بدليل الرواية التى ذكرها مسلم بعد هذه أنه ضراب للنساء . وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب النصيحة ، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة ، بل من النصيحة الواجبة . وقد قال العلماء : إن الغيبة تباح فى ستة مواضع أحدها الاستنصاح ، وذكرتها بدلائلها فى كتاب الأذكار ثم فى رياض الصالحين . واعلم أن (أبا جهم) هذا بفتح الجيم مكبر ، وهو أبو جهم المذكور فى حديث الإنجانية ، وهو غير أبى جهم المذكور فى التيمم ، وفى المرور بين يدى المصلى ، فإن ذاك بضم الجيم مصغر ، وقد أوضحتهما باسميهما ونسبيهما ووصفيهما فى باب التيمم ، ثم فى باب المرور بين يدى المصلى ، وذكرنا أن أبا جهم هذا هو ابن حذيفة القرشى العدوى . قال

فَصَعْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ . اِنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ « فَكْرِهَتْهُ . ثُمَّ قَالَ :
« اِنْكِحِي أُسَامَةَ » فَنَكَحَتْهُ . فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا ، وَاعْتَبَطْتُ .

* * *

القاضي : وذكره الناس كلهم ولم ينسبوه في الرواية ، إلا يحيى بن يحيى الأندلسي أحد رواة الموطأ فقال : أبو جهم بن هشام ، قال : وهو غلط ، ولا يعرف في الصحابة أحد يقال له : أبو جهم بن هشام . قال : ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة الموطأ ولا غيرهم . قوله صلى الله عليه : (فلا يضع العصا عن عاتقه) العاتق هو ما بين العنق والمنكب . وفي هذا استعمال المجاز ، وجواز إطلاق مثل هذه العبارة في قوله صلى الله عليه : (لا يضع العصا عن عاتقه) وفي معاوية (إنه صعلوك لا مال له) مع العلم بأنه كان لمعاوية ثوب يلبسه ونحو ذلك من المال المحقر ، وأن أبا جهم كان يضع العصا عن عاتقه في حال نومه وأكله وغيرهما ، ولكن لما كان كثير الحمل للعصا ، وكان معاوية قليل المال جداً جاز إطلاق هذا اللفظ عليهما مجازاً ، ففي هذا جواز استعمال مثله في نحو هذا ، وقد نص عليه أصحابنا ، وقد أوضحته في آخر كتاب الأذكار . قوله صلى الله عليه : (وأما معاوية فصعلوك) هو بضم الصاد ، وفي هذا جواز ذكره بما فيه للنصيحة ، كما سبق في ذكر أبي جهم . قولها : (فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني) هذا تصريح بأن معاوية الخاطب في هذا الحديث هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب ، وهو الصواب . وقيل : إنه معاوية آخر ، وهذا غلط صريح نهت عليه لئلا يغتر به ، وقد أوضحته في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة معاوية . والله أعلم . . قوله صلى الله عليه : (انكحى أسامة بن زيد فكرهته ثم قال : انكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيراً واعتبطت) فقولها : (اعتبطت) هو بفتح التاء والباء ، وفي بعض النسخ (واعتبطت به) ولم تقع

٣٧ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي)
ابْنَ أَبِي حَازِمٍ) .

وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيضًا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي) ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْقَارِيَّ) كِلَيْهِمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ
قَيْسٍ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ . وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا
نَفَقَةَ دُونٍ . فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ : وَاللَّهِ ! لِأُعْلِمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ . فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي يُصَلِّحُنِي . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ
لِي نَفَقَةٌ لَمْ آخُذْ مِنْهُ شَيْئًا . قَالَتْ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَقَالَ : « لَا نَفَقَةَ لَكَ . وَلَا سُكُنِي » .

لفظة (به) في أكثر النسخ . قال أهل اللغة : الغبطة أن يتمنى مثل حال المغبوط
من غير إرادة زوالها عنه ، وليس هو بحسد ، أقول منه غبطته بما نال أغبطه
بكسر الباء غبطاً وغبطة فاغبط هو كمنعته فامتنع وحبسته فاحتبس . وأما
إشارته ﷺ بنكاح أسامة فلما علمه من دينه وفضله ، وحسن طرائقه ، وكرم
شماله ، فنصحها بذلك فكرهته لكونه مولى ، ولكونه كان أسود جذاً ، فكرر
عليها النبي ﷺ الحث على زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك ، وكان
كذلك ، ولهذا قالت : فجعل الله لي فيه خيراً ، واغبطت . ولهذا قال النبي
ﷺ في الرواية التي بعد هذا (طاعة الله وطاعة رسوله خير لك) . قوله :
(حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري كليهما) هو القاري بتشديد الياء ،
سبق بيانه مرات ، وهكذا وقع في النسخ كليهما ، وهو صحيح وقد سبق وجهه
في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح . قوله : (وكان أنفق عليها نفقة
دون) هكذا هو في النسخ (نفقة دون) بإضافة نفقة إلى دون . قال أهل
اللغة : الدون الرديء الحقير ، قال الجوهري : ولا يشتق منه فعل ، قال

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ . فَأَخْبَرْتَنِي ؛ أَنَّ زَوْجَهَا الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا . فَأَبَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا . فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا نَفَقَةَ لَكَ . فَانْتَقِلِي . فَاذْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ . فَكُونِي عِنْدَهُ . فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى . تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ » .

* * *

٣٨ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ . حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ) . أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ؛ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ ، أُخْتُ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ ، أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أَبَا حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا . ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْيَمَنِ . فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ : لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ . فَانْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي نَفَرٍ . فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ . فَقَالُوا : إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا . فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ . وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ » . وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا : « أَنْ لَا تَسْبِقِيَنِي بِنَفْسِكَ » . وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ

وبعضهم يقول منه : دان يدون دوناً ، وأدين إدانة . قوله ﷺ : (تضعين ثيابك عنده) وفي الرواية الأخرى (فانك إذا وضعت خمارك لم يرك) هذه الرواية مفسرة للأولى ، ومعناه لا تخافين من رؤية رجل إليك .
قوله ﷺ : (لا تسبقيني بنفسك) هو من التعريض بالخطبة ، وهو

شَرِيكَ . ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا : « أَنْ أُمَّ شَرِيكَ يَا تَيْهَا الْمُهَاجِرُونَ
الْأَوْلُونَ . فَأَنْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمَّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى . فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ
حِمَارَكَ ، لَمْ يَرِكَ » فَأَنْطَلَقَتْ إِلَيْهِ . فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ .

* * *

٣٩ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ
حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . ح وَحَدَّثَنَا
أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
عَمْرٍو . حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . قَالَ : كَتَبْتُ ذَلِكَ
مِنْ فِيهَا كِتَابًا . قَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي
الْبَتَّةَ . فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِهِ أَبْتَغِي النَّفَقَةَ . وَاقْتَصُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى
حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو « لَا تُقَوِّينَا بِنَفْسِكَ » .

* * *

٤٠ - (...) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ .
جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ . حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ،
عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ ؛
أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ
حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ . فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ . فَزَعَمَتْ أَنَّهَا

جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْتِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا . فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى . فَأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّقَةِ مِنْ بَيْتِهَا . وَقَالَ عُرْوَةُ : إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ : إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ .

* * *

٤١ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِعَبِيدٍ) قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ؛ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةَ خَرَجَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْيَمَنِ . فَأَرْسَلَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِتَطْلِيْقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا . وَأَمَرَ لَهَا الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ بِنَفَقَةٍ فَقَالَا لَهَا : وَاللَّهِ ! مَا لِكَ نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تُكُونِي حَامِلًا . فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهُمَا . فَقَالَ : « لَا نَفَقَةَ لِكَ » فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِنْتِقَالِ

جائز في عدة الوفاة ، وكذا عدة البائن بالثلاث . وفيه قول ضعيف في عدة البائن ، والصواب الأول لهذا الحديث . قوله : (كتبت ذلك من فيها كتاباً) الكتاب هنا مصدر لكتبت . قوله : (فاستأذنته في الانتقال فأذن لها) هذا

فَإِذِنْ لَهَا . فَقَالَتْ : أَيْنَ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ : « إِلَى ابْنِ أُمَّ مَكْتُومٍ » وَكَانَ أَعْمَى . تَضَعُ ثِيَابَهَا عِنْدَهُ وَلَا يَرَاهَا . فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَرْوَانَ قَبِيصَةَ بْنَ ذُوَيْبٍ يَسْأَلُهَا عَنِ الْحَدِيثِ . فَحَدَّثَتْهُ بِهِ . فَقَالَ مَرْوَانُ : لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ . سَنَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا . فَقَالَتْ فَاطِمَةُ ، حِينَ بَلَغَهَا قَوْلَ مَرْوَانَ : فَيُنِي وَيُنِيكُمْ الْقُرْآنُ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ [٦٥ / الطلاق / ١] الْآيَةَ . قَالَتْ : هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مُرَاجَعَةٌ . فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ ؟ فَكَيْفَ تَقُولُونَ : لَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا ؟ فَعَلَامَ تَحْبِسُونَهَا ؟ .

* * *

٢٤ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ . أَخْبَرَنَا

محمول على أنه أذن لها في الانتقال لعذر ، وهو البذاءة على أحمائها ، أو خوفها أن يقتحم عليها أو نحو ذلك ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في أوائل هذا الباب . وأما لغیر حاجة فلا يجوز لها الخروج والانتقال ، ولا يجوز نقلها قال الله تعالى : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ ﴾ قال ابن عباس وعائشة : المراد بالفاحشة هنا النشوز وسوء الخلق وقيل : هو البذاءة على أهل زوجها ، وقيل : معناه إلا أن يأتين بفاحشة الزنا فيخرجن لإقامة الحد ثم ترجع إلى المسكن . قوله : (سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها) هكذا هو في معظم النسخ (بالعصمة) بكسر العين وفي بعضها (بالقضية) بالقاف والضاد ، وهذا واضح . ومعنى الأول بالثقة والأمر القوي الصحيح .

سَيَّارٌ وَحُصَيْنٌ وَمُغِيرَةٌ وَأَشْعَثُ وَمَجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ
وَدَاوُدُ . كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ . قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ .
فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا . فَقَالَتْ : طَلَّقَهَا زَوْجَهَا
الْبَتَّةَ . فَقَالَتْ : فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السُّكْنَى
وَالنَّفَقَةِ . قَالَتْ : فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً . وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ
فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ
وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ
عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُشَيْمٍ .

* * *

٤٣ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ
الْهَجَمِيُّ . حَدَّثَنَا قُرَّةُ . حَدَّثَنَا سَيَّارٌ أَبُو الْحَكَمِ . حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ .
قَالَ : دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَأَتَّحَفْتَنَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ .
وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُلْتٍ . فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدُ ؟ قَالَتْ :

قوله : (ومجالد) هو بالجيم وهو ضعيف ، وإنما ذكره مسلم هنا متابعة ،
والمتابعة يدخل فيه بعض الضعفاء . قولها : (إنه طلقها زوجها البتة قالت :
فخاصمته إلى رسول الله ﷺ) أي خاصمت وكيهه . قوله : (فأتحفتنا برطب
ابن طاب وسقتنا سويق سلت) معنى (أتحتفتنا) ضيفتنا ، و (رطب ابن
طاب) نوع من الرطب الذي بالمدينة ، وقد ذكرنا أن أنواع تمر المدينة مائة

طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا . فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أُعْتَدَ فِي أَهْلِي .

* * *

٤٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا :
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بِنْتِ
كُهَيْلٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ،
فِي الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا . قَالَ : « لَيْسَ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ » .

* * *

٤٥ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ . أَخْبَرَنَا
يَحْيَى بْنُ آدَمَ . حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ
الشَّعْبِيِّ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . قَالَتْ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا .
فَارَدْتُ النُّقْلَةَ . فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ . فَقَالَ : « انْتَقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ

وعشرون نوعاً . وأما (السلت) فبسين مهملة مضمومة ثم لام ساكنة ثم مشناة
فوق ، وهو حب متردد بين الشعر والحنطة ، قيل : طبعه طبع الشعر في
البرودة ، ولونه قريب من لون الحنطة ، وقيل عكسه . واختلف أصحابنا في
حكمه على ثلاثة أوجه مشهورة الصحيح أنه جنس من الحبوب ليس هو حنطة
ولا شعير . والثاني : أنه حنطة . والثالث أنه شعير . وتظهر فائدة الخلاف في
بيعه بالحنطة أو بالشعير متفاضلاً ، وفي ضمه إليهما في إتمام نصاب الزكاة ،
وفي غير ذلك . وفي هذا الحديث استحباب الضيافة ، واستحبابها من النساء
لزوارهن من فضلاء الرجال ، وإكرام الزائر وإطعامه . والله أعلم . قوله :
(سألتها عن المطلقة ثلاثاً أين تعتد قالت : طلقني بعلي ثلاثاً فأذن لي النبي ﷺ
أن أعتد في أهلي) هذا محمول على أنه أجاز لها ذلك لعذر في الانتقال من مسكن

عَمَّكَ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَأَعْتَدَى عِنْدَهُ .

* * *

٤٦ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ . حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ . قَالَ : كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ . وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ . فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنِيًّا وَلَا نَفَقَةً . ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصِيٍّ فَحَصَبَهُ بِهِ . فَقَالَ : وَيْلَكَ ! تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا . قَالَ عُمَرُ : لَا تَتْرُكْ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ . لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ . لَهَا السُّكْنِيُّ وَالنَّفَقَةُ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ [٦٥ / الطلاق / ١] .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّبِّيِّ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ .

الطلاق ، كما سبق إيضاحه قريباً . قوله : (فقال انتقل إلى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم) هكذا وقع هنا ، وكذا جاء في صحيح مسلم في آخر الكتاب ، وزاد فقال : هو رجل من بنى فهر من البطن الذى هى منه . قال القاضى : والمشهور خلاف هذا ، وليس هما من بطن واحد هى من بنى محارب بن فهر ، وهو من بنى عامر بن لؤى ، قلت : وهو ابن عمها مجازاً ، يجتمعان فى فهر . واختلفت الرواية فى اسم ابن أم مكتوم فقيل : عمرو

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ ، بِقِصَّتِهِ .

* * *

٤٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرِ الْعَدَوِيِّ . قَالَ : سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ : إِنْ زَوْجَهَا طَلَقَهَا ثَلَاثًا . فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُكْنِي وَلَا نَفَقَةً . قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي » فَأَذَنْتُهُ . فَحَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرَبُّ لَا مَالَ لَهُ . وَأَمَا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ . وَلَكِنْ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ » فَقَالَتْ بِيَدِهَا هَكَذَا : أُسَامَةُ ! أُسَامَةُ ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكَ » قَالَتْ : فَتَزَوَّجْتُهُ فَأَعْتَبْتُ .

* * *

وقيل : عبد الله وقيل غير ذلك . قوله : (عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير) هكذا هو في نسخ بلادنا (صخير) بضم الصاد على التصغير . وحكى القاضى عن بعض روايتهم أنه (صخر) بفتحها على التكبير ، والصواب المشهور هو الأول . قوله ﷺ : (أما معاوية فرجل لا مال له) هو بفتح التاء وكسر الراء ، وهو الفقير ، فأكد به بأنه لا مال له ؛ لأن الفقير قد يطلق على من له شيء لا يقع موقعاً من كفايته . قوله ﷺ

٤٨ - (...) وحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ . قَالَ : سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ : أَرْسَلَ إِلَيَّ زَوْجِي ، أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ بِطَلَاقِي . وَأَرْسَلَ مَعَهُ بِخَمْسَةِ أَصْعِ تَمْرٍ ، وَخَمْسَةَ أَصْعِ شَعِيرٍ . فَقُلْتُ : أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا ؟ وَلَا أَعْتَدُ فِي مَنْزِلِكُمْ ؟ قَالَ : لَا . قَالَتْ : فَشَدَدْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي . وَآتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « كَمْ طَلَّقِكِ ؟ » قُلْتُ : ثَلَاثًا . قَالَ : « صَدَقَ . لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ . اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ ابْنَ أُمَّ مَكْتُومٍ . فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ . تُلْقِي ثَوْبَكَ عِنْدَهُ . فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَأَذِينِي » قَالَتْ : فَحَطَبْتَنِي حُطَابٌ . مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهْمِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرَبُّ خَفِيفُ الْحَالِ . وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ . (أَوْ يَضْرِبُ النِّسَاءَ ، أَوْ نَحْوَ هَذَا) وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ » .

* * *

٤٩ - (...) وحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ . حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ

(فإنه ضير البصر تلقى ثوبك عنده) هكذا هو في جميع النسخ (تلقى) وهي لغة صحيحة ، والمشهور في اللغة (تلقين) بالنون . قوله قوله عليه ﷺ : (وأبو الجهم منه شدة على النساء) هكذا هو في النسخ في هذا الموضع (أبو الجهم) بضم الجيم مصغر ، والمشهور أنه بفتحها مكبر ، وهو المعروف في باقي الروايات ، وفي كتب الأنساب وغيرها . قولها :

أَبِي الْجَهْمِ . قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَيَّ
فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . فَسَأَلْتَاهَا فَقَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ
حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ . فَخَرَجَ فِي عَزْوَةٍ نَجْرَانَ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ
بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَزَادَ : قَالَتْ : فَتَزَوَّجْتُهُ فَشَرَّفَنِي اللَّهُ بِأَبِي
زَيْدٍ . وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ .

* * *

٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبِي .
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ . قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَيَّ
فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، زَمَنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ . فَحَدَّثْتَنِي ؛ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا
طَلَاقًا بَاتًا . بِنَحْوِ حَدِيثِ سُفْيَانَ .

* * *

٥١ - (...) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ آدَمَ . حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ السُّدِّيِّ ، عَنِ الْبُهَيْ ،
عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . قَالَتْ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا . فَلَمْ يَجْعَلْ
لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَكْنِي وَلَا نَفَقَةً .

* * *

(فشرفني الله بأبي زيد وكرمني بأبي زيد) هكذا هو في بعض النسخ (بأبي
زيد) في الموضوعين على أنه كنية ، وفي بعضها (بابن زيد) بالنون في
الموضوعين . وادعى القاضى أنها رواية الأكثرين . وكلاهما صحيح هو أسامة بن

٥٢ - (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ . حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ . فَطَلَّقَهَا فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ . فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةٌ . فَقَالُوا : إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ . قَالَ عُرْوَةٌ : فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذُكُرَ هَذَا الْحَدِيثَ .

* * *

٥٣ - (١٤٨٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا . وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ . قَالَ : فَأَمْرَهَا فَتَحَوَّلَتْ .

* * *

٥٤ - (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذُكُرَ هَذَا . قَالَ : تَعْنِي قَوْلَهَا : لَا سَكْنِي وَلَا نَفَقَةَ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : قَالَ

عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةَ : أَلَمْ تَرَى إِلَى فُلَانَةَ بِنْتِ الْحَكَمِ ؟ طَلَّقَهَا
 زَوْجَهَا الْبَتَّةَ فَخَرَجَتْ . فَقَالَتْ : بِسْمَا صَنَعْتَ . فَقَالَ : أَلَمْ
 تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ ؟ فَقَالَتْ : أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ
 ذَلِكَ .

زيد ، وكنيته أبو زيد . ويقال : أبو محمد .

واعلم أن في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة إحداها : جواز طلاق
 الغائب . الثانية : جواز التوكيل في الحقوق في القبض والدفع . الثالثة :
 لا نفقة للبائن ، وقالت طائفة : لا نفقة ولا سكنى . الرابعة : جواز سماع كلام
 الأجنبية والأجنبي في الاستفتاء ونحوه . الخامسة : جواز الخروج من منزل العدة
 للحاجة . السادسة : استحباب زيارة النساء الصالحات للرجال بحيث لا تقع
 خلوة محرمة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في أم شريك : (تلك امرأة يغشاها أصحابي) .
 السابعة : جواز التعريض لخطبة المعتدة البائن . الثامنة : جواز الخطبة على خطبة
 غيره إذا لم يحصل للأول إجابة ؛ لأنها أخبرته أن معاوية وأبا الجهم وغيرهما
 خطبوها . التاسعة : ذكر الغائب بما فيه من العيوب التي يكرهاها إذا كان
 للنصيحة ، ولا يكون حينئذ غيبة محرمة . العاشرة : جواز استعمال المجاز لقوله
صلى الله عليه وسلم : (لا يضع العصا عن عاتقه) و (لا مال له) . الحادية عشرة :
 استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته وإن كرهاها ، وتكرار ذلك عليه لقولها :
 (قال : انكحى أسامة فكرهته ثم قال : انكحى أسامة فنكحته) . الثانية
 عشرة : قبول نصيحة أهل الفضل والانقياد إلى إشارتهم ، وأن عاقبتها محمودة .
 الثالثة عشرة : جواز نكاح غير الكفاء إذا رضيت به الزوجة والولى ؛ لأن
 فاطمة قرشية وأسامة مولى . الرابعة عشرة : الحرص على مصاحبة أهل التقوى
 والفضل وإن دنت أنسابهم . الخامسة عشرة : جواز إنكار المفتى على مفت
 آخر خالف النص أو عمم ما هو خاص ؛ لأن عائشة أنكرت على فاطمة بنت

(٧) باب جواز خروج المعتدة البائن ، والمتوفى عنها زوجها ، في النهار ، لحاجتها

٥٥ - (١٤٨٣) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ مَيْمُونٍ . حَدَّثَنَا

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ .
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ
 عَبْدِ اللَّهِ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَ : قَالَ ابْنُ
 جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ :
 طَلَّقْتُ خَالَتِي . فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَّ نَحْلَهَا . فزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ .
 فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « بَلَى . فَجُدِّي نَحْلِكَ . فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ
 تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا » .

قيس تعميمها أن لا سكنى للمبتوتة ، وإنما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعذر
 من خوف اقتحامه عليها ، أو لبذائها أو نحو ذلك . السادسة عشرة : استحباب
 ضيافة الزائر وإكرامه بطيب الطعام والشراب سواء كان المضيف رجلاً أو
 امرأة . والله أعلم .

باب جواز خروج المعتدة البائن

والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها

فيه حديث جابر : (قال : طلقت خالتي فأرادت أن تجد نخلها فزجرها
 رجل أن تخرج فأتت النبي ﷺ فقال : بلى فجدي نخلك فإنك عسى أن تصدقي
 أو تفعلي معروفاً) هذا الحديث دليل لخروج المعتدة البائن للحاجة . ومذهب
 مالك ، والثوري ، والليث ، والشافعي ، وأحمد وآخرين جواز خروجها في
 النهار للحاجة . وكذلك عند هؤلاء يجوز لها الخروج في عدة الوفاة .

(٨) باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ، وغيرها ، بوضع الحمل

٥٦ - (١٤٨٤) وحدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى
(وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ) (قَالَ حَرْمَلَةُ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ :
أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ . حَدَّثَنِي
عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ؛ أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيِّ ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ
بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ ، فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا وَعَمَّا قَالَ لَهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حِينَ اسْتَفْتَتْهُ . فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ ؛ أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتِ

ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة ، وقال في البائن : لا تخرج ليلاً ولا نهاراً .
وفيه استحباب الصدقة من التمر عند جداده ، والهدية ، واستحباب التعريض
لصاحب التمر بفعل ذلك ، وتذكير المعروف والبر . والله تعالى أعلم .

باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها

وغیرها بوضع الحمل

فيه حديث (سبيعة) بضم السين المهملة وفتح الباء الموحدة ، أنها وضعت
بعد وفاة زوجها بليال فقال النبي ﷺ إن عدتها انقضت وإنما حلت للزواج ،
فأخذ بهذا جماهير العلماء من السلف والخلف فقالوا : عدة المتوفى عنها بوضع
الحمل ، حتى لو وضعت بعد موت زوجها بلحظة قبل غسله انقطعت عدتها ،
وحلت في الحال للأزواج . هذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأحمد ،
والعلماء كافة إلا رواية عن علي ، وابن عباس ، وسحنون المالكي أن عدتها

سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ . وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ . وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ
بَدْرًا . فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ . فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ
وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ . فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفْسِهَا تَجَمَّلَتْ

بأقصى الأجلين ، وهي أربعة أشهر وعشراً أو وضع الحمل ، وإلا ماروى عن
الشعبي والحسن وإبراهيم النخعي وحماد أنها لا يصح زواجها حتى تطهر من
نفاسها . وحجة الجمهور حديث سيعة المذكور ، وهو مخصص لعموم قوله
تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
وعشراً ﴾ ومبين أن قوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ
حَمْلَهُنَّ ﴾ عام في المطلقة والمتوفى عنها ، وأنه على عمومه . قال الجمهور : وقد
تعارض عموم هاتين الآيتين ، وإذا تعارض العمومان وجب الرجوع إلى مرجح
لتخصيص أحدهما ، وقد وجد هنا حديث سيعة المخصص لأربعة أشهر وعشراً
وأنها محمولة على غير الحامل . وأما الدليل على الشعبي وموافقيه فهو ما رواه
مسلم في الباب أنها قالت : (فأفتاني النبي ﷺ بأنى قد حلت حين وضعت
حملى) وهذا تصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع ، فإن احتجوا بقوله : (فلما
تعلت من نفاسها) أى طهرت منه فالجواب أن هذا إخبار عن وقت سؤالها ،
ولا حجة فيه ، وإنما الحجة في قول النبي ﷺ أنها حلت حين وضعت ، ولم
يعلل بالطهر من النفاس . قال العلماء من أصحابنا وغيرهم : سواء كان حملها
ولداً أو أكثر ، كامل الخلق أو ناقصها ، أو علقة أو مضغة ، فتنقضى العدة
بوضعه إذا كان فيه صورة خلق آدمى ، سواء كانت صورة خفية تختص النساء
بمعرفةها ، أم جلية يعرفها كل أحد ، ودليله إطلاق سيعة من غير سؤال عن
صفة حملها . قوله : (كانت تحت سعد بن خولة وهو فى بنى عامر بن لؤى)
هكذا هو فى النسخ (فى بنى عامر) بالفاء وهو صحيح ، ومعناه ونسبه فى بنى
عامر ، أى هو منهم . قوله : (فلم تنشب) أى لم تمكث . قوله : (أبو

لِلْحُطَّابِ . فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنِ بَعْكِكِ (رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ) فَقَالَ لَهَا : مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً ؟ لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ . إِنَّكَ ، وَاللَّهِ ! مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ . قَالَتْ سُبَيْعَةٌ : فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ ، جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ . فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي . وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِجِ إِنْ بَدَأَ لِي . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ . وَإِنْ كَانَتْ فِي دِمِهَا . غَيْرَ أَنْ لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرَ .

* * *

٥٧ - (١٤٨٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ . أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تُنْفَسُ بَعْدَ وِفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ .

السنابل بن بعكك (السنابل) بفتح السين ، و (بعكك) بموحدة مفتوحة ثم عين ساكنة ثم كافين الأولى مفتوحة . وأسم أبي السنابل : عمرو ، وقيل : حبة بالباء الموحدة ، وقيل بالنون : حكاهما ابن ماكولا ، وهو أبو السنابل بن بعكك بن الحجاج بن الحارث بن السباق بن عبد الدار ، كذا نسبه ابن الكلبي ، وابن عبد البر . وقيل : في نسبه غير هذا . قوله : (نفست بعد وفاة زوجها بليال) هو بضم النون على المشهور ، وفي لغة بفتحها ، وهما لغتان في الولادة . وقوله : (بعد وفاته بليال) قيل : إنها شهر ، وقيل : خمس وعشرون ليلة ، وقيل دون ذلك . والله أعلم .

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ . وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ : قَدْ حَلَّتْ . فَجَعَلَا يَتَنَازَعَانِ ذَلِكَ . قَالَ : فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي (يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ) فَبِعْتُوا كُرْبِيًّا (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ ؟ فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ ؛ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ : إِنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ . وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ . كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ : فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ . وَلَمْ يُسَمَّ كُرْبِيًّا .

*

* *

(٩) باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ، وتحريمه في غير ذلك ، إلا ثلاثة أيام

٥٨ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى

باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة

وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام

قال أهل اللغة : الإحداد والحداد مشتق من الحد ، وهو المنع ؛ لأنها تمنع الزينة والطيب ، يقال : أحدت المرأة تحد إحداداً ، وحدت بضم الحاء ، وتحد

مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ . قَالَ : قَالَتْ زَيْنَبُ : دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، حِينَ تُوْفِّي أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ . فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَيْبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ . خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُهُ . فَدَهَنْتُ مِنْهُ جَارِيَةً . ثُمَّ مَسَّتْ بَعَارِضِيهَا . ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ ! مَا لِي بِالطَّيْبِ مِنْ حَاجَةٍ . غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، عَلَى الْمَنْبَرِ : « لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُحَدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

* * *

بكسرها حداً . كذا قال الجمهور أنه يقال أحدث وحدث . وقال الأصمعي : لا يقال إلا أحدث رباعياً ويقال امرأة حاد ولا يقال حادة وأما الإحداد في الشرع فهو ترك الطيب والزينة ، وله تفاصيل مشهورة في كتب الفقه . قوله ﷺ : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً) فيه دليل على وجوب الإحداد على المعتدة من وفاة زوجها وهو مجمع عليه في الجملة وإن اختلفوا في تفصيله ، فيجب على كل معتدة عن وفاة سواء المدخول بها وغيرها ، والصغيرة والكبيرة ، والبكر والثيب ، والحررة والأمة ، والمسلمة والكافرة . هذا مذهب الشافعي والجمهور ، وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين ، وأبو ثور ، وبعض المالكية : لا يجب على الزوجة الكتابية ، بل يختص بالمسلمة لقوله ﷺ : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله) فخصه بالمؤمنة . ودليل الجمهور أن المؤمن هو الذي يستثمر خطاب الشارع ، ويتنفع به ، وينقاد له ، فلهذا قيد به . وقال أبو حنيفة أيضاً : لا إحداد على الصغيرة ، ولا على الزوجة الأمة . وأجمعوا على

أنه لا إحداد على أم الولد ، ولا على الأمة . إذا توفي عنهما سيدهما ، ولا على الزوجة الرجعية . واختلفوا في المطلقة ثلاثاً فقال عطاء ، وربيعه ، ومالك ، والليث ، والشافعي ، وابن المنذر : لا إحداد عليها . وقال الحكم ، وأبو حنيفة ، والكوفيون ، وأبو ثور ، وأبو عبيد : عليها الإحداد ، وهو قول ضعيف للشافعي . وحكى القاضي قولاً عن الحسن البصري أنه لا يجب الإحداد على المطلقة ، ولا على المتوفى عنها ، وهذا شاذ غريب . ودليل من قال لا إحداد على المطلقة ثلاثاً قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إلا على الميت) فخص الإحداد بالميت بعد تحريمه في غيره . قال القاضي : واستفيد وجوب الإحداد في المتوفى عنها من اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك ، مع أنه ليس في لفظه ما يدل على الوجوب ، ولكن اتفقوا على حمله على الوجوب مع قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : في الحديث الآخر حديث أم سلمة ، وحديث أم عطية في الكحل والطيب واللباس ومنعها منه . والله أعلم . وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أربعة أشهر وعشراً) فالمراد به عشرة أيام بلياليها . هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى عن يحيى بن أبي كثير والأوزاعي أنه أربعة أشهر وعشر ليال ، وأنها تحل في اليوم العاشر . وعندنا وعند الجمهور لا تحل حتى تدخل ليلة الحادى عشر . واعلم أن التقييد عندنا بأربعة أشهر وعشر خرج على غالب المعتدات أنها تعتد بالأشهر ، أما إذا كانت حاملاً فعدتها بالحمل ، ويلزمها الإحداد في جميع العدة حتى تضع ، سواء قصرت المدة أم طالت ، فإذا وضعت فلا إحداد بعده . وقال بعض العلماء : لا يلزمها الإحداد بعد أربعة أشهر وعشر ، وإن لم تضع الحمل . والله أعلم . قال العلماء : والحكمة في وجوب الإحداد في عدة الوفاة دون الطلاق لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح ، ويوقعان فيه ، فنهيت عنه ليكون الامتناع من ذلك زاجراً عن النكاح ، لكون الزوج ميتاً لا يمنع معتدته من النكاح ، ولا يراعيه ناكحها ، ولا يخاف منه ،

(١٤٨٧) قَالَتْ زَيْنَبُ : ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوفِّيَ أَخُوهَا . فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ . ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ ! مَالِي بِالطَّيْبِ مِنْ حَاجَةٍ . غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، عَلَى الْمَنْبَرِ : « لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُحِدُّ عَلَى مِثِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

* * *

(١٤٨٨) قَالَتْ زَيْنَبُ : سَمِعْتُ أُمِّي ، أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ ابْنَتِي تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا . وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَيْنُهَا . أَفَنَكْحُلُهَا ؟ فَقَالَ

بخلاف المطلق الحي فإنه يستغنى بوجوده عن زاجر آخر . ولهذه العلة وجبت العدة على كل متوفى عنها وإن لم تكن مدخولاً بها ، بخلاف الطلاق فاستظهر للميت بوجوب العدة وجعلت أربعة وعشراً ؛ لأن الأربعة فيها ينفخ الروح في الولد إن كان ، والعشر احتياطاً . وفي هذه المدة يتحرك الولد في البطن قالوا : ولم يوكل ذلك إلى أمانة النساء ويجعل بالإقراء كالطلاق لما ذكرناه من الاحتياط للميت . ولما كانت الصغيرة من الزوجات نادرة ألحقت بالغالب في حكم وجوب العدة والإحداد . والله أعلم . قوله : (فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره) هو برفع (خلوق) و برفع (غيره) أي دعت بصفرة وهي خلوق أو غيره ، والخلوق بفتح الخاء ، هو طيب مخلوط . قوله : (مست بعارضيا) هما جانبا الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن ، وإنما فعلت هذا لدفع صورة الإحداد . وفي هذا الذي فعلته أم حبيبة وزينب مع الحديث المذكور دلالة لجواز الإحداد على غير الزوج ثلاثة أيام فما دونها . قولها : (وقد اشتكت

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا » (مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا . كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ : لَا) . ثُمَّ قَالَ : « إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرٌ . وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ » .

عينها) هو برفع النون ، ووقع في بعض الأصول عينها بالألف . قولها : (أفنكحلها فقال لا) هو بضم الحاء . وفي هذا الحديث وحديث أم عطية المذكور بعده في قوله ﷺ : (لا تكتحل) دليل على تحريم الاكتحال على الحادة سواء احتاجت إليه أم لا . وجاء في الحديث الآخر في الموطأ وغيره في حديث أم سلمة (اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار) ووجه الجمع بين الأحاديث أنها إذا لم تحتج إليه لا يحل لها ، وإن احتاجت لم يجوز بالنهار ويجوز بالليل ، مع أن الأولى تركه فإن فعلته مسحته بالنهار ، فحديث الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرام ، وحديث النهي محمول على عدم الحاجة ، وحديث التي اشتكت عينها فنهاها محمول على أنه نهى تنزيه ، وتأوله بعضهم على أنه لم يتحقق الخوف على عينها . وقد اختلف العلماء في اكتحال الحدة فقال سالم بن عبد الله ، وسليمان بن يسار ، ومالك في رواية عنه : يجوز إذا خافت على عينها بكحل لا طيب فيه . وجوزه بعضهم عند الحاجة ، وإن كان فيه طيب . ومذهبنا جوازه ليلاً عند الحاجة بما لا طيب فيه . قوله ﷺ : (إنما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول) معناه لا تستكثرن العدة ومنع الاكتحال فيها فإنها مدة قليلة ، وقد خفت عنكن وصارت أربعة أشهر وعشراً بعد أن كانت سنة . وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية . وأما رميها بالبعرة على رأس الحول فقد فسره في الحديث . قال بعض العلماء : معناه أنها رمت بالعدة وخرجت منها كأنفصالها من هذه البعرة ورميها بها . وقال بعضهم : هو إشارة إلى أن الذي فعلته وصبرت عليه من الاعتداد سنة ، ولبسها

(١٤٨٩) قَالَ حُمَيْدٌ : قُلْتُ لِزَيْنَبَ : وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَيَّ
رَأْسِ الْحَوْلِ ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ : كَانَتْ الْمَرْأَةُ ، إِذَا تُوْفِي عَنْهَا
زَوْجُهَا ، دَخَلَتْ حِفْشًا ، وَلَيْسَتْ شَرًّا ثِيَابِهَا ، وَلَمْ تَمَسَّ طِيْبًا
وَلَا شَيْئًا ، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ . ثُمَّ تُوْتِي بِدَائِيَّةٍ ، حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ
طَيْرٍ ، فَتَفْتَضُ بِهِ . فَقَلَّمَا تَفْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ . ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى
بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا . ثُمَّ تُرَاجِعُ ، بَعْدَ ، مَا شَاءَتْ مِنْ طِيْبٍ أَوْ غَيْرِهِ .

* * *

شر ثيابها ، ولزومها بيتاً صغيراً هين بالنسبة إلى حق الزوج وما يستحقه من
المراعاة ، كما يهون الرمي بالبعرة . قولها : (دخلت حفشاً) هو بكسر الحاء
المهمله وإسكان الفاء وبالشين المعجمة أى بيتاً صغيراً حقيراً قريب السمك .
قولها : (ثم توتى بدابة حمار أو شاة أو طير ففتض به) هكذا هو في جميع
النسخ (ففتض) بالفاء والضاد ، قال ابن قتيبة : سألت الحجازيين عن معنى
الافتضاض فذكروا أن المعتدة كانت لا تغتسل ، ولا تمس ماء ، ولا تقلم ظفراً
ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ، ثم تفتض أى تكسر ما هى فيه من العدة
بطائر تمسح به قبلها وتنبذه ، فلا يكاد يعيش ما تفتض به ، وقال مالك :
معناه تمسح به جلدها . وقال ابن وهب : معناه تمسح بيدها عليه أو على ظهره .
وقيل : معناه تمسح به ثم تفتض أى تغتسل . والافتضاض : الاغتسال بالماء
العذب للإبقاء وإزالة الوسخ ، حتى تصير بيضاء نقية كالفضة . وقال
الأخفش : معناه تنظف وتنقى من الدرن تشبيهاً لها بالفضة في نقائها وبياضها .
وذكر الهروي أن الأزهرى قال : رواه الشافعى (تقبص) بالقاف والصاد
المهمله والباء الموحدة ، مأخوذ من القبص وهو القبض بأطراف الأصابع .

٥٩ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ . قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : تُوِّفِي حَمِيمٌ لِأُمِّ حَبِيبَةَ . فَدَعَتُ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا . وَقَالَتْ : إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا ، لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَجِلُّ لِأَمْرَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثِ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

* * *

(١٤٨٧/١٤٨٨) وَحَدَّثَنِي زَيْنَبُ عَنْ أُمِّهَا . وَعَنْ زَيْنَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ .

* * *

٦٠ - (١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ . قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا ؛ أَنَّ امْرَأَةً تُوِّفِي زَوْجَهَا . فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا . فَاتُوا النَّبِيَّ ﷺ ، فَاسْتَاذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا فِي إِحْلَاسِهَا (أَوْ فِي شَرِّ إِحْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا) حَوْلًا . فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ

قوله : (توفى حميم لأم حبيبة) أى قريب . قوله : (فى شر أحلاسها) هو بفتح الهمزة وإسكان الحاء المهملة جمع جلس بكسر الحاء ،

رَمَتْ بِبَعْرَةٍ فَخَرَجَتْ . أَفَلَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ؟ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا : حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْكُحْلِ . وَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُخْرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ . غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمَّهَا زَيْنَبَ . نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ .

* * *

٦١ - (١٤٨٦/١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ . أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ . تَذْكُرَانِ أَنَّ امْرَأَةً آتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ بِنْتًا لَهَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا . فَاشْتَكَّتْ عَيْنُهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحُلَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ . وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ » .

* * *

٦٢ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو) . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَتْ : لَمَّا آتَى أُمَّ حَبِيبَةَ نَعِيُّ أَبِي سُفْيَانَ ، دَعَتْ ، فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ ، بِصُفْرَةٍ . فَمَسَحَتْ بِهِ ذَرَاعَيْهَا وَعَارِضِيهَا . وَقَالَتْ : كُنْتُ عَنْ هَذَا غَنِيَّةً .

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ، أَنْ تُحَدِّدَ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ . فَإِنَّهَا تُحَدِّدُ عَلَيْهِ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

* * *

٦٣ - (١٤٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَحٍ عَنِ
اللَيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ
حَفْصَةَ ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ ، أَوْ عَنْ كِلْتَيْهِمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ (أَوْ تُوْمِنُ بِاللَّهِ
وَرَسُولِهِ) أَنْ تُحَدِّدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي
ابْنَ مُسْلِمٍ) . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ نَافِعٍ . بِإِسْنَادِ حَدِيثِ
اللَيْثِ . مِثْلَ رِوَايَتِهِ .

* * *

٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ
الْمُثَنَّى . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ

والمراد في شرياتها ، كما قال في الرواية الأخرى ، وهو مأخوذ من حلس البعير
وغيره من الدواب وهو كالمسح يجعل على ظهره . قوله : (نعى أبى سفيان)
هو بكسر العين مع تشديد الياء وبإسكانها مع تخفيف الياء أى خبر موته .

يَقُولُ : سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ دِينَارٍ . وَزَادَ : « فَإِنَّهَا تُحَدِّثُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ . حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ . جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ .

* * *

٦٥ - (١٤٩١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرْنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُحَدِّثَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا » .

* * *

٦٦ - (٩٣٨) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ . حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :

« لَا تُحِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ . إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ . وَلَا تَكْتَحِلُ . وَلَا تَمَسُّ طَيِّبًا . إِلَّا إِذَا طُهِّرَتْ ، نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ . كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَا : « عِنْدَ أَدْنَى طُهْرِهَا . نُبْدَةٌ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ » .

قوله صلى الله عليه وسلم : (ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب) العصب بعين مفتوحة ثم صاد ساكنة مهملتين ، وهو برود اليمن يعصب غزها ثم يصبغ معصوباً ثم تنسج . ومعنى الحديث النهى عن جميع الثياب المصبوغة للزينة إلا ثوب العصب . قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة والمصبغة إلا ما صبغ بسواد ، فرخص بالمصبوغ بالسواد عروة بن الزبير ، ومالك ، والشافعى . وكرهه الزهرى ، وكره عروة العصب ، وأجازه الزهرى ، وأجاز مالك ، غليظة . والأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقاً ، وهذا الحديث حجة لمن أجازه . قال ابن المنذر : رخص جميع العلماء فى الثياب البيض ، ومنع متأخرى المالكية جيد البيض الذى يتزين به ، وكذلك جيد السواد . قال أصحابنا : ويجوز كل ما صبغ ولا تقصد منه الزينة ، ويجوز لها لبس الحرير فى الأصح ، ويحرم حلى الذهب والفضة ، وكذلك اللؤلؤ . وفى اللؤلؤ وجه أنه يجوز . قوله صلى الله عليه وسلم : (ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار) النبذة بضم النون القطعة والشىء اليسير ، وأما القسط فبضم القاف ويقال فيه (كست) بكاف مضمومة بدل القاف وبتاء بدل

٦٧ - (...) وحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَادٌ .
 حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ . قَالَتْ : كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحَدِّدَ
 عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ . إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .
 وَلَا نَكْتَحِلُ . وَلَا نَتَطَيَّبُ . وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا . وَقَدْ رُخِّصَ
 لِلْمَرْأَةِ فِي طُهْرِهَا ، إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانًا مِنْ مَحِيضِهَا ، فِي نُبْذَةٍ مِنْ
 قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ .

* * *

الطاء ، وهو والأظفار نوعان معروفان من البخور وليس من مقصود الطيب
 رخص فيه للمغتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم
 لا للتطيب . والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩ - كتاب اللعان

١ - (١٤٩٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عُوَيْمِرَ
الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ : أَرَأَيْتَ ،
يَا عَاصِمُ ! لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا . أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟

كتاب اللعان

اللعان والملاعنة والتلاعن ، ملاعنة الرجل امرأته ، يقال : تلاعنا وتلعنا
ولاعن القاضى بينهما . وسمى لعانا لقول الزوج : عَلَى لعنة الله إن كنت من
الكاذبين . قال العلماء من أصحابنا وغيرهم : واختير لفظ اللعان على لفظ
الغضب ، وإن كانا موجودين في الآية الكريمة وفي صورة اللعان ؛ لأن لفظ
اللعنة متقدم في الآية الكريمة وفي صورة اللعان ، ولأن جانب الرجل فيه أقوى
من جانبها ؛ لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها ، ولأنه قد ينفك لعانه عن
لعانها ، ولا ينعكس . وقيل : سمي لعاناً من اللعان وهو الطرد والإبعاد ؛ لأن
كلًّا منهما يبعد عن صاحبه ، ويحرم النكاح بينهما على التأييد ، بخلاف
المطلق وغيره . واللعان عند جمهور أصحابنا يمين ، وقيل : شهادة ، وقيل :

أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَسَلْ لِي عَنْ ذَلِكَ، يَا عَاصِمُ! رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .
فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ .

يمين فيه ثبوت شهادة . وقيل عكسه . قال العلماء : وليس من الأيمان شيء متعدد إلا اللعان والقسامة ، ولا يمين في جانب المدعى إلا فيهما . والله أعلم . قال العلماء : وجوز اللعان لحفظ الأنساب ودفع المعرفة عن الأزواج . وأجمع العلماء على صحة اللعان في الجملة . والله أعلم . واختلف العلماء في نزول آية اللعان هل هو بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية ؟ فقال بعضهم : بسبب عويمر العجلاني ، واستدل بقوله ﷺ في الحديث الذي ذكره مسلم في الباب أولاً لعويمر (قد أنزل الله فيك وفي صاحبك) وقال جمهور العلماء : سبب نزولها قصة هلال بن أمية ، واستدلوا بالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا في قصة هلال ، قال : (وكان أول رجل لاعن في الإسلام) . قال الماوردي من أصحابنا في كتابه الحاوي : قال الأكثرون : قصة هلال بن أمية أسبق من قصة العجلاني ، قال : والنقل فيهما مشتبه ومختلف . وقال ابن الصباغ من أصحابنا في كتابه الشامل : قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولاً ، قال : وأما قوله ﷺ لعويمر : (إن الله قد أنزل فيك وفي صاحبك) فمعناه ما نزل في قصة هلال ؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس . قلت : ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً ، فلعلهما سألوا في وقتين متقاربين ، فنزلت الآية فيهما وسبق هلال باللعان ، فيصدق أنها نزلت في ذا وفي ذاك ، وأن هلالاً أول من لاعن . والله أعلم . قالوا وكانت قصة اللعان في شعبان سنة تسع من الهجرة ، وممن نقله القاضي عياض عن ابن جرير الطبري

قوله : (فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها) المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو مسلمة ،

وَعَابَهَا . حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَاسَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُؤَيْمِرٌ فَقَالَ : يَا عَاصِمُ ! مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُؤَيْمِرٍ : لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ . قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا . قَالَ عُؤَيْمِرٌ : وَاللَّهِ ! لَا أَنْتَهَى حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا . فَأَقْبَلَ عُؤَيْمِرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

أو إشاعة فاحشة ، أو شناعة على مسلم أو مسلمة . قال العلماء : أما إذا كانت المسائل مما يحتاج إليه في أمور الدين وقد وقع فلا كراهة فيها ، وليس هو المراد في الحديث ، وقد كان المسلمون يسألون رسول الله ﷺ عن الأحكام الواقعة فيجيبهم ولا يكرهها ، وإنما كان سؤال عاصم في هذا الحديث عن قصة لم تقع بعد ولم يحتج إليها ، وفيها شناعة على المسلمين والمسلمات ، وتسليط اليهود والمنافقين ونحوهم على الكلام في أعراض المسلمين وفي الإسلام ، ولأن من المسائل ما يقتضى جوابه تضييقاً ، وفي الحديث الآخر : « أعظم الناس حرباً من سأل عما لم يحرم فحرم من أجل مسألته » . قوله : (يارسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقته فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ : (قد نزل فيك وفي صاحبك ، فاذهب فأت بها . قال سهل : فتلاعنا) هذا الكلام فيه حذف ، ومعناه أنه سأل وقذف امرأته وأنكرت الزنا ، وأصر كل واحد منهما على قوله ثم تلاعنا . قوله : (أيقتل فتقتلونه) معناه إذا وجد رجلاً مع امرأته وتحقق أنه زنى بها فإن قتله قتلتموه ، وإن تركه صبر على عظيم فكيف

« قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَيْكَ فَاذْهَبْ فَاتِ بِهَا » .

قَالَ سَهْلٌ : فَتَلَاعَنَا ، وَأَنَا مَعَ النَّاسِ ، عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
فَلَمَّا فَرَّغَا قَالَ عُوَيْمِرٌ : كَذَبْتُ عَلَيْهَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ
أَمْسَكْتُمَا . فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا ، قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ .

* * *

٢ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى . أخبرنا ابن وهب .
أخبرني يونس عن ابن شهاب . أخبرني سهل بن سعد الأنصاري ؛

طريقه ؟ وقد اختلف العلماء فيمن قتل رجلاً وزعم أنه وجده قد زنى بامرأته ، فقال جمهورهم : لا يقبل قوله ، بل يلزمه القصاص إلا أن تقوم بذلك بينة ، أو يعترف به ورثة القتيل . والبينة أربعة من عدول الرجال يشهدون على نفس الزنا ، ويكون القتيل محصناً . وأما فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان صادقاً فلا شيء عليه . وقال بعض أصحابنا : يجب على كل من قتل زانياً محصناً القصاص ما لم يأمر السلطان بقتله والصواب الأول ، وجاء عن بعض السلف تصديقه في أنه زنى بامرأته وقتله بذلك . قوله : (قال سهل فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ) . فيه أن اللعان يكون بحضرة الإمام أو القاضى وبمجمع من الناس ، وهو أحد أنواع تغليظ اللعان ، فإنه تغليظ بالزمان والمكان والجمع ، فأما الزمان فبعد العصر ، والمكان في أشرف موضع في ذلك البلد ، والجمع طائفة من الناس أقلهم أربعة . وهل هذه التغليظات واجبة أم مستحبة ؟ فيه خلاف عندنا الأصح الاستحباب . قوله : (فلما فرغا قال عويمر كذبت عليها يارسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ قال

أَنَّ عَوَيْمِرًا الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ ، أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ .
 وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ . وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ :
 وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا ، بَعْدَ ، سُنَّةٍ فِي الْمُتَلَاعِنِينَ . وَزَادَ فِيهِ : قَالَ
 سَهْلٌ : فَكَانَتْ حَامِلًا . فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ . ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ
 أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا .

* * *

٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
 أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ وَعَنِ السُّنَّةِ
 فِيهِمَا . عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ ؛ أَنَّ رَجُلًا
 مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ
 رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ . وَزَادَ فِيهِ :
 فَتَلَّعْنَا فِي الْمَسْجِدِ ، وَأَنَا شَاهِدٌ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا
 قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَفَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ
 النَّبِيُّ ﷺ : « ذَاكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنِينَ » .

* * *

ابن شهاب : فكانت سنة المتلاعنين) وفي الرواية الأخرى (فطلقها ثلاثاً قبل
 أن يأمره رسول الله ﷺ ففارقها عند النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : ذاكم التفريق
 بين كل متلاعنين) وفي الرواية الأخرى (أنه لاعن ثم لاعت ثم فرق بينهما)
 وفي رواية أن النبي ﷺ قال : (لا سبيل لك عليها) اختلف العلماء في الفرقة
 باللعان فقال مالك والشافعي والجمهور : تقع الفرقة بين الزوجين بنفس
 التلاعن ، ويحرم عليه نكاحها على التأييد لهذه الأحاديث . لكن قال الشافعي

وبعض المالكية : تحصل الفرقة بلعان الزوج وحده ، ولا تتوقف على لعان الزوجة . وقال بعض المالكية : تتوقف على لعانها . وقال أبو حنيفة : لا تحصل الفرقة إلا بقضاء القاضى بها بعد التلاعن لقوله : (ثم فرق بينهما) . وقال الجمهور : لا تفتقر إلى قضاء القاضى لقوله ﷺ : (لا سبيل لك عليها) والرواية الأخرى (ففارقها) . وقال الليث : لا أثر للعان فى الفرقة ، ولا يحصل به فراق أصلاً . واختلف القائلون بتأييد التحريم فيما إذا أكذب بعد ذلك نفسه فقال أبو حنيفة : تحل له لزوال المعنى المحرم . وقال مالك والشافعى وغيرهما : لا تحل له أبداً لعموم قوله ﷺ : (لا سبيل لك عليها) . والله أعلم . وأما قوله : (كذبت عليها يارسول الله إن أمسكتها) فهو كلام تام مستقل ، ثم ابتداء فقال : هى طالق ثلاثاً تصديقاً لقوله فى أنه لا يمسكها ، وإنما طلقها لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه ، فأراد تحريمها بالطلاق فقال : هى طالق ثلاثاً ، فقال له النبى ﷺ : (لا سبيل لك عليها) أى لا ملك لك عليها ، فلا يقع طلاقك . وهذا دليل على أن الفرقة تحصل بنفس اللعان . واستدل به أصحابنا على أن جمع الطلقات الثلاث بلفظ واحد ليس حراماً ، وموضع الدلالة أنه لم ينكر عليه إطلاق لفظ الثلاث . وقد يعترض على هذا فيقال : إنما لم ينكر عليه لأنه لم يصادف الطلاق محلاً مملوكاً ولا نفوذاً ، ويجاب عن هذا الاعتراض بأنه لو كان الثلاث محرماً لأنكر عليه ، وقال له كيف ترسل لفظ الطلاق الثلاث مع أنه حرام ؟ والله أعلم . وقال ابن نافع من أصحاب مالك : إنما طلقها ثلاثاً بعد اللعان ؛ لأنه يستحب إظهار الطلاق بعد اللعان ، مع أنه قد حصلت الفرقة بنفس اللعان وهذا فاسد وكيف يستحب للإنسان أن يطلق من صارت أجنبية ؟ وقال محمد بن أبى صفرة المالكى : لا تحصل الفرقة بنفس اللعان ، واحتج بطلاق عويمر بقوله : (إن أمسكتها) وتأوله الجمهور كما سبق . والله أعلم . وأما قوله : (قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين) فقد تأوله ابن

٤ - (١٤٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

نافع المالكي على أن معناه استحباب الطلاق بعد اللعان كما سبق ، وقال الجمهور : معناه حصول الفرقة بنفس اللعان . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : (ذاكم التفريق بين كل متلاعنين) فمعناه عند مالك والشافعي والجمهور بيان أن الفرقة تحصل بنفس اللعان بين كل متلاعنين . وقيل : معناه تحريمها على التأيد كما قال جمهور العلماء . قال القاضي عياض : واتفق علماء الأمصار على أن مجرد قذفه لزوجه لا يجرمها عليه إلا أبا عبيد فقال : تصير محرمة عليه بنفس القذف بغير لعان . قوله : (وكانت حاملاً فكان ابنها يدعى إلى أمه ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها) فيه جواز لعان الحامل ، وأنه إذا لاعنها ونفى عنه نسب الحمل انتفى عنه ، وأنه يثبت نسبه من الأم ويرثها وترث منه ما فرض الله للأم ، وهو الثلث إن لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الأخوة أو الأخوات ، وإن كان شيء من ذلك فلها السدس . وقد أجمع العلماء على جريان التوارث بينه وبين أمه ، وبينه وبين أصحاب الفروض من جهة أمه ، وهم إخوته وأخواته من أمه ، وجداته من أمه ، ثم إذا دفع إلى أمه فرضها أو إلى أصحاب الفروض وبقي شيء فهو لموالى أمه ، إن كان عليها ولاء ولم يكن عليه هو ولا بمباشرة إعتاقه ، فإن لم يكن لها موال فهو لبيت المال . هذا تفصيل مذهب الشافعي ، وبه قال الزهري ، ومالك ، وأبو ثور ، وقال الحكم وحماد : ترثه ورثة أمه . وقال آخرون : عصبه أمه . روى هذا عن علي ، وابن مسعود ، وعطاء ، وأحمد بن حنبل . قال أحمد : فإن انفردت الأم أخذت جميع ماله بالعصوبة . وقال أبو حنيفة : إذا انفردت أخذت الجميع لكن الثلث بالفرض ، والباقي بالرد على قاعدة مذهبه في إثبات الرد . والله أعلم .

جُبَيْرٍ . قَالَ : سَأَلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ فِي امْرَأَةٍ مُصْعَبٍ . أَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ : فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ . فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ : اسْتَأْذِنْ لِي . قَالَ : إِنَّهُ قَائِلٌ . فَسَمِعَ صَوْتِي . قَالَ : ابْنُ جُبَيْرٍ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : ادْخُلْ . فَوَاللَّهِ ! مَا جَاءَ بِكَ ، هَذِهِ السَّاعَةَ ، إِلَّا حَاجَةٌ . فَدَخَلْتُ . فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بَرْدَعَةً . مُتَوَسِّدٌ وَسَادَةً حَشُوهَا لَيْفٌ . قُلْتُ : أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! الْمُتَلَاعِنَانِ ، أَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! نَعَمْ . إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنِ ذَلِكَ فَلَانَ بَنُ فُلَانٍ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ ، كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ . قَالَ : فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ . فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي سَأَلْتَنِي عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيَ بِهِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ التُّورِ : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ [٢٤ / النور / ٦ - ٩] فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعظُهُ وَذَكَرُهُ . وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ .

قوله : (فتلاعنا في المسجد) فيه استحباب كون اللعان في المسجد ، وقد سبق بيانه . قوله : (فقلت للغلام : استأذن لي قال : إنه قائل فسمع صوتي فقال : ابن جبير ؟ قلت : نعم) أما قوله : (إنه قائل) فهو من القيلولة ، وهي النوم نصف النهار . وأما قوله : (ابن جبير) فهو برفع (ابن) وهو استفهام أي أنت ابن جبير ؟ . قوله : (فوجدته مفترشاً بردعة) هو بفتح الباء . وفيه زهادة ابن عمر وتواضعه . قوله : (ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) وفعل بالمرأة مثل ذلك . فيه أن الإمام يعظ المتلاعنين

قَالَ : لَا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ! مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا . ثُمَّ دَعَاهَا فَوَعظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ . قَالَتْ : لَا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ! إِنَّهُ لَكَاذِبٌ . فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَالْحَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . ثُمَّ تَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْحَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ . ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ . حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ . قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : سُئِلْتُ عَنِ الْمُتْلَاعَيْنِ ، زَمَنَ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ . فَلَمْ أَدْرِ مَا أَقُولُ : فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ . فَقُلْتُ : أَرَأَيْتَ الْمُتْلَاعَيْنِ أَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا ؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ .

* * *

ويخوفهما من وبال اليمين الكاذبة ، وأن الصبر على عذاب الدنيا وهو الحد أهون من عذاب الآخرة . قوله : (فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات إلى آخره) فيه أن الابتداء في اللعان يكون بالزوج ، لأن الله تعالى بدأ به ، ولأنه يسقط عن نفسه حد قذفها ، وينفى النسب إن كان . ونقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على الابتداء بالزوج ، ثم قال الشافعي وطائفة : لو لاعنت المرأة قبله لم يصح لعانها ، وصححه أبو حنيفة وطائفة . قوله : (فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين)

٥ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتْلَاعَيْنِ : « حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ . أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ . لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا » قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا لِي ؟ قَالَ : « لَا مَالَ لَكَ . إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ فَرْجِهَا . وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا » .

قَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ

هذه ألفاظ اللعان ، وهي مجمع عليها . قوله ﷺ للمتلاعنين : (حسابكما على الله أحداً كاذباً) قال القاضي : ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان ، والمراد بيان أنه يلزم الكاذب التوبة ، قال : وقال الداودي : إنما قاله قبل اللعان تحذيراً لهما منه ، قال : والأول أظهر وأولى بسياق الكلام . قال : وفيه رد على من قال من النخاعة أن لفظة (أحد) لا تستعمل إلا في النفي ، وعلى من قال منهم لا يستعمل إلا في الوصف ، ولا تقع موقع واحد ، وقد وقعت في هذا الحديث في غير نفي ولا وصف ، ووقعت موقع واحد . وقد أجازته المبرد ويؤيده قوله تعالى : ﴿ فشهادة أحدهم ﴾ وفي هذا الحديث أن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما ، وإن علمنا كذب أحدهما على الإبهام . قوله : (يارسول الله مالي ؟ قال : لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك منها) في هذا دليل على استقرار المهر بالدخول ، وعلى ثبوت مهر الملاعنة المدخول بها ، والمسألتان مجمع عليهما . وفيه أنها لو صدقته وأقرت بالزنا لم

جُبَيْرٌ يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

* * *

٦ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ
أَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ . وَقَالَ : « اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا
كَاذِبٌ . فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ ؟ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ .
سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ اللَّعَانِ ؟ فَذَكَرَ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ .

* * *

٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى
وَأَبْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِلْمِسْمَعِيِّ وَأَبْنِ الْمُثَنَّى) قَالُوا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ
(وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ) قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ . عَنْ عَزْرَةَ ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . قَالَ : لَمْ يُفَرِّقِ الْمُصْعَبُ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ . قَالَ
سَعِيدٌ : فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . فَقَالَ : فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ
بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ .

* * *

٨ - (١٤٩٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ .

قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ)
 قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ
 امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا
 وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِأُمَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

* * *

٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ .
 ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ،
 عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ
 وَامْرَأَتِهِ ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ .
 قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ عُبيدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

* * *

١٠ - (١٤٩٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
 وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِرُحَيْمٍ) (قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .
 وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ
 عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : إِنَّا ، لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ، فِي الْمَسْجِدِ .
 إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا
 فَتَكَلَّمَ جَلْدَتْموهُ ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ ؛ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَيَّ
 غَيْظٍ . وَاللَّهِ ! لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ

أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ . فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلْدُثُمُوهُ ، أَوْ قَتَلَ قَتْلُثُمُوهُ ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ . فَقَالَ : « اللَّهُمَّ ! افْتَحْ » وَجَعَلَ يَدْعُو . فَتَزَلَّتْ آيَةُ اللَّعَانِ : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ . هَذِهِ الْآيَاتُ . فَأَبْتُلِيَ بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ . فَجَاءَهُ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاَعْنَا . فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ أَنَّهُ لِمَنْ الصَّادِقِينَ . ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ . فَذَهَبَتْ لِتَلْعَنَ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَهْ » فَأَبَتْ فَلَعَنَتْ . فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ : « لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا » فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ . جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

* * *

يسقط مهرها . قوله ﷺ : (اللهم افتح) معناه بين لنا الحكم في هذا . قوله : (إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء) هي بسين مفتوحة ثم حاء ساكنة مهملتين وبالمد ، وشريك هذا صحابي بلوى حليف الأنصار . قال القاضي : وقول من قال أنه يهودى باطل . قوله : (وكان أول رجل لاعن في الإسلام) سبق بيانه في أول هذا الباب . قوله ﷺ : (لعلها أن تجيء به

١١ - (١٤٩٦) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى . حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ . قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، وَأَنَا أُرَى أَنَّ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا . فَقَالَ : إِنَّ هِلَالَ بْنَ أُمِيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ . وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ . وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ . قَالَ : فَلَاعَنَهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَبْصِرُوهَا . فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْيَضَ سَبْطًا قَضَى الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهِلَالِ بْنِ أُمِيَّةَ . وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ » قَالَ : فَأُثْبِتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ .

* * *

١٢ - (١٤٩٧) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ

أسود جعداً) وفي الرواية الأخرى (فإن جاءت به سبطاً قضى العينين فهو لهلال ، وإن جاءت به أكحل جعداً حمش الساقين فهو لشريك) أما (الجعد) فبفتح الجيم وإسكان العين ، قال الهروي : الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون ذمماً ، فإذا كان مدحاً فله معنيان أحدهما : أن يكون معسوب الحلق شديد الأسر . والثاني : أن يكون شعره غير سبط لأن السبوطه أكثرها في شعور العجم . وأما الجعد المذموم فله معنيان أحدهما : القصير المتردد ، والآخر : البخيل ، يقال : جعد الأصابع وجعد اليدين ، أى بجحيل وأما (السبط) فبكسر الباء وإسكانها ، وهو الشعر المسترسل . وأما حمش الساقين فبحاء مهملة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم شين معجمة ، أى رقيقهما ، والحموشة : الدقة . وأما (قضى العينين) فمهموز ممدود على وزن فعيل ، وهو بالضاد المعجمة ،

وَعَيْسَىٰ بِنُ حَمَّادِ الْمِصْرِيِّانِ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رُمَحٍ) قَالَ : أَخْبَرَنَا
 اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنِ
 الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا . ثُمَّ
 انصَرَفَ . فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا .
 فَقَالَ عَاصِمٌ : مَا ابْتُلَيْتَ بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي . فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ . وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا ،
 قَلِيلَ اللَّحْمِ ، سَبِطَ الشَّعْرِ . وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ
 أَهْلِهِ ، خَدْلًا ، آدَمَ ، كَثِيرَ اللَّحْمِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 « اللَّهُمَّ ! بَيِّنْ » فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ
 وَجَدَهُ عِنْدَهَا . فَلَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا . فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ
 عَبَّاسٍ ، فِي الْمَجْلِسِ : أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ
 رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ ؟ » فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا .
 تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوَاءَ .

* * *

ومعناه فاسدهما بكثرة دمع أو حمرة أو غير ذلك . قوله : (وكان خدلا) هو
 بفتح الخاء المعجمة وإسكان الدال المهملة ، وهو الممتلئ الساق . قوله ﷺ :
 (ولو رجمت أحداً بغير بينة رجمت هذه) وفسرها ابن عباس بأنها (امرأة كانت
 تظهر في الإسلام السوء) وفي رواية أنها (امرأة أعلنت) . معنى الحديث أنه
 اشتهر وشاع عنها الفاحشة ، ولكن لم يثبت بينة ولا اعتراف . ففيه أنه لا يقام
 الحد بمجرد الشياح والقرائن ، بل لابد من بينة أو اعتراف . قوله : (أن

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ . حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) عَنْ يَحْيَى . حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ . وَزَادَ فِيهِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ كَثِيرَ اللَّحْمِ ، قَالَ : جَعْدًا قَطَطًا .

* * *

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو) قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ . قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ . وَذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ . فَقَالَ ابْنُ شَدَّادٍ : أَهْمَا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بَغَيْرِ بَيْنَةٍ لَرَجَمْتُهَا ؟ » فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا . تِلْكَ امْرَأَةٌ أَغْلَنْتُ . قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ : قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ .

* * *

١٤ - (١٤٩٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ) عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا » قَالَ سَعْدُ : بَلَى ، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اسْمَعُوا

إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ .

* * *

١٥ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَيْسَى . حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا ، أَمَّهَلُهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .

* * *

١٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ . حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا ، لَمْ أَمْسَهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ » قَالَ : كَلَّا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ! إِنْ كُنْتُ لِأَعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اسْمَعُوا إِلَيَّ

سعد بن عبادة قال : يا رسول الله أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أيقته ؟ قال رسول الله ﷺ : لا قال سعد : بلى والذي أكرمك بالحق فقال رسول الله ﷺ : اسمعوا إلى ما يقول سيدكم) وفي الرواية الأخرى : (كلا والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف) قال الماوردي وغيره : ليس قوله هو رداً لقول النبي ﷺ ، ولا مخالفة من سعد بن عبادة لأمره ﷺ ، وإنما معناه الإخبار عن حالة الإنسان عند رؤيته الرجل عند امرأته ، واستيلاء الغضب عليه ، فإنه حينئذ يعاجله بالسيف وإن كان عاصياً . وأما (السيد) فقال ابن

مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ . إِنَّهُ لَعَيُورٌ . وَأَنَا أَعْيُرُ مِنْهُ . وَاللَّهِ أَغْيُرُ مِنِّي . » .

* * *

١٧ - (١٤٩٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ،
وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ)
قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ وَرَادٍ
(كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ) ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ . قَالَ : قَالَ سَعْدُ بْنُ
عَبَادَةَ : لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفَحٍ
عَنْهُ . فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « اتَّعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةٍ
سَعْدٍ ؟ فَوَاللَّهِ ! لَأَنَا أَعْيُرُ مِنْهُ . وَاللَّهِ أَغْيُرُ مِنِّي . مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ
حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . وَلَا شَخْصَ أَغْيُرُ مِنَ اللَّهِ .
وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُدْرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ

الأنباري وغيره : هو الذي يفوق قومه في الفخر ، قالوا : والسيد أيضاً الحليم ،
وهو أيضاً حسن الخلق ، وهو أيضاً الرئيس . ومعنى الحديث : تعجبوا من قول
سيدكم . قوله : (لضربته بالسيف غير مصفح) هو بكسر الفاء ، أى غير
ضارب بصفح السيف وهو جانبه بل أضربه بجده . قوله ﷺ : (إنه لعيور
وأنا أعير منه) وفي الرواية الأخرى (والله أعير منى ، من أجل غيرة الله حرم
الفواحش ما ظهر منها وما بطن) . قال العلماء : (الغيرة) بفتح الغين ،
وأصلها المنع ، والرجل عيور على أهله أى يمنعهم من التعلق بأجنبي بنظر أو
حديث أو غيره . والغيرة صفة كمال ، فأخبر ﷺ بأن سعداً عيور ، وأنه أعير
منه ، وأن الله أعير منه ﷺ ، وأنه من أجل ذلك حرم الفواحش . فهذا تفسير
لمعنى غيرة الله تعالى ، أى أنها منعه سبحانه وتعالى الناس من الفواحش . لكن

الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ . وَلَا شَخْصٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ
مِنَ اللَّهِ . مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَّ اللَّهُ الْجَنَّةَ . » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ
عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .
وَقَالَ : غَيْرَ مُصَفَّحٍ . وَلَمْ يَقُلْ : عَنْهُ .

* * *

الغيرة في حق الناس يقارنها تغيير حال الإنسان وانزعاجه ، وهذا مستحيل في
غيره الله تعالى . قوله ﷺ : (لا شخص أغير من الله تعالى) أى لا أحد ،
وإنما قال (لا شخص) استعارة . وقيل : معناه لا ينبغي لشخص أن يكون
أغير من الله تعالى ، ولا يتصور ذلك منه ، فينبغي أن يتأدب الإنسان بمعاملته
سبحانه وتعالى لعباده ، فإنه لا يعاجلهم بالعقوبة ، بل حذرهم وأنذرهم ،
وكرر ذلك عليهم وأمهلهم ، فكذا ينبغي للعبد أن لا يبادر بالقتل وغيره في
غير موضعه ، فإن الله تعالى لم يعاجلهم بالعقوبة ، مع أنه لو عاجلهم كان عدلاً
منه سبحانه وتعالى . قوله ﷺ : (ولا شخص أحب إليه العذر من الله تعالى ،
من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ، ولا شخص أحب إليه
المدحة من الله من أجل ذلك وعد الجنة) معنى الأول : ليس أحد أحب إليه
الإعذار من الله تعالى ، فالعذر هنا بمعنى الإعذار والإنذار قبل أخذهم
بالعقوبة ، ولهذا بعث المرسلين كما قال سبحانه وتعالى ﴿ وما كنا معذيين حتى
نبعث رسولاً ﴾ و (المدحة) بكسر الميم ، وهو المدح بفتح الميم فإذا ثبتت
الهاء كسرت الميم ، وإذا حذف فتحت . ومعنى (من أجل ذلك وعد الجنة)
أنه لما وعدنا ورغب فيها كثر سؤال العباد إياها منه والثناء عليه . والله أعلم .

١٨ - (١٥٠٠) وحدثناه قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ) قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَمَا أَلَوَّاهَا » قَالَ : حُمْرٌ . قَالَ : « هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ ؟ » قَالَ : إِنَّ فِيهَا لُورِقًا . قَالَ : « فَأَتَى أَتَاهَا ذَلِكَ ؟ » قَالَ : عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عِرْقٌ . قَالَ : « وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عِرْقٌ » .

قوله : (إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال النبي ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم قال فما ألوانها ؟ قال : حمر قال : هل فيها من أورق ؟ قال : إن فيها لورقا قال : فأنى أتاهذا ؟ قال : عسى أن يكون نزعه عرق) أما (الأورق) فهو الذى فيه سواد ليس بصاف ، ومنه قيل للرماد أورق ، والمراد بالعرق هنا الأصل من النسب تشبيهاً بعرق الثمرة ومنه قولهم : فلان معرق فى النسب والحسب ، وفى اللؤم والكرم . ومعنى (نزعه) أشبهه وأجتذبه إليه ، وأظهر لونه عليه . وأصل النزع الجذب ، فكأنه جذبته إليه لشبهه ، يقال منه : نزع الولد لأبيه وإلى أبيه ، ونزعه أبوه ونزعه إليه . وفى هذا الحديث أن الولد يلحق بالزوج ، وإن خالف لونه لونه ، حتى لو كان الأب أبيض والولد أسود أو عكسه لحقه ، ولا يحل له نفيه بمجرد المخالفة فى اللون ، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود أو عكسه ، لاحتمال أنه نزعه عرق من أسلافه . وفى هذا الحديث أن التعريض بنفى الولد ليس نفيًا ، وأن التعريض

١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ الْآخِرَانِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ . جَمِيعاً عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ : فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَلَدَتِ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ . وَهُوَ حِينِيذٌ يُعْرَضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ . وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : وَلَمْ يُرْخِصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ .

* * *

٢٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةَ) . قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتِ غُلَامًا أَسْوَدَ . وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « مَا لَوَانُهَا ؟ » قَالَ : حُمْرٌ .

بالقذف ليس قذفاً ، وهو مذهب الشافعي وموافقيه . وفيه إثبات القياس والاعتبار بالأشباه ، وضرب الأمثال . وفيه الاحتياط للأنساب ، وإلحاقها بمجرد الإمكان . قوله في الرواية الأخرى : (إن امرأتى ولدت غلاماً أسود وإني أنكرته) معناه استغربت بقلبي أن يكون منى ، لا أنه نفاه عن نفسه بلفظه . والله أعلم .

قَالَ : « فَهَلْ فِيهَا مِنْ أُورَقٍ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَأَنْتَ هُوَ ؟ » قَالَ : لَعَلَّهُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! يَكُونُ نَزَعُهُ عِرْقٌ لَهُ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزَعُهُ عِرْقٌ لَهُ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠ - كتاب العتق

١ - (١٥٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ :
 حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَعْتَقَ
 شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ

كتاب العتق

قال أهل اللغة : العتق الحرية ، يقال منه : عتق يعتق عتقاً بكسر العين ،
 وعتقاً بفتحها أيضاً ، حكاه صاحب المحكم وغيره ، وعتاقاً وعتاقة فهو عتيق ،
 وعتاق أيضاً ، حكاه الجوهري ، وهم عتقاء ، وأعتقه فهو معتق وهم
 عتقاء ، وأمة عتيق وعتيقة ، وإماء عتائق ، وحلف بالعتاق أى الإعتاق . قال
 الأزهرى : هو مشتق من قولهم : عتق الفرس إذا سبق ونجا ، وعتق الفرخ طار
 واستقل ؛ لأن العبد يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء . قال الأزهرى وغيره :
 إنما قيل لمن أعتق نسمة أنه أعتق رقبة ، وفك رقبة ، فخصت الرقبة دون سائر
 الأعضاء مع أن العتق يتناول الجميع ؛ لأن حكم السيد عليه ومملكه له كحبل
 فى رقبة العبد ، وكالغل المانع له من الخروج ، فإذا أعتق فكأنه أطلقت رقبته
 من ذلك . والله أعلم . قوله ﷺ : (من أعتق شركاء له فى عبد وكان له مال

الْعَدْلُ ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ ، وَإِلَّا فَقَدْ
عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . جَمِيعًا
عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ
حَازِمٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ .
حَدَّثَنَا أَيُّوبُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . قَالَ : سَمِعْتُ
يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ . ح وَحَدَّثَنَا
هَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ . حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ . ح
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ .
كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ . بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ
نَافِعٍ .

*

* *

(١) باب ذكر سعاية العبد

٢ - (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ

يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه
العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق) وفي نسخه (ما أعتق) هذا حديث ابن

لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ، فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ : « يَضْمَنُ » .

عمر ، وفي حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ (قال في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما قال : يضمن) وفي رواية (قال من أعتق شقصاً له في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه) وفي رواية (إن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عدل ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه) قال القاضي : في ذكر الاستسعاء هنا خلاف بين الرواة ، قال : قال الدارقطني : روى هذا الحديث شعبة وهشام عن قتادة وهما أثبت فلم يذكر فيه الاستسعاء ، ووافقهما همام ففصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رأى قتادة . قال : وعلى هذا أخرجه البخاري ، وهو الصواب . قال الدارقطني : وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول : ما أحسن ما رواه همام وضبطه ، ففصل قول قتادة عن الحديث . قال القاضي : وقال الأصيلي وابن القصار وغيرهما : من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها ؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر . وقال ابن عبد البر : الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكروها . قال غيره : وقد اختلف فيها عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها وتارة لم يذكرها ، فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث كما قال غيره . هذا آخر كلام القاضي . والله أعلم . قال العلماء ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أن العبد يكلف الاكتساب والطلب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر ، فإذا دفعها إليه عتق ، هكذا فسره جمهور القائلين بالاستسعاء . وقال بعضهم : هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ماله فيه من الرق ، فعلى هذا تتفق الأحاديث . وقوله

٣ - (١٥٠٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ
 بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ
 شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ . فَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ . » .

* * *

٤ - (...) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ . أَخْبَرَنَا عَيْسَى (يَعْزِي
 ابْنُ يُونُسَ) عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ « إِنْ
 لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةٌ عَدْلٍ . ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ
 الَّذِي لَمْ يُعْتَقَ . غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ . » .

* * *

عليه ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} : (غير مشقوق عليه) أى لا يكلف ما يشق عليه . و (الشقص)
 بكسر الشين النصب قليلاً كان أو كثيراً ، ويقال له : (الشقيص) أيضاً بزيادة
 الياء ، ويقال له أيضاً (الشرك) بكسر الشين . وفي هذا الحديث أن من أعتق
 نصيبه من عبد مشترك قوم عليه باقيه إذا كان موسراً بقيمة عدل ، سواء كان
 العبد مسلماً أو كافراً ، وسواء كان الشريك مسلماً أو كافراً ، وسواء كان العتق
 عبداً أو أمة ، ولا خيار للشريك في هذا ، ولا للعبد ، ولا للمعتق ، بل ينفذ
 هذا الحكم وإن كرهه كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية . وأجمع العلماء
 على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق إلا ما حكاه القاضى عن ربيعة أنه
 قال : لا يعتق نصيب المعتق موسراً كان أو معسراً ، وهذا مذهب باطل مخالف

(...) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ .
حَدَّثَنَا أَبِي . قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ . بِمَعْنَى
حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ . وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ : قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ .

*
* *

للأحاديث الصحيحة كلها والإجماع . وأما نصيب الشريك فاختلَفوا في حكمه
إذا كان المعتق موسراً على ستة مذاهب أحدها : وهو الصحيح في مذهب
الشافعي ، وبه قال ابن شبرمة ، والأوزاعي ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، وأبو
يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وأحمد بن حنبل ، وبعض المالكية أنه عتق بنفس
الإعتاق ، ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعتاق ، ويكون ولاء جميعه
للمعتق ، وحكمه من حين الإعتاق حكم الأحرار في الميراث وغيره ، وليس
للسريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله . قال هؤلاء : ولو أعسر المعتق
بعد ذلك استمر نفوذ العتق ، وكانت القيمة ديناً في ذمته ، ولو مات أخذت
من تركته ، فإن لم تكن له تركة ضاعت القيمة واستمر عتق جميعه . قالوا :
ولو أعتق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغواً ؛ لأنه قد
صار كله حراً . والمذهب الثاني : أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة ، وهو المشهور
من مذهب مالك ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو قول الشافعي . والثالث مذهب
أبي حنيفة : للشريك الخيار إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته ، وإن شاء
أعتق نصيبه والولاء بينهما ، وإن شاء قوم نصيبه على شريكه المعتق ، ثم يرجع
المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك ، والولاء كله للمعتق .
قال : والعبد في مدة الكتابة بمنزلة المكاتب في كل أحكامه . الرابع مذهب عثمان
البتي : لا شيء على المعتق إلا أن تكون جارية رائعة تراد للوطء ، فيضمن
ما أدخل على شريكه فيها من الضرر . الخامس حكاه ابن سيرين : أن القيمة

في بيت المال . السادس محكى عن إسحاق بن راهويه : أن هذا الحكم للعيد دون الإمام ، وهذا القول شاذ مخالف للعلماء كافة ، والأقوال الثلاثة قبله فاسدة مخالفة لصريح الأحاديث ، فهي مردودة على قائلها . هذا كله فيما إذا كان المعتق لنصيبه موسراً ، فأما إذا كان معسراً حال الاعتاق ففيه أربعة مذاهب أحدها ، مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، وموافقهم : ينفذ العتق في نصيب المعتق فقط ، ولا يطالب المعتق بشيء ، ولا يستسعى العبد ، بل يبقى الشريك رقيقاً كما كان . وبهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر . المذهب الثاني ، مذهب ابن شبرمة ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، وابن أبي ليلى ، وسائر الكوفيين ، وإسحاق : يستسعى العبد في حصة الشريك . واختلف هؤلاء في رجوع العبد بما أدى في سعائته على معتقه ، فقال ابن أبي ليلى : يرجع به عليه . وقال أبو حنيفة وصاحبه : لا يرجع . ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المكاتب ، وعند الآخرين هو حر بالسراية . المذهب الثالث ، مذهب زفر ، وبعض البصريين : أنه يقوم على المعتق ، ويؤدى القيمة إذا أيسر . الرابع ، حكاه القاضي عن بعض العلماء : أنه لو كان المعتق معسراً بطل عتقه في نصيبه أيضاً ، فيبقى العبد كله رقيقاً كما كان . وهذا مذهب باطل . أما إذا ملك الإنسان عبداً بكماله فأعتق بعضه فيعتق كله في الحال بغير استسعاء . هذا مذهب الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، والعلماء كافة . وانفرد أبو حنيفة فقال : يستسعى في بقيته لمولاه ، وخالفه أصحابه في ذلك فقالوا بقول الجمهور . وحكى القاضي أنه روى عن طاوس ، وربيعه ، وحماد ، ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة . وقال أهل الظاهر ، وعن الشعبي ، وعبيد الله ابن الحسن العنبري : أن للرجل أن يعتق من عبده ما شاء . والله أعلم . قال القاضي عياض : وقوله في حديث ابن عمر (وإلا فقد عتق منه ما عتق) ظاهر أنه من كلام النبي ﷺ ، وكذلك رواه مالك ، وعبيد الله العمري ، فوصلناه

باب (٢) إنما الولاء لمن أعتق

٥ - (١٥٠٤) وحدثنا يحيى بن يحيى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا . فَقَالَ أَهْلُهَا : نَبِّعُكَهَا عَلَيَّ أَنْ وَلَّاءَهَا لَنَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ . فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

بكلام النبي ﷺ ، وجعله منه . رواه أيوب عن نافع فقال : قال نافع : وإلا فقد عتق منه ما عتق ، ففصله من الحديث ، وجعله من قول نافع . وقال أيوب مرة : لا أدرى هو من الحديث أم هو شيء قاله نافع . ولهذا الرواية قال ابن وضاح : ليس هذا من كلام النبي ﷺ . قال القاضي : وما قاله مالك ، وعبيد الله العمري أولى ، وقد جوده ، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن ، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرناه . قال وقد رواه يحيى ابن سعيد عن نافع وقال في هذا الموضع : وإلا فقد جاز ما صنع ، فأتى به على المعنى . قال : وهذا كله يرد قول من قال بالاستسعاء . والله أعلم . قوله ﷺ : (قيمة عدل) بفتح العين ، أى لا زيادة ولا نقص . والله أعلم .

باب بيان أن الولاء لمن أعتق

فيه حديث عائشة في قصة بريدة ، وأنها كانت مكاتبة فاشتريتها عائشة وأعتقتها ، وأنهم شرطوا ولاءها . وقول النبي ﷺ : (إنما الولاء لمن أعتق) وهو حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد . وفيه مواضع تشعبت فيها المذاهب أحدها : أنها كانت مكاتبة وباعها المولى واشترتها عائشة ، وأقر النبي ﷺ بيعها ، فاحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب ، وممن جوزه

٦ - (...) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا . وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا . فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ . فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتِكَ ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي ، فَعَلْتُ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرِيرَةَ لِأَهْلِهَا . فَأَبَوْا . وَقَالُوا : إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ . وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي . فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَلَيْسَ لَهُ ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ . شَرَطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ » .

* * *

٧ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : جَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَيَّ . فَقَالَتْ : يَا عَائِشَةُ ! إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوْاقٍ . فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَةٌ . بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ . وَزَادَ : فَقَالَ : « لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا . ابْتَاعِي

عطاء ، والنخعي ، وأحمد ، ومالك في رواية عنه . وقال ابن مسعود ، وربيعه ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وبعض المالكية ، ومالك في رواية عنه : لا يجوز بيعه . وقال بعض العلماء : يجوز بيعه للعتق لا للاستخدام . وأجاب من أبطل بيعه عن حديث بريرة بأنها عجزت نفسها وفسخوا الكتابة . والله

وَأَعْتَقِي . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ : « أَمَا بَعْدُ » .

* * *

٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ . أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَتْ : إِنَّ أَهْلِي كَاتِبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوْاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ . فِي كُلِّ سَنَةٍ أُوقِيَةٌ . فَأَعِينِنِي . فَقُلْتُ لَهَا : إِنْ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً ، وَأُعْتِقَكَ ، وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي ، فَعَلْتُ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا . فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ . فَأَتَيْتَنِي فَذَكَرْتُ ذَلِكَ . قَالَتْ : فَأَنْتَهَرْتُهُمَا . فَقَالَتْ : لَا هَا اللَّهُ إِذَا . قَالَتْ : فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ . فَقَالَ : « اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا . وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ . فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » فَفَعَلْتُ . قَالَتْ : ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةً . فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ . ثُمَّ قَالَ : « أَمَا بَعْدُ . فَمَا بَالُ

أعلم . الموضوع الثاني قوله ﷺ : (اشترىها وأعتقها واشترطى لهم الولاء فإن الولاء لمن أعتق) وهذا مشكل من حيث إنها اشترتها وشرطت لهم الولاء ، وهذا الشرط يفسد البيع . ومن حيث أنها خدعت البائعين وشرطت لهم مالا يصح ولا يحصل لهم ، وكيف أذن لعائشة في هذا ؟ ولهذا الإشكال أنكر بعض العلماء هذا الحديث بجملته ، وهذا منقول عن يحيى بن أكثم ، واستدل بسقوط هذه اللفظة في كثير من الروايات . وقال جماهير العلماء : هذه اللفظة صحيحة ، واختلفوا في تأويلها ، فقال بعضهم : قوله (اشترطى لهم) أى

أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ
لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ . - وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ .
كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ . وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ . مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ
أَحَدُهُمْ : أَعْتَقْتُ فَلَانًا وَالْوَلَاءُ لِي . إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ .

عليهم كما قال تعالى ﴿ لهم اللعنة ﴾ بمعنى عليهم وقال تعالى ﴿ إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ﴾ أى فعلها ، وهذا منقول عن الشافعى والمزنى ،
وقاله غيرهما أيضاً ، وهو ضعيف ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أنكر عليهم الاشتراط ، ولو كان
كما قاله صاحب هذا التأويل لم ينكره . وقد يجاب عن هذا بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أنكر
ما أرادوا اشتراطه فى أول الأمر . وقيل : معنى (اشترطى لهم الولاء) أظهرى
لهم حكم الولاء . وقيل : المراد الزجر والتوبيخ لهم ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان بين لهم
حكم الولاء ، وأن هذا الشرط لا يحل ، فلما ألحوا فى اشتراطه ومخالفة الأمر
قال لعائشة هذا بمعنى لا تبالى سواء شرطته أم لا فإنه شرط باطل مردود ؛ لأنه
قد سبق بيان ذلك لهم ، فعلى هذا لا تكون لفظة (اشترطى) هنا للإباحة .
والأصح فى تأويل الحديث ما قاله أصحابنا فى كتب الفقه : أن هذا الشرط
خاص فى قصة عائشة ، واحتمل هذا الإذن وإبطاله فى هذه القصة الخاصة ،
وهى قضية عين لا عموم لها . قالوا : والحكمة فى إذنه ثم إبطاله أن يكون أبلغ
فى قطع عاداتهم فى ذلك وزجرهم عن مثله ، كما أذن لهم صلى الله عليه وسلم فى الإحرام بالحج
فى حجة الوداع ثم أمرهم بفسخه ، وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج ، وإنما
فعل ذلك ليكون أبلغ فى زجرهم وقطعهم عما اعتادوه من منع العمرة فى أشهر
الحج . وقد تحتل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة . والله أعلم .
الموضع الثالث : قوله صلى الله عليه وسلم (إنما الولاء لمن أعتق) وقد أجمع المسلمون على ثبوت
الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه ، وأنه يرث به ، وأما العتيق فلا يرث
سيده عند الجماهير . وقال جماعة من التابعين : يرثه كعكسه . وفى هذا الحديث

٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالَا :
 حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ . ح وَحَدَّثَنَا
 زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ . كُلُّهُمْ عَنْ
 هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ . غَيْرَ
 أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ : قَالَ : وَكَانَ زَوْجَهَا عَبْدًا . فَخَيْرَهَا
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا . وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيَّرَهَا .
 وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ : « أَمَّا بَعْدُ » .

دليل على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه ، ولا للملتقط اللقيط ، ولا لمن حالف
 إنساناً على المناصرة . وبهذا كله قال مالك ، والأوزاعي ، والثوري ،
 والشافعي ، وأحمد ، وداود ، وجمهير العلماء ، قالوا : وإذا لم يكن لأحد من
 هؤلاء المذكورين وارث فماله لبيت المال . وقال ربيعة ، والليث ، وأبو حنيفة ،
 وأصحابه : ومن أسلم على يديه رجل فولأؤه له . وقال إسحاق بن راهويه :
 يثبت للملتقط الولاء على اللقيط . وقال أبو حنيفة : يثبت الولاء بالحلف ،
 ويتوارثان به . دليل الجمهور حديث (إنما الولاء لمن أعتق) وفيه دليل على
 أنه إذا أعتق عبده سائبة أى على أن لا ولاء له عليه يكون الشرط لاغياً ، ويثبت
 له الولاء عليه . وهذا مذهب الشافعي وموافقيه ، وأنه لو أعتقه على مال أو
 باعه نفسه يثبت له عليه الولاء ، وكذا لو كاتبه أو استولدها وعتقت بموته .
 ففي كل هذه الصور يثبت الولاء ، ويثبت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه ،
 وإن كانا لا يتوارثان في الحال لعموم الحديث . الموضع الرابع : أن النبي ﷺ
 خير بريرة في فسخ نكاحها ، وأجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها تحت
 زوجها وهو عبد كان لها الخيار في فسخ النكاح ، فإن كان حراً فلا خيار لها
 عند مالك والشافعي والجمهور . وقال أبو حنيفة : لها الخيار واحتج برواية من

روى أنه كان زوجها حراً ، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم لكن قال شعبة : (ثم سألته عن زوجها فقال : لا أدري) واحتج الجمهور بأنها قضية واحدة ، والروايات المشهورة في صحيح مسلم وغيره أن زوجها كان عبداً . قال الحفاظ : ورواية من روى أنه كان حراً غلط وشاذة مردودة ؛ لمخالفتها المعروف في روايات الثقات ، ويؤيده أيضاً قول عائشة قالت : (كان عبداً ولو كان حراً لم يخيّرنا) رواه مسلم . وفي هذا الكلام دليلان أحدهما : إخبارها أنه كان عبداً ، وهي صاحبة القضية . والثاني : قولها : (لو كان حراً لم يخيّرنا) ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفاً ، ولأن الأصل في النكاح اللزوم ، ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع ، وإنما ثبت في العبد فبقى الحر على الأصل ، ولأنه لا ضرر ولا عار عليها وهي حرة في المقام تحت حر ، وإنما يكون ذلك إذا قامت تحت عبد ، فأثبت لها الشرع الخيار في العبد لإزالة الضرر ، بخلاف الحر . قالوا : ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة وابن عباس ، فأما ابن عباس فاتفقت الروايات عنه أن زوجها كان عبداً ، وأما عائشة فمعظم الروايات عنها أيضاً أنه كان عبداً ، فوجب ترجيحها . والله أعلم . الموضوع الخامس : قوله صلى الله عليه وسلم : (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط) صريح في إبطال كل شرط ليس له أصل في كتاب الله تعالى ، ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم : (وإن كان مائة شرط) أنه لو شرطه مائة مرة مؤكداً فهو باطل ، كما قال صلى الله عليه وسلم في الرواية الأولى : (من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة) قال العلماء : الشرط في البيع ونحوه أقسام أحدها : شرط يقتضيه إطلاق العقد بأن شرط تسليمه إلى المشتري ، أو تبقية الثمرة على الشجر إلى أوان الجداد ، أو الرد بالعيب . الثاني : شرط فيه مصلحة وتدعو إليه الحاجة كاشتراط الرهن ، والضمين ، والخيار ، وتأجيل الثمن ونحو ذلك . وهذان القسمان جائزان ،

١٠ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ : أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبْعُوهَا وَيَشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ : « اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا . فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » قَالَتْ : وَعَتَقْتُ . فَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا . قَالَتْ : وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتُهْدَى لَنَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ . وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ . فَكُلُوهُ » .

* * *

١١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ . وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ وُلِيَ النَّعْمَةَ » وَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا . وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ لَحْمًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْمِ ؟ » قَالَتْ عَائِشَةُ : تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ . فَقَالَ : « هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ » .

* * *

١٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ . قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتَقِ . فَاشْتَرَطُوا وِلَاءَهَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا . فَإِنَّ الْوِلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وَأَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا . فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ : هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ . فَقَالَ : « هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ . وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ » . وَخَيْرْتُ . فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : وَكَانَ زَوْجَهَا حُرًّا . قَالَ شُعْبَةُ : ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا ؟ فَقَالَ : لَا أَدْرِي .

ولا يؤثران في صحة العقد بلا خلاف . الثالث : اشتراط العتق في العبد المبيع أو الأمة وهذا جائز أيضاً عند الجمهور ؛ لحديث عائشة وترغيباً في العتق لقوته وسرايته . الرابع : ما سوى ذلك من الشروط كشرط استثناء منفعة ، وشرط أن يبيعه شيئاً آخر ، أو يكرهه داره أو نحو ذلك ، فهذا شرط باطل مبطل للعقد . هكذا قال الجمهور ، وقال أحمد : لا يبطله شرط واحد ، وإنما يبطله شرطان . والله أعلم . الموضوع السادس قوله ﷺ في اللحم الذي تصدق على بريرة به : (هو لها صدقة ولنا هدية) دليل على أنه إذا تغيرت الصفة تغير حكمها ، فيجوز للغني شراؤها من الفقير ، وأكلها إذا أهداها إليه ، وللهاشمي ولغيره ممن لا تحمل له الزكاة ابتداء . والله أعلم . واعلم أن في حديث بريرة هذا فوائد وقواعد كثيرة وقد صنف عليه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين إحداهما : ثبوت الولاء للمعتق . الثانية : أنه لا ولاء لغيره . الثالثة : ثبوت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه . الرابعة : جواز الكتابة . الخامسة : جواز

(...) وحدثناه أحمد بن عثمان النوفلي . حدثنا أبو داود .
حدثنا شعبة ، بهذا الإسناد ، نحوه .

* * *

١٣ - وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار . جميعاً عن
أبي هشام . قال ابن المثنى : حدثنا مغيرة بن سلمة المخزومي
وأبو هشام . حدثنا وهيب . حدثنا عبيد الله عن يزيد بن رومان ،
عن عروة ، عن عائشة . قالت : كان زوج بريرة عبداً .

* * *

١٤ - (...) وحدثني أبو الطاهر . حدثنا ابن وهب . أخبرني
مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن القاسم بن
محمد ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ؛ أنها قالت : كان في بريرة
ثلاث سنين : حيرت على زوجها حين عتقت . وأهدى لها لحم
فدخل على رسول الله ﷺ والبرمة على النار . فدعا بطعام .
فأتى بخبز وأدم من أدم البيت . فقال : « ألم أربمة على النار
فيها لحم ؟ » فقالوا : بلى ، يا رسول الله ! ذلك لحم تُصدق به
على بريرة . فكرهنا أن نطعمك منه . فقال : « هو عليها صدقة
وهو منها لنا هدية » . وقال النبي ﷺ فيها : « إنما الولاء لمن
أعتق » .

* * *

١٥ - (١٥٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
 خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ . حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ
 أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ
 تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتَقُهَا . فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ .
 فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ . فَإِنَّمَا
 الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

*

* *

فسخ الكتابة إذا عجز المكاتب نفسه . واحتج به طائفة لجواز بيع المكاتب كما سبق . السادسة : جواز كتابة الأمة ككتابة العبد . السابعة : جواز كتابة المزوجة . الثامنة : أن المكاتب لا يصير حراً بنفس الكتابة ، بل هو عبد ما بقي عليه درهم كما صرح به في الحديث المشهور في سنن أبي داود وغيره ، وبهذا قال الشافعي ، ومالك وجماهير العلماء . وحكى القاضي عن بعض السلف أنه يصير حراً بنفس الكتابة ، ويثبت المال في ذمته ، ولا يرجع إلى الرق أبداً . وعن بعضهم أنه إذا أدى نصف المال صار حراً ويصير الباقي ديناً عليه . قال : وحكى عن عمر ، وابن مسعود ، وشرح مثل هذا إذا أدى الثلث وعن عطاء مثله إذا أدى ثلاثة أرباع المال . التاسعة : أن الكتابة تكون على نجوم لقوله في بعض روايات مسلم هذه أن بريرة قالت : إن أهلها كاتبوها على تسع أواق في تسع سنين كل سنة وقية . ومذهب الشافعي أنها لا تجوز على نجم واحد ، بل لا بد من نجمين فصاعداً . وقال مالك والجمهور : تجوز على نجوم ، وتجوز على نجم . العاشرة : ثبوت الخيار للأمة إذا عتقت تحت عبد . الحادية عشرة : تصحيح الشروط التي دلت عليها أصول الشرع وإبطال ما سواها . الثانية عشرة : جواز الصدقة على موالى قريش . الثالثة عشرة : جواز قبول هدية

الفقير والمعتق . الرابعة عشر : تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ لقولها : (وأنت لا تأكل الصدقة) ومذهبنا أنه كان تحرم عليه صدقة الفرض بلا خلاف ، وكذا صدقة التطوع على الأصح . الخامسة عشر : أن الصدقة لا تحرم على قريش غير بنى هاشم وبنى المطلب ؛ لأن عائشة قرشية وقبلت ذلك اللحم من بريرة على أن له حكم الصدقة ، وأنها حلال لها دون النبي ﷺ ، ولم ينكر عليها النبي ﷺ هذا الاعتقاد . السادسة عشر : جواز سؤال الرجل عما يراه في بيته ، وليس هذا مخالفاً لما في حديث أم زرع في قولها : (ولا يسأل عما عهد) لأن معناه لا يسأل عن شيء عهده وفات فلا يسأل أين ذهب ، وأما هنا فكانت البرمة واللحم فيها موجودين حاضرين ، فسألهم النبي ﷺ عما فيها ليبين لهم حكمه ؛ لأنه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شحاً عليه به ، بل لتوهمهم تحريمه عليه ، فأراد بيان ذلك لهم . السابعة عشر : جواز السجع إذا لم يتكلف ، وإنما نهى عن سجع الكهان ونحوه مما فيه تكلف . الثامنة عشر : إعانة المكاتب في كتابته . التاسعة عشر : جواز تصرف المرأة في مالها بالشراء والإعناق وغيره إذا كانت رشيدة . العشرون : أن يبيع الأمة المزوجة ليس بطلاق ، ولا ينفسخ به النكاح ، وبه قال جماهير العلماء . وقال سعيد ابن المسيب : هو طلاق . وعن ابن عباس أنه ينفسخ النكاح : وحديث بريرة يرد المذهبين ؛ لأنها خيرت في بقائها معه . الحادية والعشرون : جواز اكتساب المكاتب بالسؤال . الثانية والعشرون : احتمال أخف المفسدتين لدفع أعظمهما ، واحتمال مفسدة يسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة على ما بيناه في تأويل شرط الولاء لهم . الثالثة والعشرون : جواز الشفاعة من الحاكم إلى المحكوم له للمحكوم عليه ، وجواز الشفاعة إلى المرأة في البقاء مع زوجها . الرابعة والعشرون : لها الفسخ بعقها وإن تضرر الزوج بذلك لشدة حبه إياها ؛ لأنه كان يبكي على بريرة . الخامسة والعشرون : جواز خدمة العتيق لمعتقه برضاه . السادسة

والعشرون : أنه يستحب للإمام عند وقوع بدعة أو أمر يحتاج إلى بيانه أن يخاطب الناس ويبين لهم حكم ذلك ، وينكر على من ارتكب ما يخالف الشرع . السابعة والعشرون : استعمال الأدب وحسن العشرة وجميل الموعدة ، كقوله ﷺ : (ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) ولم يواجه صاحب الشرط بعينه ؛ لأن المقصود يحصل له ولغيره من غير فضيحة وشناعة عليه . الثامنة والعشرون : أن الخطب تبدأ بحمد الله تعالى والثناء عليه بما هو أهله . التاسعة والعشرون : أنه يستحب في الخطبة أن يقول بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة على رسول الله ﷺ : أما بعد وقد تكرر هذا في خطب النبي ﷺ وسبق بيانه في مواضع . الثلاثون : التغليظ في إزالة المنكر والمبالغة في تقييده . والله أعلم . قوله ﷺ : (شرط الله أحق) قيل المراد به قوله تعالى ﴿ فإخوانكم في الدين ومواليكم ﴾ وقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ الآية قال القاضي : وعندى أنه قوله ﷺ : (إنما الولاء لمن أعتق) . قوله : (قالوا إن شاءت تحتسب عليك فلتفعل) معناه : إن أرادت الثواب عند الله وألا يكون لها ولأولادك فلتفعل . قولها : (في كل عام أوقية) وقع في الرواية الأولى في بعض النسخ (وقيّة) وفي بعضها (أوقية) بالألف ، وأما الرواية الثانية (فوقية) بغير ألف باتفاق النسخ ، وكلاهما صحيح ، وهما لغتان ، إثبات الألف أفصح . والأوقية الحجازية أربعون درهماً . قولها : (فانهرتها فقالت لاهأ الله ذلك) وفي بعض النسخ (لاهأ الله إذا) هكذا هو في النسخ ، وفي روايات المحدثين (لاهأ الله إذا) بمد قوله (هاء) وبالألف في (إذا) قال المازري وغيره من أهل العربية : هذان لحنان وصوابه (لاهأ الله ذا) بالقصر في (ها) وحذف الألف من (إذا) قالوا : وما سواه خطأ ، قالوا : ومعناه (ذا يميني) وكذا قال الخطابي وغيره : إن الصواب (لاهأ الله ذا) بحذف الألف . وقال أبو زيد النحوي وغيره : يجوز القصر والمد في (ها) وكلهم

(٣) باب النهي عن بيع الولاء وهبته

١٦ - (١٥٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ . أَخْبَرَنَا
 سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبِّهِ .
 قَالَ مُسْلِمٌ : النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ ، عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، فِي
 هَذَا الْحَدِيثِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ .
 قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ

ينكرون الألف في (إذا) ويقولون : صوابه (ذا) قالوا : وليست الألف من
 كلام العرب . قال أبو حاتم السجستاني : جاء في القسم (لاهاء الله) قال :
 والعرب تقول به بالهمزة ، والقياس تركه ، قال : ومعناه لا والله هذا ما أقسم به ،
 فأدخل اسم الله تعالى بين (ها) و (ذا) . واسم زوج بريرة (مغيث) بضم
 الميم . والله أعلم .

باب النهي عن بيع الولاء وهبته

قوله : (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته) فيه تحريم بيع الولاء
 وهبته ، وأنهما لا يصحان ، وأنه لا ينتقل الولاء عن مستحقه ، بل هو لحمه
 كلحمه النسب . وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف ، وأجاز بعض
 السلف نقله ، ولعلمهم لم يبلغهم الحديث .

حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ .
 حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى .
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى .
 قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ
 رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ . أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ (يَعْنِي ابْنَ
 عُثْمَانَ) . كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ
 النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّ التَّقْفِيَّ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ ،
 إِلَّا الْبَيْعُ ، وَلَمْ يَذْكُرِ : الْهَبَةَ .

*
* *

(٤) باب تحريم تولى العتيق غير موابه

١٧ - (١٥٠٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ
 جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ كُلَّ بَطْنِ عُقُولَةَ .
 ثُمَّ كَتَبَ « أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَالِيَ مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ
 إِذْنِهِ » ثُمَّ أُخْبِرْتُ ؛ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ .

* * *

باب تحريم تولى العتيق غير موابه

فيه نهيهِ ﷺ أن يتولى العتيق غير موابه ، وأنه لعن فاعل ذلك . ومعناه
 أن ينتمى العتيق إلى ولاء غير معتقه ، وهذا حرام ؛ لتفويته حق المنعم عليه ؛

١٨ - (١٥٠٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي
 ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلِيهِ ، فَعَلَيْهِ
 لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ . لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » .

* * *

١٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ
 عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلِيهِ ،
 فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . لَا يُقْبَلُ مِنْهُ ، يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ ، عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » .

* * *

لأن الولاء كالنسب فيحرم تضييعه ، كما يحرم تضييع النسب وانتساب الإنسان
 إلى غير أبيه . وأما قوله ﷺ : (من تولى قوماً بغير إذن مواليه) فقد احتج
 به قوم على جواز التولى بإذن مواليه والصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يجوز
 وإن أذنوا ، كما لا يجوز الانتساب إلى غير أبيه وإن أذن أبوه فيه ، وحملوا التقييد
 في الحديث على الغالب ؛ لأن غالب ما يقع هذا بغير إذن الموالى ، فلا يكون
 له مفهوم يعمل به ، ونظيره قوله تعالى ﴿ وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ وقوله
 تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ وغير ذلك من الآيات التي قيد فيها
 بالغالب وليس لها مفهوم يعمل به . قوله : (كتب النبي ﷺ على كل بطن
 عقوله) هو بضم العين والقاف ونصب اللام مفعول كتب ، والهاء ضمير

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِبرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ . حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى . حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنِ الأَعْمَشِ ، بِهَذَا الإسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « وَمَنْ وَالىَ غَيْرَ مَوَالِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ » .

* * *

٢٠ - (١٣٧٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنِ إِبرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنِ أَبِيهِ . قَالَ : خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَأُهُ إِلاَّ كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ . (قَالَ : وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ) فَقَدْ كَذَبَ . فِيهَا أَسْنَانُ الإِبِلِ . وَأَشْيَاءٌ مِنَ الجِرَاحَاتِ . وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « المَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ . فَمَنْ أَحَدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدَّثًا . فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . لاَ يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ ، يَوْمَ القِيَامَةِ ، صَرْفًا وَلاَ عَدْلًا . وَذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ . وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . لاَ يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ ، يَوْمَ القِيَامَةِ ، صَرْفًا وَلاَ عَدْلًا » .

*
* *

البطن . والعقول : الديات ، واحدها : عقل ، كفلس وفلوس ، ومعناه أن الدية في قتل الخطأ وعمد الخطأ تجب على العاقلة ، وهم العصبات ، سواء الآباء والأبناء وإن علوا أو سلفوا . وأما حديث على رضي الله عنه في الصحيفة وأن (المدينة حرم) إلى آخره فسبق شرحه واضحا في آخر كتاب الحج .

باب فضل العتق

٢١ - (١٥٠٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ (وَهُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ) . حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، أَعْتَقَ اللَّهُ ، بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا ، إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ » .

* * *

٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ . حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَبِي غَسَّانَ الْمَدَنِيِّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً ، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا ، عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ . حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ » .

* * *

باب فضل العتق

قوله : (داود بن رشيد) بضم الراء . قوله ﷺ : (من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه) وفي رواية (من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل إرب منها إرباً منه من النار) . (الإرب) بكسر الهمزة وإسكان الراء هو العضو بضم العين وكسرهما . وفي هذا الحديث بيان فضل العتق ، وأنه من أفضل الأعمال ، ومما يحصل به العتق من النار ودخول الجنة . وفيه استحباب عتق كامل الأعضاء ، فلا يكون

٢٣ - (...) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ
الْهَادِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ أَعْتَقَ
رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ ، عُضْوًا مِنَ النَّارِ . حَتَّى يُعْتَقَ
فَرْجُهُ بِفَرْجِهِ » ..

* * *

٢٤ - (...) وحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ . حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ
الْمُفْضَلِ . حَدَّثَنَا عَاصِمٌ (وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ الْعَمَرِيِّ) . حَدَّثَنَا وَأَقْدَمُ
(يَعْنِي أَخَاهُ) . حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ (صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ
حُسَيْنٍ) قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا ، اسْتَنْقَذَ اللَّهُ ، بِكُلِّ عَضْوٍ
مِنْهُ ، عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ » قَالَ : فَانْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ
مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ . فَأَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ
بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ .

*

* *

خصياً ، ولا فاقد غيره من الأعضاء . وفي الخصى وغيره أيضاً الفضل العظيم ،
لكن الكامل أولى ، وأفضله أعلاه ثمناً وأنفسه كما سبق بيانه في أول الكتاب
في كتاب الإيمان ، في حديث « أى الرقاب أفضل ؟ » وقد روى أبو داود
والترمذى والنسائى وغيرهم عن سالم بن أبى الجعد عن أبى أمامة وغيره من
الصحابه رضى الله عنهم عن النبى ﷺ أنه قال : « أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً

باب فضل عتق الوالد

٢٥ - (١٥١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ » . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ « وَلَدٌ وَالِدَهُ » .

* * *

مسلمًا كان فكاكه من النار يجزى كل عضو منه عضواً منه ، وأما امرىء مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار يجزى كل عضو منهما عضواً منه ، وأما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار يجزى كل عضو منها عضواً منها « قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . قال هو وغيره : وهذا الحديث دليل على أن عتق العبد أفضل من عتق الأمة . قال القاضى عياض : واختلف العلماء أيما أفضل عتق الإناث أم الذكور ؟ فقال بعضهم : الإناث أفضل ؛ لأنها إذا عتقت كان ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد . وقال آخرون : عتق الذكور أفضل لهذا الحديث ، ولما فى الذكر من المعانى العامة المنفعة التى لا توجد فى الإناث من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يخص بالرجال إما شرعاً وإما عادة ، ولأن من الإماماء من لا ترغب فى العتق وتضيع به ، بخلاف العبيد ، وهذا القول هو الصحيح . وأما التقييد فى الرقية بكونها مؤمنة فيدل على أن هذا الفضل الخاص إنما هو فى عتق المؤمنة وأما غير المؤمنة ، ففيه فضل بلا خلاف ، ولكن دون فضل المؤمنة ، ولهذا أجمعوا على أنه يشترط فى عتق كفارة القتل كونها مؤمنة . وحكى القاضى عياض عن مالك أن الأعلى ثمناً أفضل وإن كان كافراً ، وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم . قال : وهذا أصح .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ
 ثُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ
 الزُّبَيْرِيُّ . كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .
 وَقَالُوا : « وَلَدٌ وَالِدُهُ » .

* * *

باب فضل عتق الوالد

قوله ﷺ : (لا يجزى ولد والدًا إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه ويعتقه)
 (يجزى) بفتح أوله ، أى لا يكافئه بإحسانه وقضاء حقه إلا أن يعتقه .
 واختلفوا في عتق الأقارب إذا ملكوا فقال أهل الظاهر : لا يعتق أحد منهم بمجرد
 الملك ، سواء الوالد والولد وغيرهما ، بل لابد من إنشاء عتق ، واحتجوا بمفهوم هذا
 الحديث . وقال جماهير العلماء : يحصل العتق في الآباء والأمهات والأجداد
 والجدات وإن علوا وعلون ، وفي الأبناء والبنات وأولادهم الذكور والإناث وإن
 سفلوا بمجرد الملك ، سواء المسلم والكافر ، والقريب والبعيد ، والوارث
 وغيره ، ومختصره أنه يعتق عمود النسب بكل حال . واختلفوا فيما وراء
 عمودى النسب فقال الشافعى وأصحابه : لا يعتق غيرهما بالملك لا الأخوة
 ولا غيرهم . وقال مالك : يعتق الأخوة أيضاً ، وعنه رواية أنه يعتق جميع ذوى
 الأرحام المحرمة ورواية ثالثة كمذهب الشافعى وقال أبو حنيفة يعتق جميع ذوى
 الأرحام المحرمة . وتأول الجمهور الحديث المذكور على أنه لما تسبب في شراء
 الذى يترتب عليه عتقه أضيف العتق إليه . والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢١ - كتاب البيوع

كتاب البيوع

قال الأزهرى : تقول العرب : بعث بمعنى بعث ما كنت ملكته ، وبعث بمعنى اشتريته ، قال : وكذلك شريت بالمعنيين ، قال : وكل واحد يبيع وبائع ؛ لأن الثمن والمثمن كل منهما مبيع . وكذا قال ابن قتيبة يقول : بعث الشيء بمعنى بعته ، وبمعنى اشتريته ، وشريت الشيء بمعنى اشتريته ، وبمعنى بعته . وكذا قاله آخرون من أهل اللغة . ويقال : بعته وابتعته فهو مبيع . ومبيوع قال الجوهري : كما يقول مخيط ومخيوط . قال الخليل : المحذوف من مبيع واو مفعول ، لأنها زائدة فهي أولى بالحذف . وقال الأخفش : المحذوف عين الكلمة . قال المازرى : كلاهما حسن ، وقول الأخفش أقيس ، والابتياح الاثراء ، وتبايعا وبايعته ، ويقال : استبعته أى سأته البيع الشيء وأبعث الشيء أى عرضته للبيع ، ويبيع الشيء بكسر الباء وضمها ، وبوع لغة فيه . وكذلك القول فى قيل وكيل .

باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة

١ - (١٥١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ

باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة

قوله في الإسناد الأول : (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج) هكذا هو في جميع النسخ ببلادنا ، وذكر القاضى أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغافر الفارسى (مالك عن نافع عن محمد بن يحيى بن حبان) بزيادة نافع ، قال : وهو غلط ، وليس لنافع ذكر في هذا الحديث ، ولم يذكر مالك في الموطأ نافعاً في هذا الحديث . وأما نهيهِ ﷺ عن الملامسة والمنابذة فقد فسره في الكتب بأحد الأقوال في تفسيره ، ولأصحابنا ثلاثة أوجه في تأويل الملامسة أحدها ، تأويل الشافعى : وهو أن يأتى بثوب مطوى أو في ظلمة فيلمسه المستام ، فيقول صاحبه بعته هو بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا

وَأَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي .
 ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . كُلُّهُمُ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ
 عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

* * *

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
 أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ ؛
 أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : نُهِيَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ :
 الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ . أَمَّا الْمَلَامَسَةُ فَأَنْ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمُلٍ . وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ
 إِلَى الْآخَرِ ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ .

رأيت . والثاني : أن يجعلا نفس اللبس بيعاً فيقول : إذا لمستهُ فهو مبيع لك .
 والثالث : أن يبيعه شيئاً على أنه متى يمسه انقطع خيار المجلس وغيره وهذا
 البيع باطل على التأويلات كلها . وفي المنابذة ثلاثة أوجه أيضاً . أحدها :
 أن يجعلا نفس النبذ بيعاً وهو تأويل الشافعي . والثاني : أن يقول بعثك
 فإذا نبذته إليك انقطع الخيار ولزم البيع . والثالث : المراد نبذ الحصاة كما

٣ - (١٥١٢) وحدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى (واللفظ لحرملة) قالا : أخبرنا ابن وهب . أخبرني يونس عن ابن شهاب . أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص ؛ أن أبا سعيد الخدري قال : نھانا رسول الله ﷺ عن بيعتين ولبستين : نھی عن الملامسة والمنابذة فی البیع . والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار . ولا یقبله إلا بذلك . والمنابذة أن ینبذ الرجل إلى الرجل بثوبه وینبذ الآخر إليه ثوبه . ویكون ذلك بیعھما من غیر نظر ولا تراض .

* * *

(...) وحدثني عمرو الناقد . حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعيد . حدثنا أبي عن صالح ، عن ابن شهاب ، بهذا الإسناد .

*

* *

(٢) باب بطلان بيع الحصة ، والبيع الذي فيه غرر

٤ - (١٥١٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . حدثنا عبد الله بن إدريس ويحيى بن سعيد وأبو أسامة عن عبيد الله . ح وحدثني زهير بن حرب (واللفظ له) . حدثنا يحيى بن سعيد عن

سندكره إن شاء الله تعالى في بيع الحصة . وهذا البيع باطل للغرر . قوله : (ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراض) معناه بلا تأمل ورضى بعد التأمل . والله أعلم .

عُبَيْدُ اللَّهِ . حَدَّثَنِي أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ :
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرْرِ .

باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر

(نهى ﷺ عن بيع الحصاة وبيع الغرر) . أما بيع الحصاة ففيه ثلاث
تأويلات أحدها : أن يقول بعثك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي
أرميها ، وبعثك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة .
والثاني : أن يقول بعثك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة . والثالث :
أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً فيقول : إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو
مبيع منك بكذا . وأما النهي عن بيع الغرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب
البيوع ، ولهذا قدمه مسلم ، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة ، كبيع
الآبق والمعدوم ، والمجهول ، وما لا يقدر على تسليمه ، وما لم يتم ملك البائع
عليه ، وبيع السمك في الماء الكثير ، واللبن في الضرع ، وبيع الحمل في البطن ،
وبيع بعض الصيرة مبهماً ، وبيع ثوب من أثواب ، وشاة من شياه ونظائر ذلك ،
وكل هذا يبيعه باطل ؛ لأنه غرر من غير حاجة . وقد يحتمل بعض الغرر بيعاً
إذا دعت حاجة كالجهل بأساس الدار ، وكما إذا باع الشاة الحامل والتي في
ضرعها لبن ، فإنه يصح البيع ؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار ؛ ولأن
الحاجة تدعو إليه فإنه لا يمكن رؤيته . وكذا القول في حمل الشاة ولبنها ،
وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير منها : أنهم أجمعوا على
صحة بيع الجبة المحشوة وإن لم ير حشوها ، ولو بيع حشوها بانفراده لم يجوز ،
وأجمعوا على جواز إجارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً . مع أن الشهر
قد يكون ثلاثين يوماً ، وقد يكون تسعة وعشرين . وأجمعوا على جواز دخول

باب (٣) تحريم بيع جبل الحبلية

٥ - (١٥١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ .
 قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ
 نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ
 الْحَبْلَةِ .

الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء ، وفي قدر مكنهم .
 وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب ،
 واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا . وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في
 البطون والطيور في الهواء . قال العلماء : مدار البطلان بسبب الغرر ، والصحة
 مع وجوده على ما ذكرناه ، وهو أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغرر ،
 ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة ، وكان الغرر حقيراً جاز البيع ، وإلا فلا .
 وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع وفساده
 كبيع العين الغائبة مبنى على هذه القاعدة ، فبعضهم يرى أن الغرر حقير فيجعله
 كالمعدوم فيصح البيع ، وبعضهم يراه ليس بحقير فيبطل البيع . والله أعلم واعلم
 أن بيع الملامسة ، وبيع المنابذة ، وبيع حبل الحبلية ، وبيع الحصاة ، وعسب
 الفحل ، وأشباهها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي
 عن بيع الغرر ، ولكن أفردت بالذكر ونهى عنها لكونها من يبيعات الجاهلية
 المشهورة . والله أعلم .

باب تحريم بيع جبل الحبلية

فيه حديث ابن عمر : (أن النبي ﷺ نهى عن بيع جبل الحبلية) هو بفتح
 الحاء والباء في الحبل وفي الحبلية . قال القاضي : ورواه بعضهم بإسكان الباء

٦ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ) . قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَّبِعُونَ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبَلَةِ . وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ ثُمَّ تَحْمِلَ الَّتِي تُنْتَجُ . فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ .

في الأول ، وهو قوله (حبل) وهو غلط ، والصواب الفتح . قال أهل اللغة : الحبله هنا جمع حابل كظالم وظلمة ، وفاجر وفجرة ، وكاتب وكتبة . قال الأخفش : يقال : حبلت المرأة فهي حابل ، والجمع نسوة حبله وقال ابن الأنباري : الهاء في الحبله للمبالغة ، ووافقه بعضهم . واتفق أهل اللغة على أن الحبل مختص بالآدميات ، ويقال في غيرهن : الحمل ، يقال : حملت المرأة ولداً ، وحبلت بولد ، وحملت الشاة سخلة ، ولا يقال : حبلت . قال أبو عبيد : لا يقال لشيء من الحيوان حبل إلا ما جاء في هذا الحديث . واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع حبل الحبله ، فقال جماعة : هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ويلد ولدها ، وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر ، وبه قال مالك ، والشافعي ، ومن تابعهم . وقال آخرون : هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال ، وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى ، وصاحبه أبي عبيد القاسم بن سلام ، وآخريين من أهل اللغة ، وبه قال أحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن راهويه . وهذا أقرب إلى اللغة ، لكن الراوي هو ابن عمر ، وقد فسره بالتفسير الأول ، وهو أعرف . ومذهب الشافعي ومحققى الأصوليين أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر . وهذا البيع باطل على التفسيرين ، أما الأول : فلأنه بيع بثمن إلى أجل مجهول ، والأجل يأخذ قسطاً من الثمن . وأما الثاني : فلأنه بيع معدوم ومجهول وغير مملوك البائع وغير مقدور على تسليمه . والله أعلم .

(٤) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، وسومه على سومه . وتحريم النجش .

وتحريم التصرية

٧ - (١٤١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَبِعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ » .

* * *

٨ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « لَا يَبِعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ . وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ . إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ » .

* * *

٩ - (١٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَسْمُرُ

باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه

وتحريم النجش وتحريم التصرية

قوله ﷺ : (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) وفي رواية (لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له) وفي رواية (لا يسم

المُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ .

* * *

١٠ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ . حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْعَلَاءِ وَسُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح وَحَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ (وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ) ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ . وَفِي رِوَايَةِ الدَّورَقِيِّ : عَلَى سَيِّمَةِ أَخِيهِ .

* * *

١١ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ

المسلم على سوم المسلم) أما البيع على بيع أخيه فمثاله : أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار : افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه ، أو أجود منه بثمنه ، ونحو ذلك ، وهذا حرام . يحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار : افسخ البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن ، ونحو هذا . وأما السوم على سوم أخيه فهو أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقدها ، فيقول الآخر للبائع : أنا أشتريه ، وهذا حرام بعد استقرار الثمن . وأما السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد فليس بحرام . وأما الخطبة على خطبة أخيه ، وسؤال المرأة طلاق أختها فسبق

.....

بينهما واضحاً في كتاب النكاح ، سبق هنالك أن الرواية (لا يبيع ... ولا يخطب) بالرفع على سبيل الخبر الذي يراد به النهي ، وذكرنا أنه أبلغ . وأجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه ، والشراء على شرائه ، والسوم على سومه ، فلو خالف وعقد فهو عاص وينعقد البيع ، هذا مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة وآخريين . وقال داود : لا ينعقد . وعن مالك روايتان كالمذهبيين . وجمهورهم على إباحة البيع والشراء فيمن يزيد . وقال الشافعي : وكرهه بعض السلف . وأما (النجش) فبنون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة ، وهو أن يزيد في ثمن السلعة لا لرغبة فيها بل ليخدع غيره ويغره ، ليزيد ويشترها . وهذا حرام بالإجماع ، والبيع صحيح ، والإثم مختص بالناجش إن لم يعلم به البائع ، فإن واطأه على ذلك أتماً جميعاً ، ولا خيار للمشتري إن لم يكن من البائع مواطأة ، وكذا إن كانت في الأصح ؛ لأنه قصر في الاغترار . وعن مالك رواية أن البيع باطل ، وجعل النهي عنه مقتضياً للفساد . وأصل النجش الاستتارة ، ومنه نجشت الصيد أنجش به بضم الجيم نجشاً إذا استترته ، سمى الناجش في السلعة ناجشاً ؛ لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها . وقال ابن قتيبة أصل النجش الختل وهو الخداع ، ومنه قيل للصائد ناجش ؛ لأنه يختل الصيد ويختال له ، وكل من استتار شيئاً فهو ناجش . وقال الهروي : قال أبو بكر : النجش المدح والإطراء ، وعلى هذا معنى الحديث لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة ، والصحيح الأول قوله : (حدثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة) هكذا هو في جميع النسخ (عن أبيهما) وهو مشكل ؛ لأن العلاء هو ابن عبد الرحمن ، وسهيل هو ابن أبي صالح ، وليس بأخ له ، فلا يقال عن أبيهما بكسر الباء بل كان حقه أن يقول : (عن أبيهما) وينبغي أن يعتبر الموجود في النسخ (عن أبيهما) بفتح الباء الموحدة ، ويكون تشية أب على لغة من قال : هذان أبان ورأيت أبن ، فثناه بالألف والنون ، وبالياء والنون .

عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يُتْلَقُ الرُّكْبَانُ لِبَيْعٍ . وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ . وَلَا تَتَنَاجَشُوا . وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ . فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا . فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا . وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ » .

وقد سبق مثله في كتاب النكاح وأوضحناه هناك . قال القاضي : الرواية فيه عند جميع شيوخنا بكسر الباء ، قال : وليس هو بصواب ؛ لأنها ليسا أخوين ، قال : ووقع في بعض الروايات (عن أبيهما) وهو الصواب . قال : وقال بعضهم في الأول : لعله (عن أبيهما) بفتح الباء . قوله : (وفي رواية الدورقي على سيمة أخيه) هو بكسر السين وإسكان الياء ، وهي لغة في السوم ذكرها الجوهري وغيره من أهل اللغة . قال الجوهري : ويقال إنه تعالى السيمة . قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (ولا تصروا الإبل) هو بضم التاء وفتح الصاد ونصب الإبل ، من التصرية وهي الجمع ، يقال : صرى يصرى تصرية ، وصرها يصرها تصرية فهي مصراة ، كغشاها يغشها فهي مغشاة ، وزكاها يزكيها تزكية فهي مزكاة . قال القاضي : ورويناه في غير صحيح مسلم عن بعضهم (لا تصروا) بفتح التاء وضم الصاد من الصر ، قال : وعن بعضهم (لا تصر الإبل) بضم التاء من تصرى بغير واو بعد الراء ، وبرفع الإبل على ما لم يسم فاعله ، من الصر أيضاً ، وهو ربط أخلافها . والأول هو الصواب المشهور ، ومعناه : لا تجمعوا اللبن في ضرعها عند إرادة بيعها حتى يعظم ضرعها ، فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة . ومنه قول العرب : صريت الماء في الحوض أى جمعته ، وصرى الماء في ظهره أى حبسه فلم يتزوج . قال الخطابي : اختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير المصراة ، وفي اشتقاقها ، فقال الشافعي : التصرية

١٢ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبِي .
 حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ (وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ) عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقِي لِلرُّكْبَانِ . وَأَنَّ
 يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَأَنَّ تَسْأَلَ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا . وَعَنِ النَّجْشِ .
 وَالتَّصْرِيفِ . وَأَنَّ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ . حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ . ح
 وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا
 عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ . حَدَّثَنَا أَبِي . قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا
 شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ وَوَهْبٍ : نُهِيَ . وَفِي
 حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى . بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ
 عَنْ شُعْبَةَ .

* * *

١٣ - (١٥١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
 مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ
 النَّجْشِ .

أن يربط أحلاف الناقة أو الشاة ويترك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجمع لبنها ،
 فيزيد مشتريها في ثمنها بسبب ذلك ، لظنه أنه عادة لها . وقال أبو عبيد : هو
 من صرى اللبن في ضرعها أي حقنه فيه ، أصل التصريفه حبس الماء ، قال أبو
 عبيد : ولو كانت من الربط لكانت مصرورة أو مصررة . قال الخطابي : وقول

باب (٥) تحريم تلقى الجلب

١٤ - (١٥١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) .
ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُتَلَّقَى السَّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ . وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ نُمَيْرٍ . وَقَالَ الْآخَرَانِ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقَى .

أبي عبيد حسن ، وقول الشافعي صحيح . قال والعرب تصر ضروع المحلوبات ، واستدل لصحة قول الشافعي بقول العرب . لا يحسن الكر ؛ إنما يحسن الجلب والصر . وبقول مالك بن نويرة :

فقلت لقومي هذه صدقاتكم مصصرة أخلافها لم تجرد
قال : ويحتمل أن أصل المصرة مصرورة ، أبدلت إحدى الرأين ألفاً كقوله تعالى ﴿ خَابَ مِنْ دَسَاهَا ﴾ أي دسها ، كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس . واعلم أن التصرية حرام سواء تصرية الناقة والبقرة والشاة والجرارية والفرس والأتان وغيرها ؛ لأنه غش وخداع ، وبيعها صحيح مع أنه حرام ، وللمشترى الخيار في إمساكها وردها ، وسنوضحه في الباب الآتي إن شاء الله تعالى . وفيه دليل على تحريم التدليس في كل شيء ، وأن البيع من ذلك ينعقد ، وأن التدليس بالفعل حرام كالتدليس بالقول .

باب تحريم تلقى الجلب

قوله : (إن رسول الله ﷺ نهى أن يتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق) وفي

(...) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ :
جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

* * *

١٥ - (١٥١٨) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَارَكٍ عَنِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ .

* * *

١٦ - (١٥١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ
هَشَامٍ ، عَنْ ابْنِ سَبْرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ أَنْ يُتْلَى الْجَلْبُ .

* * *

١٧ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ
عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي هِشَامُ الْقُرْدُوسِيُّ عَنْ ابْنِ سَبْرِينَ . قَالَ :
سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَلْقُوا
الْجَلْبَ . فَمَنْ تَلَقَاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ ، فَهُوَ
بِالْخِيَارِ » .

رواية (نهى عن التلقى) وفي رواية (نهى عن تلقى البيوع) وفي رواية (أن
يتلقى الجلب) وفي رواية (لا تلقوا الجلب فمن تلقى فاشترى منه فإذا أتى
سيده السوق فهو بالخيار) وفي رواية (نهى أن يتلقى الركبان) قوله ﷺ :

(أتى سيده) أى مالكة البائع . وفى هذه الأحاديث تحريم تلقى الجلب ، وهو مذهب الشافعى ، ومالك ، والجمهور . وقال أبو حنيفة ، والأوزاعى : يجوز التلقى إذا لم يضر بالناس ، فإن أضر كره ، والصحيح الأول للنهى الصريح . قال أصحابنا : وشرط التحريم أن يعلم النهى عن التلقى ، ولو لم يقصد التلقى بل خرج لشغل فاشترى منه ففى تحريمه وجهان لأصحابنا ، وقولان لأصحاب مالك ، أصحابنا عند أصحابنا التحريم لوجود المعنى . ولو تلقاهم وباعهم ففى تحريمه وجهان ، وإذا حكمنا بالتحريم فاشترى صح العقد . قال العلماء : وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب وصيانتة ممن يخدعه . قال الإمام أبو عبد الله المازرى : فإن قيل : المنع من بيع الحاضر للبادى سببه الفرق بأهل البلد ، واحتمل فيه غبن البادى ، والمنع من التلقى أن لا يغبن البادى . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : (فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) فالجواب أن الشرع ينظر فى مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس ، والمصلحة تقتضى أن ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الواحد ، فلما كان البادى إذا باع بنفسه انتفع جميع أهل السوق ، واشتروا رخيصاً فانتفع به جميع سكان البلد ، نظر الشرع لأهل البلد على البادى . ولما كان فى التلقى إنما ينتفع الملقى خاصة وهو واحد فى قبالة واحد ، لم يكن فى إباحة التلقى مصلحة ، لا سيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية وهى حقوق الضرر بأهل السوق فى انفراد الملقى عنهم بالرخص ، وقطع المواد عنهم ، وهم أكثر من الملقى ، فنظر الشرع لهم عليه فلا تناقض بين المسألتين ، بل هما متفقتان فى الحكمة والمصلحة . والله أعلم . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : (فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) قال أصحابنا : لا خيار للبائع قبل أن يقدم ويعلم السعر ، فإذا قدم فإن كان الشراء بأرخص من سعر البلد ثبت له الخيار ، سواء أخبر الملقى بالسعر كاذباً أم لم يخبر ، وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر فوجهان : الأصح لا خيار له لعدم الغبن . والثانى : ثبوته لإطلاق الحديث .

باب تحريم بيع الحاضر للبادي

١٨ - (١٥٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، يُلْغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . قَالَ : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » .

وَقَالَ زُهَيْرٌ : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ .

* * *

١٩ - (١٥٢١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتْلَقَ الرُّكْبَانُ . وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ .

قَالَ : فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا قَوْلُهُ : حَاضِرٌ لِبَادٍ ؟ قَالَ : لَا يَكُنْ لَهُ سِمْسَارًا .

والله أعلم قوله : (أخبرني هشام القرطوسي) هو بضم القاف والبدال وإسكان الراء بينهما منسوب إلى القراديس ، قبيلة معروفة . والله أعلم .

باب تحريم بيع الحاضر للبادي

قوله : (نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد) وفي رواية قال طاوس لابن عباس : (ما قوله حاضر لباد ؟ قال : لا يكن له سمساراً) وفي رواية

٢٠ - (١٥٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ . أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ . دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » . غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى : « يَرْزُقُ » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

* * *

٢١ - (١٥٢٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ سَيْرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . قَالَ : نُهِينَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ .

* * *

٢٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسِ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُعَاذٌ . حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ . قَالَ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : نُهِينَا عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ .

(لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزقوا الله بعضهم من بعض) وفي رواية عن أنس : (نهينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباه) . هذه الأحاديث

باب حكم بيع المصراة

٢٣ - (١٥٢٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ . حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا . فَلْيَحْلُبْهَا . فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكَهَا . وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ » .

تتضمن تحريم بيع الحاضر للبادى ، وبه قال الشافعى والأكثر من أصحابنا . والمراد به أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر بمتاع تعم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه ، فيقول له البلدى : اتركه عندى لأبيعه على التدرىج بأعلى . قال أصحابنا : وإنما يحرم بهذه الشروط ، وبشرط أن يكون عالماً بالنهى ، فلو لم يعلم النهى ، أو كان المتاع مما لا يحتاج فى البلد ولا يؤثر فيه لقله ذلك المجلوب لم يحرم . ولو خالف وباع الحاضر للبادى صح البيع مع التحريم . هذا مذهبنا ، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم . وقال بعض المالكية : يفسخ البيع ما لم يفت . وقال عطاء ، ومجاهد ، وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقاً لحديث : « الدين النصيحة » قالوا : وحديث النهى عن بيع الحاضر للبادى منسوخ ، وقال بعضهم : إنه على كراهة التنزيه بمجرد الدعوى .

باب حكم بيع المصراة

قد سبق بيان التصرية وبيان معنى قوله ﷺ : (لا تصروا الإبل والغنم) فى باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه . قوله ﷺ : (من اشترى شاة مصراة فليقلب به فليحلبها فإن رضى حلابها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع تمر)

٢٤ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي) عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ ابْتَاعَ شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا . وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ » .

* * *

٢٥ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ . حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ (يَعْنِي الْعَقَدِيُّ) . حَدَّثَنَا قُرَّةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، لَا سَمْرَاءَ » .

* * *

٢٦ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ . إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا . وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، لَا سَمْرَاءَ » .

* * *

وفي رواية (من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر) وفي رواية (من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء ردها ومعه صاعاً من طعام لا سمراء) وفي رواية

٢٧ - (...) وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ
أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنِ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَمِ فَهُوَ
بِالْخِيَارِ » .

* * *

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ . قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا . وَقَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِقْحَةً مُصْرَاءً أَوْ شَاةً
مُصْرَاءً ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا . إِمَّا هِيَ ، وَإِلَّا فَلْيُرِدْهَا
وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ » .

(من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها وإن شاء ردها
وصاعاً من تمر لا سمراء) وفي رواية (إذا ما أحدكم اشترى لقحة مصراة أو شاة
مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إما هي وإلا فليردها وصاعاً من تمر) .
أما المصراة واشتقاقها فسبق بيانها في الباب المذكور . وأما (اللقحة) :
فبكسر اللام وبفتحها ، وهي الناقة القريبة العهد بالولادة نحو شهرين أو ثلاثة ،
والكسر أفصح ، والجماعة (لِقْح) كقربة وقرب . (والسمراء) بالسين
المهملة ، هي الحنطة . وقد سبق أن التصرية حرام ، وأن في هذه الأحاديث
مع تحريمها يصح البيع ، وأنه يثبت الخيار في سائر البيوع المشتملة على تدليس ،
بأن سود الشعر الجارية الشائبة ، أو جعد شعر السبطة ونحو ذلك . واختلف
أصحابنا في خيار مشتري المصراة هل هو على الفور بعد العلم أو يمتد ثلاثة
أيام ؟ فقول : يمتد ثلاثة أيام لظاهر هذه الأحاديث ، والأصح عندهم أنه على

الفور ، ويحملون التقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في ثلاثة أيام ؛ لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك ، فإنه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول احتتمل كون النقص لعارض من سوء مرعاها في ذلك اليوم أو غير ذلك فإذا استمر كذلك ثلاثة أيام علم أنها مصراة، ثم إذا اختار رد المصراة بعد أن حلها ردها وضاعاً من تمر ، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً ، سواء كانت ناقة أو شاة أو بقرة . هذا مذهبننا ، وبه قال مالك ، والليث ، وابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ، وأبو ثور ، وفقهاء المحدثين ، وهو الصحيح الموافق للسنة . وقال بعض أصحابنا : يرد من قوت البلد ولا يختص بالتمر . قال أبو حنيفة ، وطائفة من أهل العراق ، وبعض المالكية ، ومالك في رواية غريبة عنه : يردها ولا يرد صاعاً من تمر ؛ لأن الأصل أنه إذا أتلف شيئاً لغيره رد مثله إن كان مثلياً وإلا فقيمته ، وأما جنس آخر من العروض فخلاف الأصول . وأجاب الجمهور عن هذا بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول . وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر فلأنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت فاستمر حكم الشرع على ذلك ، وإنما لم يجب مثله ولا قيمته بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حدّاً يرجع إليه ، ويزول به التخاصم ، وكان حريصاً على رفع الخصام والمنع من كل ما هو سبب له . وقد يقع بيع المصراة في البوادي والقرى وفي مواضع لا يوجد من يعرف القيمة ويعتمد قوله فيها ، وقد يتلف اللبن ، ويتنازعون في قلته وكثرته وفي عينه ، فجعل الشرع لهم ضابطاً لا نزاع معه وهو صاع تمر . ونظير هذا الدية فإنها مائة بعير ، ولا يختلف باختلاف حال القتل قطعاً للنزاع . ومثله الغرة في الجناية على الجنين ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، تام الخلق أو ناقصه ، جميلاً كان أو قبيحاً . ومثله الجبران في الزكاة بين الشيعة جعله الشرع شاتين أو عشرين درهماً قطعاً للنزاع ، سواء كان التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً . وقد ذكر الخطابي وآخرون

باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

٢٩ - (١٥٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ (وَهُوَ الثَّوْرِيُّ) . كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

نحو هذا المعنى . والله أعلم . فإن قيل : كيف يلزم المشتري رد عوض اللبنة مع أن الخراج بالضمان ، وأن من اشترى شيئاً معيناً ثم علم العيب فرد به لا يلزمه رد الغلة والأكساب الحاصلة في يده ؟ فالجواب أن اللبنة ليس من الغلة الحاصلة في يد المشتري ، بل كان موجوداً عند البائع وفي حالة العقد ، ووقع العقد عليه وعلى الشاة جميعاً ، فهما مبيعان بثمن واحد ، وتعذر رد اللبنة لاختلافه بما حدث في ملك المشتري ، فوجب رد عوضه . والله أعلم .

باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

قوله ﷺ : (من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس :

٣٠ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ الْأَخْرَانِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنِ ابْتِئَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ » .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ .

* * *

٣١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْأَخْرَانِ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ) عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنِ ابْتِئَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ » .

فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : لِمَ ؟ فَقَالَ : أَلَا تَرَاهُمْ يَتَّبَاعُونَ بِالذَّهَبِ ، وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ ؟

وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ : مُرْجَأٌ .

* * *

وأحسب كل شيء مثله (وفي رواية (حتى يقبضه) وفي رواية (من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله فقلت لابن عباس : لم ؟ قال : ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ) وفي رواية ابن عمر قال : (كنا في زمان رسول الله

٣٢ - (١٥٢٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ . حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنِ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

* * *

٣٣ - (١٥٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ . فَيَبِيعُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ . إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ . قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ .

* * *

٣٤ - (١٥٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنِ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

* * *

ﷺ نبتاع الطعام فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه (وفي رواية) كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً فهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه) وفي رواية عن

(١٥٢٧) قَالَ : وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا .
فَنَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ ، حَتَّى نُنْقِلَهُ مِنْ مَكَانِهِ .

* * *

٣٥ - (١٥٢٦) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
وَهْبٍ . حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ
وَيَقْبِضَهُ » .

* * *

٣٦ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ (قَالَ
يَحْيَى : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ . وَقَالَ عَلِيُّ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ)
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ » .

* * *

٣٧ - (١٥٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛
أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا
جِزَافًا ، أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحْوِلُوهُ .

ابن عمر (أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً
أن يبيعوه في مكانه حتى يحولوه) وفي رواية (رأيت الناس في عهد رسول الله

٣٨ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى . حدثنا ابن وهب .
 أخبرني يونس عن ابن شهاب . أخبرني سالم بن عبد الله ؛ أن أباه
 قال : قد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ ، إذا ابتاعوا الطعام
 جزافاً ، يضربون في أن يبيعوه في مكانهم . وذلك حتى يؤووه
 إلى رحالهم .

ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافاً يضربون أن يبيعوه في مكانهم ذلك حتى يؤووه
 إلى رحالهم) . قوله : (مرجأ) أى مؤخرأ ، ويجوز همزه وترك همزه .
 و (الجزاف) بكسر الجيم وضمها وفتحها ثلاث لغات ، الكسر أفصح وأشهر ،
 وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير . وفي الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً ،
 وهو مذهب الشافعى . قال الشافعى وأصحابه : بيع الصبرة من الحنطة والتمر
 وغيرهما جزافاً صحيح ، وليس بحرام ، وهل هو مكروه ؟ فيه قولان للشافعى
 أصحهما : مكروه كراهة تنزيه . والثانى : ليس بمكروه . قالوا : والبيع بصبرة
 الدراهم جزافاً حكمه كذلك . ونقل أصحابنا عن مالك أنه لا يصح البيع إذا
 كان بائع الصبرة جزافاً يعلم قدرها . وفي هذه الأحاديث النهى عن بيع المبيع
 حتى يقبضه البائع ، واختلف العلماء فى ذلك ، فقال الشافعى : لا يصح بيع
 المبيع قبل قبضه سواء كان طعاماً أو عقاراً أو منقولاً أو نقداً أو غيره . وقال
 عثمان البتى : يجوز فى كل مبيع . وقال أبو حنيفة : لا يجوز فى كل شئ إلا
 العقار . وقال مالك : لا يجوز فى الطعام ويجوز فيما سواه ، ووافقه كثيرون .
 وقال آخرون : لا يجوز فى المكيل والموزون ، ويجوز فيما سواهما . أما مذهب
 عثمان البتى فحكاه المازرى والقاضى ، ولم يحكه الأكترون ، بل نقلوا الإجماع
 على بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه ، قالوا : وإنما الخلاف فيما سواه فهو
 شاذ متروك . والله أعلم . قوله : (كانوا يضربون إذا باعوه) يعنى قبل قبضه ،
 هذا دليل على أن ولى الأمر يعزر من تعاطى بيعاً فاسداً ، ويعزره بالضرب وغيره

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ
أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جَزَافًا ، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ .

* * *

٣٩ - (١٥٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ
وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ
عُثْمَانَ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنِ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا
يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ » .

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ : « مَنِ ابْتَاعَ » .

* * *

٤٠ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ . حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ
قَالَ لِمَرْوَانَ : أَحَلَلْتَ بَيْعَ الرَّبَا . فَقَالَ مَرْوَانُ : مَا فَعَلْتُ . فَقَالَ
أَبُو هُرَيْرَةَ : أَحَلَلْتَ بَيْعَ الصِّكَاكِ . وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ

مما يراه من العقوبات في البدن على ما تقرر في كتب الفقه . قوله : (قال أبو
هريرة لمروان أحلت بيع الصكاك وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام
حتى يستوفى فخطب مروان الناس فنهى عن بيعها) (الصكاك) جمع
(صك) ، وهو الورقة المكتوبة بدين ، ويجمع أيضاً على (صكوك) . والمراد
هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه ، بأن يكتب فيه للإنسان

يَبِعُ الطَّعَامَ حَتَّى يُسْتَوْفَى . قَالَ : فَخَطَبَ مَرَّوَانَ النَّاسَ ، فَهَيَّ
عَنْ يَبِيعَهَا .

قَالَ سُلَيْمَانُ : فَنَظَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ .

* * *

٤١ - (١٥٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا رَوْحٌ .
حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا ، فَلَا تَبِعْهُ
حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ » .

كذا وكذا من طعام أو غيره ، فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه .
وقد اختلف العلماء في ذلك والأصح عند أصحابنا وغيرهم جواز بيعها .
والثاني : منعها . فمن منعها أخذ بظاهر قول أبي هريرة وبمجته . ومن أجازها
تأول قضية أبي هريرة على أن المشتري ممن خرج له الصك باعه لثالث قبل
أن يقبضه المشتري ، فكان النهي عن البيع الثاني لا عن الأول ؛ لأن الذي
خرجت له مالك لذلك ملكاً مستقراً ، وليس هو بمشتر فلا يمتنع بيعه قبل
القبض ، كما لا يمتنع بيعه ما ورثه قبل قبضه . قال القاضي عياض بعد أن تأوله
على نحو ما ذكرته : وكانوا يتبايعونها ثم يبيعها المشترون قبل قبضها ، فنها عن
ذلك ، قال : فبلغ عمر بن الخطاب فردة عليه وقال : لا تبع طعاماً ابتعته حتى
تستوفيه . انتهى . هذا تمام الحديث في الموطأ ، وكذا جاء الحديث مفسراً في
الموطأ (أن صكوكاً خرجت للناس في زمن مروان بطعام ، فتبايع الناس تلك
الصكوك قبل أن يستوفوها) وفي الموطأ ما هو أبين من هذا وهو أن حكيم
ابن حزام ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب رضى الله عنه فباع حكيم
الطعام الذى اشتراه قبل قبضه . والله أعلم .

باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

٤٢ - (١٥٣٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ ؛ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ ، لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا ، بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ : مِنَ التَّمْرِ . فِي آخِرِ الْحَدِيثِ .

*
* *

باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

قوله : (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر) هذا تصريح بتحريم بيع بالتمر حتى يعلم الممثلة . قال العلماء : لأن الجهل بالمائلة في هذا الباب كحقيقة المفاضلة لقوله ﷺ (إلا سواء بسواء) ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل . وحكم الحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، وسائر الربويات إذا بيع بعضها ببعض حكم بيع التمر بالتمر . والله أعلم .

باب (١٠) ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

٤٣ - (١٥٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْبَيْعَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا . إِلَّا يَبِّعَ الْخِيَارِ » .

* * *

باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

قوله ﷺ : (البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار) هذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبدانهما ، وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . ممن قال به على بن أبي طالب ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وأبو بركة الأسلمي وطاوس ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وشريح القاضي ، والحسن البصرى ، والشعبي ، والزهرى ، والأوزاعي ، وابن أبي ذئب ، وسفيان بن عيينة ، والشافعى ، وابن المبارك ، وعلى بن المدينى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، والبخارى ، وسائر المحدثين ، وآخرون . وقال أبو حنيفة ومالك : ولا يثبت خيار المجلس بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول ، وبه قال ربيعة ، وحكى عن النخعى ، وهو رواية عن الثورى . وهذه الأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء ، وليس لهم عنها جواب صحيح . والصواب ثبوته كما قاله الجمهور . والله أعلم . وأما قوله ﷺ : (إلا بيع الخيار) ففيه ثلاثة أقوال ذكرها أصحابنا وغيرهم من العلماء أصحها : أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس ،

(...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . قَالَا :
 حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . كُلُّهُمْ
 عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح
 وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ .
 ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ (وَهُوَ ابْنُ

وتقديره : ثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس . ويختارا إمضاء
 البيع فيلزم البيع بنفس التخير ، ولا يدوم إلى المفارقة . والقول الثاني : أن معناه
 إلا يبعأ شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دونها ، فلا ينقض الخيار فيه
 بالمفارقة ، بل يبقى حتى تنقضى المدة المشروطة . والثالث : معناه إلا يبعأ شرط
 فيه أن لا خيار لهما في المجلس ، فيلزم البيع بنفس البيع ، ولا يكون فيه خيار .
 وهذا تأويل من يصحح البيع على هذا الوجه ، والأصح عند أصحابنا بطلانه
 بهذا الشرط . فهذا تنقيح الخلاف في تفسير هذا الحديث . واتفق أصحابنا على
 ترجيح القول الأول ، وهو المنصوص للشافعي ونقلوه عنه ، وأبطل كثير منهم
 سواه وغلطوا قائله . وممن رجحه من المحدثين البيهقي ، ثم بسط دلائله وبين
 ضعف ما يعارضها ، ثم قال : وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الأثر المنقول
 عن عمر رضي الله عنه : البيع صفقة أو خيار ، وأن البيع لا يجوز فيه شرط
 قطع الخيار ، وأن المراد ببيع الخيار التخير بعد البيع ، أو بيع شرط فيه
 الخيار ثلاثة أيام ، ثم قال : والصحيح أن المراد التخير بعد البيع ؛ لأن نافعا
 ربما عبر عنه ببيع الخيار وربما فسره به . وممن قال بتصحيح هذا أبو عيسى
 الترمذي ، ونقل ابن المنذر في الإشراق هذا التفسير عن الثوري ، والأوزاعي ،
 وابن عيينة ، وعبيد الله بن الحسن العنبري ، والشافعي ، وإسحق بن

زَيْدٍ) . جَمِيعًا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ . أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ . كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ .

* * *

٤٤ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، وَكَانَا جَمِيعًا ، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ . فَإِنْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ . وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ » .

* * *

٤٥ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ . كِلَاهُمَا

راهويه . والله أعلم . قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع) ومعنى (أو يخير أحدهما الآخر) أن يقول له : اختر إمضاء البيع ، فإذا اختار وجب البيع ، أي لزم وانبرم ، فإن خير أحدهما الآخر فسكت لم ينقطع خيار الساكت ، وفي انقطاع خيار الفائل وجهان لأصحابنا أحدهما : الانقطاع

عَنْ سُفْيَانَ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ .
 قَالَ : أَمَلَى عَلِيَّ نَافِعٌ ؛ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا . أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ . فَإِذَا كَانَ
 بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ ، فَقَدْ وَجَبَ » .

زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ نَافِعٌ : فَكَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا
 فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقِيلَهُ ، قَامَ فَمَشَى هَنِيئَةً ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ .

* * *

٤٦ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ
 وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ :
 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ
 عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ بَيْعٍ لَا يَبْعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى
 يَتَفَرَّقَا . إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ » .

*
* *

لظاهر لفظ الحديث . قوله : (فكان ابن عمر إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقيله
 قام فمشى هنية ثم رجع) هكذا هو في بعض الأصول (هنية) بتشديد الياء
 غير مهموز ، وفي بعضها (هنية) بتخفيف الياء وزيادة هاء ، أى شيئاً يسيراً .
 وقوله : (فأراد أن لا يقيله) أى لا يفسخ البيع . وفي هذا دليل على أن التفرق
 بالأبدان كما فسره ابن عمر الراوى ، وفيه رد على تأويل من تأول التفرق على
 أنه التفرق بالقول وهو لفظ البيع . قوله ﷺ : (كل بيعين لا بيع بينهما حتى

(١١) باب الصدق في البيع والبيان

٤٧ - (١٥٣٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا . فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورِكْ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا . وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ . قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ . قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ : وَوُلِدَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ . وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً .

*

* *

يتفرقا) أى ليس بينهما بيع لازم قوله ﷺ : (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما) أى بين كل واحد لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من عيب ونحوه فى السلعة والثمن ، وصدق فى ذلك وفى الإخبار بالثمن وما يتعلق بالعوضين . ومعنى (محقت بركة بيعهما) أى ذهب بركته وهى زيادته ونماؤه .

باب من يخدع في البيع

٤٨ - (١٥٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ
 وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ
 الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ
 سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي
 الْبُيُوعِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ : لَا خِلَابَةَ » .
 فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ : لَا خِلَابَةَ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . حَدَّثَنَا
 سُفْيَانٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .
 حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ،
 مِثْلَهُ . وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا : فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ : لَا خِلَابَةَ .

*

* *

باب من يخدع في البيع

قوله : (ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال رسول الله
 ﷺ : من بايعت فقل لا خلابة وكان إذا بايع يقول لا خيابة) أما قوله ﷺ :
 (فقل لا خلابة) هو بخاء معجمة مكسورة وتخفيف اللام وبالباء الموحدة وقوله
 (وكان إذا بايع قال لا خيابة) هو بياء مثناة تحت بدل اللام ، هكذا هو

في النسخ . قال القاضي : ورواه بعضهم (لا خيانة) بالنون ، قال : وهو تصحيف ، قال : ووقع في بعض الروايات في غير مسلم (خذابة) بالذال المعجمة ، والصواب الأول ، وكان الرجل ألثغ ، فكان يقولها هكذا ، ولا يمكنه أن يقول (لا خلابة) ومعنى (لا خلابة) لا خديعة ، أى لا تحمل خديعتى ، أو لا يلزمنى خديعتك . وهذا الرجل هو حبان بفتح الحاء وبالباء الموحدة ابن منقذ بن عمرو الأنصارى والد يحيى وواسع بن حبان ، شهدا أحداً . وقيل : بل هو والده منقذ بن عمرو ، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة ، وكان قد شج في بعض مغازيه مع النبي ﷺ في بعض الحصون بحجر فأصابته في رأسه مأمومة فتغير بها لسانه وعقله ، لكن لم يخرج عن التمييز . وذكر الدارقطنى أنه كان ضريراً ، وقد جاء في رواية ليست بثابتة أن النبي ﷺ جعل له مع هذا القول الخيار ثلاثة أيام في كل سلعة يتاعها . واختلف العلماء في هذا الحديث فجعله بعضهم خاصاً في حقه ، وأن المغابنة بين المتبايعين لازمة لا خيار للمغبون بسببها ، سواء قلّت أم كثرت . وهذا مذهب الشافعى ، وأبى حنيفة وآخرين ، وهى أصح الروايتين عن مالك ، والثورى . وقال البغداديون من المالكية : للمغبون الخيار لهذا الحديث ، بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة ، فإن كان دونه فلا . والصحيح الأول ؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار ، وإنما قال له (قل لا خلابة) أى لا خديعة ، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار ، ولأنه لو ثبت أو أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم ، فلا ينفذ منه إلى غيره إلا بدليل . والله أعلم .

(١٣) باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

٤٩ - (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهَا . نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

* * *

٥٠ - (١٥٣٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُو . وَعَنِ السَّنْبِلِ حَتَّى يَبْيِضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ . نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ .

* * *

باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

فيه : (عن ابن عمر رضی الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع) وفي رواية (نهى عن بيع النخل حتى تزهو وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة) وفي رواية (لا تبتاعوا الثمر

حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة قال يبدو صلاحه حمرة وصفرتة) وفي رواية (قيل لابن عمر ما صلاحه ؟ قال تذهب عاهته) وفي رواية (نهى عن بيع الثمر حتى يطيب) وفي رواية (نهى عن بيع النخل حتى يأكل منه أو يؤكل وحتى يوزن فقلت : ما يوزن ؟ فقال رجل عنده - يعنى عند ابن عباس - حتى يحزر) أما ألفاظ الباب فمعنى (يبدو) يظهر ، وهو بلا همز ومما ينبغى أن ينبه عليه أن يقع فى كثير من كتب المحدثين وغيرهم (حتى يبدو) بالألف فى الخط ، وهو خطأ ، والصواب حذفها فى مثل هذا للناسب ، وإنما اختلفوا فى إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل زيد يبدو ، والاختيار حذفها أيضاً ، ويقع مثله فى (حتى يزهو) وصوابه حذف الألف كما ذكر . قوله : (يزهو) هو بفتح الياء ، كذا ضبطوه ، وهو صحيح كما سنذكره إن شاء الله تعالى . قال ابن الأعرابى : يقال زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته ، وأزهى يزهى إذا احمر أو اصفر . وقال الأصمعى : لا يقال فى النخل (أزهى) إنما يقال (زها) ، وحكماهما أبو زيد لغتين ، وقال الخليل : أزهى النخل بدا صلاحه ، وقال الخطابى : هكذا يروى (حتى يزهو) قال : والصواب فى العربية (حتى يزهى) والإزهاء فى الثمر أن يحمر أو يصفر ، وذلك علامة الصلاح فيها ، ودليل خلاصها من الآفة . قال ابن الأثير : منهم من أنكر (يزهى) كما أن منهم من أنكر (يزهو) وقال الجوهرى : الزهو بفتح الزاى ، وأهل الحجاز يقولون بضمها ، وهو البسر الملون ، يقال إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة فى النخل فقد ظهر فيه الزهو ، وقد زها النخل زهواً ، وأزهى لغة . فهذه أقوال أهل العلم فيه ، ويحصل من مجموعها جواز ذلك كله ، فالزيادة من الثقة مقبولة ، ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبلناه إذا كان ثقة . قوله : (وعن السنبل حتى يبيض) معناه يشتد حبه ، وهو بدو صلاحه . قوله : (ويأمن العاهة) هى الآفة تصيب الزرع أو الثمر ونحوه ففسده . قوله : (حدثنا

٥١ - (١٥٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَدُودَ صَلَاحُهُ وَتَذَهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ » .
قَالَ : يَدُودَ صَلَاحُهُ ، حُمْرَتُهُ وَصُفْرَتُهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . وَابْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَا :
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ يَحْيَى ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، حَتَّى يَدُودَ
صَلَاحُهُ . لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ . أَخْبَرَنَا
الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ
عَبْدِ الْوَهَّابِ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ .
حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .
بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ .

* * *

٥٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ
وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ :

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ : فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ : مَا صَلَاحُهُ ؟ قَالَ : تَذَهَبُ عَاقِبَتُهُ .

* * *

٥٣ - (١٥٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : نَهَى (أَوْ نَهَانَا) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ .

* * *

يحيى بن يحيى أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر رحدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا أبو الزبير عن جابر (فقله أولاً) (عن جابر) كان ينبغي على مقتضى عادته وقاعدة غيره حذفه في الطريق الأول ، ويقتصر على أبي الزبير لحصول الغرض به ، لكنه أراد زيادة البيان والإيضاح ، وقد سبق بيان مثل

٥٤ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا رَوْحٌ . قَالَ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمْرِ حَتَّى يَيْدُو صِلَاحَهُ .

* * *

٥٥ - (١٥٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو بْنِ مَرَّةَ ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ . قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ ؟ فَقَالَ :

هذا غير مرة . قوله : (حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي حدثنا أبو عاصم ح وحدثنا محمد بن حاتم واللفظ له قال حدثنا روح قال أنبأنا زكريا بن إسحاق حدثنا عمرو بن دينار) هكذا يوجد في النسخ هذا وأمثاله ، فينبغي أن يقرأ القارىء بعد روح قال حدثنا زكريا ؛ لأن أبا عاصم وروحا يرويان عن زكريا ، فلو قال القارىء قال أنبأنا زكريا كان خطأ ؛ لأنه يكون محدثاً عن روح وحده وتاركاً لطريق أبي عاصم ، ومثل هذا مما يغفل عنه ، فنبهت عليه ليتفطن لأشباهه ، وينبغي أن يكتب هذا في الكتاب فيقال : (قال حدثنا زكرياء) وإن كانوا يحذفون لفظه قال إذا كان المحدث عنه واحداً ؛ لأنه لا يلبس ، بخلاف هذا . فإن قال قائل : يجوز أن يقال هنا (قال حدثنا زكريا) ويكون المراد (قال روح) ويدل عليه أنه قال : واللفظ له قلنا : هذا محتمل ولكن الظاهر المختار ما ذكرناه أولاً ؛ لأنه أكثر فائدة لئلا يكون تاركاً لرواية أبي عاصم . والله أعلم . قوله : (عن أبي البختري) وهو بفتح الباء الموحدة وإسكان الخاء المعجمة وفتح التاء المثناة فوق ، واسمه سعيد بن عمران ، ويقال

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ .
وَحَتَّى يُوزَنَ . قَالَ : فَقُلْتُ : مَا يُوزَنُ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ : حَتَّى
يَحْزَرَ .

* * *

٥٦ - (١٥٣٨) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . حَدَّثَنَا

ابن أبي عمران ، ويقال ابن فيروز الكوفي الطائي مولاهم . قال هلال بن حيان :
بالمعجمة وبالموحدة ، كان من أفاضل أهل الكوفة . وقال حبيب بن
أبي ثابت الإمام الجليل : اجتمعت أنا وسعيد بن جبير وأبو البختري ، وكان
أبو البختري أعلمنا وأفقهنا ، قتل بالجمام سنة ثلاث وثمانين . وقال ابن معين
وأبو حاتم وأبو زرعة : ثقة . وإنما ذكرت ما ذكرت فيه لأن الحاكم أبا أحمد
قال في كتابه الأسماء والكنى : أن أبا البختري هذا ليس قويا عندهم ، ولا يقبل
قول الحاكم ؛ لأنه جرح غير مفسر ، والجرح إذا لم يفسر لا يقبل ، وقد نص
جماعات على أنه ثقة ، وقد سبق بيان هذه القاعدة في أول الكتاب . والله أعلم .
قوله : (سألت ابن عباس عن بيع النخل فقال نهى رسول الله ﷺ عن بيع
النخل حتى يأكل منه أو يؤكل منه وحتى يوزن فقلت ما يوزن ؟ فقال
رجل عنده : حتى يحزر) وأما قوله : (يأكل أو يؤكل) فمعناه حتى يصلح
لأن يؤكل في الجملة ، وليس المراد كمال أكله ، بل ما ذكرناه ، وذلك يكون
عند بدو الصلاح . وأما تفسيره يوزن يحزر فظاهر ؛ لأن (الحزر) طريق
إلى معرفة قدره ، وكذا الوزن . وقوله : (حتى يحزر) هو بتقديم الزاى على
الراء ، أى يخز ، ووقع في بعض الأصول بتقديم الراء وهو تصحيف ، وإن
كان يمكن تأويله لو صح . والله أعلم . وهذا التفسير عند العلماء أو بعضهم
في معنى المضاف إلى ابن عباس ؛ لأنه أقر قائله عليه ولم ينكره ، وتقريره

مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
 قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَبْتَاعُوا التَّمَارَ حَتَّى يَبْدُو
 صَلَاحُهَا » .

* * *

٥٧ - (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ
 عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ
 لَهُمَا) قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ

كقوله . والله أعلم . قوله : (عن ابن أبي نعم) هو بإسكان العين بلا ياء
 بعدها ، واسمه دكين بن الفضل ، وشروح مسلم كلها ساكنة عنه . أما أحكام
 الباب فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالإجماع قال
 أصحابنا : ولو شرط القطع ثم لم يقطع فالبيع صحيح ، ويلزمه البائع بالقطع ،
 فإن تراضيا على إبقائه جاز . وإن باعها بشرط التبقية فالبيع باطل بالإجماع ؛
 لأنه ربما تلفت الثمرة قبل إدراكها فيكون البائع قد أكل مال أخيه بالباطل كما
 جاءت به الأحاديث ، وأما إذا شرط القطع فقد انتفى هذا الضرر . وإن باعها
 مطلقاً بلا شرط فمذهبنا ومذهب العلماء أن البيع باطل لإطلاق هذه
 الأحاديث ، وإنما صححناه بشرط القطع للإجماع ، فخصصنا الأحاديث
 بالإجماع فيما إذا شرط القطع ، ولأن العادة في الثمار الإبقاء فصار كالمشروط .
 وأما إذا بيعت الثمرة بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها مطلقاً وبشرط القطع
 وبشرط التبقية ، لمفهوم هذه الأحاديث ، ولأن ما بعد الغاية يخالف ما قبلها
 إذا لم يكن من جنسها ، ولأن الغالب فيها السلامة ، بخلاف ما قبل الصلاح ،
 ثم إذا بيعت بشرط التبقية أو مطلقاً يلزم البائع بسقيتها إلى أوان الجذاذ ؛ لأن
 ذلك هو العادة فيها . هذا مذهبنا ، وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة : يجب

عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ . وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ .

* * *

(١٥٣٩) قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ : أَنَّ تُبَاعَ .

* * *

شرط القطع . والله أعلم . قوله : (وعن السنبل حتى يبيض) فيه دليل لمذهب مالك والكوفيين وأكثر العلماء أنه يجوز بيع السنبل المشتد . وأما مذهبا ففيه تفصيل فإن كان السنبل شعيراً أو ذرة أو ما في معناهما مما ترى حياته جاز بيعه . وإن كان حنطة ونحوها مما تستر حياته بالقشور التي تزال بالدياس ففيه قولان للشافعي رضي الله عنه الجديد : أنه لا يصح ، وهو أصح قوليه . والقديم : أنه يصح . وأما قبل الاشتداد فلا يصح بيع الزرع إلا بشرط القطع كما ذكرنا . وإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط جاز تبعاً للأرض ، وكذا الثمر قبل بدو الصلاح إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً . وهكذا حكم البقول في الأرض لا يجوز بيعها في الأرض دون الأرض إلا بشرط القطع ، وكذا لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه . وفروع المسألة كثيرة ، وقد نقحت مقاصدها في روضة الطالبين وشرح المهذب ، وجمعت فيها جملاً مستكثرات . وبالله التوفيق . قوله في الحديث : (نهى البائع والمشتري) أما البائع فلائنه يريد أكل المال بالباطل ، وأما المشتري فلائنه يوافق على حرام ، ولأنه يضيع ماله وقد نهى عن إضاعة المال .

٥٨ - (١٥٣٨) وحدثني أبو الطاهرٍ وحرملة (واللفظ لحرملة) قال: أخبرنا ابن وهب. أخبرني يونس عن ابن شهاب. حدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن؛ أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تبتاعوا التمر حتى يئدو صلاحه. ولا تبتاعوا التمر بالتمر ».

قال ابن شهاب: وحدثني سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، عن النبي ﷺ، مثله، سواءً.

*

**

(١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

٥٩ - (١٥٣٩) وحدثني محمد بن رافع. حدثنا حجين بن المثنى. حدثنا الليث عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزبنة والمحاقلة. والمزبنة أن يباع ثمر النخل بالتمر. والمحاقلة أن يباع الزرع بالقمح. واستكرأ الأرض بالقمح.

قال: وأخبرني سالم بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: « لا تبتاعوا التمر حتى يئدو صلاحه. ولا تبتاعوا التمر بالتمر ».

وقال سالم: أخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت، عن رسول الله ﷺ؛ أنه رخص بعد ذلك في بيع العريّة بالرطب أو بالتمر. ولم يرخص في غير ذلك.

٦٠ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخِرْصِهَا مِنْ التَّمْرِ .

* * *

٦١ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ . أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ ؛ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخِرْصِهَا تَمْرًا . يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا .

* * *

باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

فيه حديث ابن عمر رضى الله عنهما : (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر ورخص في بيع العرايا) وفي رواية (رخص في بيع العرية بالرطب أو التمر ولم يرخص في غير ذلك) وفي رواية (رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من التمر) وبقاى روايات الباب بمعناه ، وفيها ذكر المحاقلة والمزابنة وكراء الأرض ، وهذا تؤخره إلى بابيه . وأما ألفاظ الباب فقوله : (وعن بيع التمر بالتمر) وفي رواية (لا تبتاعوا التمر بالتمر) هما في الروايتين الأول التمر بالثناء المثلثة ، والثانى التمر بالثناء ، ومعناه الرطب بالتمر ، وليس المراد كل الثمار بالثناء ، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر . قوله : (حدثنا حجيين) هو بضم الحاء وآخره نون . قوله : (رخص في بيع العرية بخرصها من التمر) هو بفتح الحاء ، وكسرهما الفتح أشهر ، ومعناه بقدر ما فيها إذا صار تمرًا ، فمن فتح قال هو مصدر أى اسم للفعل ، ومن كسر قال هو اسم للشئ المخروص . قوله : (عن

(...) وحدثناه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ .
 قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، بِهَذَا
 الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

* * *

٦٢ - (...) وحدثناه يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ
 يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَالْعَرِيَّةُ النَّخْلَةُ
 تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ فَيَبِيعُونَهَا بِخِرْصِهَا تَمْرًا .

* * *

٦٣ - (...) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ . حَدَّثَنَا
 اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ .
 حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ
 بِخِرْصِهَا تَمْرًا .

قَالَ يَحْيَى : الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخْلَاتِ لِطَعَامِ أَهْلِهِ
 رُطْبًا ، بِخِرْصِهَا تَمْرًا .

* * *

٦٤ - (...) وحدثنا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ .
 حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخِرْصِهَا كَيْلًا .

* * *

٦٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : أَنَّ تُوخَدَ بَخَرَصَهَا .

* * *

٦٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا
حَمَّادٌ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . كِلَاهُمَا عَنْ
أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي
بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرَصِهَا .

* * *

٦٧ - (١٥٤٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ . حَدَّثَنَا
سُلَيْمَانَ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) ، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) ، عَنْ
بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ
دَارِهِمْ . مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ

بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل
ابن أبي حثمة) أما بشير فبضم الموحدة وفتح الشين ، وأما يسار فبالمثناة تحت
والسين مهملة ، وهو بشير بن يسار المدني الأنصاري الحارثي مولاهم ، قال
يحيى بن معين : ليس هو بأخي سليمان بن يسار . وقال محمد بن سعد : كان
شيخاً كبيراً فقيهاً قد أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان قليل
الحديث . وقوله : (من أهل دارهم) يعني بنى حارثة ، والمراد بالدار المحلة .
وقوله : (عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ) أى جماعة منهم ، ثم ذكر
بعضهم فقال : منهم سهل بن أبي حثمة ، والبعض يطلق على القليل والكثير ،

يَبِّعُ الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ . وَقَالَ : « ذَلِكَ الرَّبَا ، تِلْكَ الْمَزَابِنَةُ » إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي يَبِّعِ الْعَرِيَّةِ . النَّحْلَةَ وَالنَّحْلَتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرَصِهَا تَمْرًا . يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا .

وحثمة بفتح الحاء المهملة وإسكان التاء المثناة ، واسم أوى حثمة عبد الله ابن ساعدة ، وقيل : عامر بن ساعدة . وكنية سهل أبو يحيى ، وقيل : أبو محمد ، توفي النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين . قوله في هذا الإسناد : (حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى هو ابن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أوى حثمة) في هذا الإسناد أنواع من معارف علم الإسناد وطرقه منها : أنه إسناد كله مدنيون ، وهذا نادر في صحيح مسلم ، بخلاف الكوفيين والبصريين ، فإنه كثير قدمناه في مواضع كثيرة من أوائل هذا الكتاب وبعدها بيانه . ومنها : أن فيه ثلاثة أنصاريين مدنيين بعضهم عن بعض ، وهذا نادر جدًا ، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري وبشير ، وسهل . ومنها : قوله (سليمان يعني ابن بلال) وقوله : (يحيى وهو ابن سعيد) وقد قدمنا في الفصول التي في أول الكتاب وبعدها بيان فائدة قوله : (يعني) وقوله : (وهو) وأن المراد أنه لم يقع في الرواية بيان نسبهما ، بل اقتصر الراوى على قوله : (سليمان ويحيى) ، فأراد مسلم بيانه ، ولا يجوز أن يقول : سليمان ابن بلال ، فإنه يزيد على ما سمعه من شيخه ، فقال : يعني ابن بلال ، فحصل البيان من غير زيادة منسوبة إلى شيخه . ومنها : ما يتعلق بضبط الأسماء والأنساب ، وهو بشير بن يسار وقد بيناه ، والقعنبي وهو منسوب إلى جده ، وهو عبد الله بن مسلمة بن قعنب . ومنها : أن فيه رواية تابعى عن تابعى ، وهو يحيى عن بشير ، وهذا وإن كان نظائره في الحديث كثيرة فهو من معارفهم . ومنها : قوله : (عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ منهم سهل

٦٨ - (...) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا
ابْنُ رُمَحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ،
عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخِرْصِهَا تَمْرًا .

* * *

٦٩ - (...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ . جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ
يَقُولُ : أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مِنْ أَهْلِ دَارِهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى . فَذَكَرَ بِمِثْلِ
حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى . غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى
جَعَلَا (مَكَانَ الرَّبَا) الزَّيْبِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : الرَّبَا .

* * *

ابن أبي حثمة) فيه أنه يجوز إذا سمع من جماعة ثقات جاز أن يحذف بعضهم
ويروى عن بعض ، وقد تقدم بيان هذا وتفصيله مبسوطاً في الفصول . والله
أعلم . قوله : (فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال) الذاهر هو الثقفى الذى
هو فى درجة سليمان بن بلال ، وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهراً لأنه قد يغلط
فيه ، بل قد غلط فيه . قوله : (غير أن إسحاق وابن مثنى جعلوا مكان الربا
الزبن ، وقال ابن أبى عمر : الربا) يعنى أن ابن أبى عمر رفيق إسحاق وابن مثنى
قال فى روايته (ذلك الربا) كما سبق فى رواية سليمان بن بلال ، وأما إسحاق
وابن مثنى فقالا : (ذلك الزبن) وهو بفتح الزاى وإسكان الموحدة وبعدها
نون ، وأصل الزبن الدفع ، ويسمى هذا العقد مزابنة ، لأنهم يتدافعون فى

(...) وحدثناه عمرو التَّاقِدُ وابنُ نُمَيْرٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . نَحْوَ حَدِيثِهِمْ .

* * *

٧٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ . قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ . حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ ؛ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ حَدَّثَاهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ . الثَّمَرِ بِالثَّمْرِ . إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا . فَإِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُمْ .

* * *

٧١ - (١٥٤١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ . حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) . قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصِينِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ (مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ (يَشْكُ دَاوُدُ

مخاصمتهم بسببه لكثرة الغرر والخطر . قوله : (مولى بنى حارثة) بالحاء . قوله : (عن أبى سفيان مولى ابن أبى أحمد) قال الحاكم أبو أحمد : أبو سفيان هذا ممن لا يعرف اسمه ، قال : ويقال مولى أبى أحمد ، وابن أبى أحمد ، هو مولى لبنى عبد الأشهل ، يقال : كان له انقطاع إلى ابن أبى أحمد بن جحش فنسب إلى ولائهم ، وهو مدنى ثقة قوله : (خمسة أوسق) هى جمع (وسق)

قَالَ : خَمْسَةٌ أَوْ دُونَ خَمْسَةٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

* * *

٧٢ - (١٥٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ . وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ الثَّمْرِ بِالثَّمْرِ كَيْلًا . وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّرْبِيبِ كَيْلًا .

* * *

٧٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ ، بَيْعِ ثَمْرِ النَّخْلِ بِالثَّمْرِ كَيْلًا ، وَبَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّرْبِيبِ كَيْلًا ، وَبَيْعِ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا .

* * *

بفتح الواو ويقال بكسرهما ، والفتح أفصح . ويقال في الجمع أيضاً (أو ساق) و (وسوق) قال الهروي : كل شيء حملته فقد وسقته . وقال غيره : الوسق ضم الشيء بعضه إلى بعض . وأما قدر الوسق فهو ستون صاعاً ، والصاع خمسة أرتال وثلث بالبغدادي . وأما (العرايا) فواحدتها (عرية) بتشديد الياء ، كمطية ومطايا ، وضحية وضحايا ، مشتقة من التعرى وهو التجرد ؛ لأنها عريت عن حكم باقي البستان . قال الأزهرى والجمهور : هي فعيلة بمعنى فاعلة ، وقال الهروي وغيره : فعيلة بمعنى مفعولة ، من عراه يعروه إذا أتاه وتردد إليه ؛ لأن صاحبها يتردد إليها وقيل : سميت بذلك لتخلي صاحبها الأول عنها

(...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة . حدثنا ابن أبي زائدة
عن عبيد الله ، بهذا الإسناد ، مثله .

* * *

٧٤ - (...) حدثني يحيى بن معين وهرون بن عبد الله
وحسين بن عيسى . قالوا : حدثنا أبو أسامة . حدثنا عبيد الله عن
نافع ، عن ابن عمر ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة .
والمزبنة بيع تمر النخل بالتمر كيلا . وبيع الزبيب بالعنب كيلا .
وعن كل تمر بخرصه .

* * *

٧٥ - (...) حدثني علي بن حجر السعدي وزهير بن
حزب . قالوا : حدثنا إسماعيل (وهو ابن إبراهيم) عن أيوب ،
عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن المزبنة .
والمزبنة أن يباع ما في رءوس النخل بتمر ، بكيل مسمى . إن
زاد فلي ، وإن نقص فعلى .

* * *

(...) وحدثناه أبو الربيع وأبو كامل . قالوا : حدثنا
حماد . حدثنا أيوب ، بهذا الإسناد ، نحوه .

* * *

٧٦ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد . حدثنا ليث . ح وحدثني

مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ :
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابِنَةِ : أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَ حَائِطِهِ ، إِنْ كَانَتْ
 نَخْلًا ، بِتَمْرٍ كَيْلًا . وَإِنْ كَانَ كَرْمًا ، أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا . وَإِنْ
 كَانَ زَرْعًا ، أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ . نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ .
 وَفِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةَ : أَوْ كَانَ زَرْعًا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . حَدَّثَنِي
 يُونُسُ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ . أَخْبَرَنِي
 الضَّحَّاكُ . ح وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ .
 حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ . كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ
 حَدِيثِهِمْ .

*

* *

من بين سائر نخله ، وقيل غير ذلك . والله أعلم . قوله : (نهى رسول الله ﷺ
 عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العرايا تباع بخرصها) فيه تحريم بيع الرطب بالتمر ،
 وهو المرابنة كما فسره في الحديث مشتقة من الزبن وهو المخاصمة والمدافعة . وقد
 اتفق العلماء على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير العرايا ، وأنه ربا ، وأجمعوا أيضا
 على تحريم بيع العنب بالزبيب ، وأجمعوا أيضا على تحريم بيع الحنطة في سنبلها
 صافية ، وهي المحاقلة ، مأخوذة من الحقل ، وهو الحرث وموضع الزرع ،
 وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً . وقال
 أبو حنيفة : إن كان مقطوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس . وأما العرايا فهي أن

يخرص الخارص نخلات فيقول هذا الرطب الذى عليها إذا يس تجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر ، ويتقاضان فى المجلس ، فيسلم المشتري التمر ، ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخلية ، وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق ، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق . وفى جوازه فى خمسة أوسق قولان للشافعى أصحابهما : لا يجوز ؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب ، وجاءت العرايا رخصة ، وشك الراوى فى خمسة أوسق أو دونها ، فوجب الأخذ باليقين وهو دون خمسة أوسق ، وبقيت الخمسة على التحريم . والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء ، وأنه لا يجوز فى غير الرطب والعنب من الثمار ، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء ، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب هذا تفصيل مذهب الشافعى فى العرية ، وبه قال أحمد وآخرون ، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا . وظواهر الأحاديث ترد تأويلهما . قوله : (رخص فى بيع العرية بالرطب أو التمر ولم يرخص فى غير ذلك) فيه دلالة لأحد أوجه أصحابنا أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض ، والأصح عند جمهورهم بطلانه ، ويتأولون هذه الرواية على أن (أو) للشك لا للتخيير والإباحة ، بل معناه رخص فى بيعها بأحد النوعين ، وشك فيه الراوى ، فيحمل على أن المراد التمر كما صرح به فى سائر الروايات .

(١٥) باب من باع نخلاً عليها ثمر

٧٧ - (١٥٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَيَّ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ ، فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعُ » .

* * *

باب من باع نخلاً عليها ثمر

قوله ﷺ : (من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع) قال أهل اللغة : يقال أبرت النخل أبره أبراً بالتخفيف ، كأكلته أكلاً ، وأبرته بالتشديد أبره تأبيراً ، كعلمته أعلمه تعليماً ، وهو أن يشق طلع النخلة ليدر فيه شيء من طلع ذكر النخل ، والإبار هو شقه سواء حط فيه شيء أو لا ، ولو تأبرت بنفسها أى تشققت فحكمها فى البيع حكم المؤبرة بفعل الآدمى ، هذا مذهبنا . وفى هذا الحديث جواز الإبار للنخل وغيره من الثمار وقد أجمعوا على جوازه . وقد اختلف العلماء فى حكم بيع النخل المبيعة بعد التأبير وقبله ، هل تدخل فيه الثمرة عند إطلاق بيع النخلة من غير تعرض للثمرة بنفى ولا إثبات ؟ فقال مالك : والشافعى ، والليث ، والأكثرين : إن باع النخلة بعد التأبير فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المشتري ، بأن يقول : اشتريت النخلة بثمرتها هذه . وإن باعها قبل التأبير فثمرتها للمشتري ، فإن شرطها البائع لنفسه جاز عند الشافعى والأكثرين . وقال مالك : لا يجوز شرطها للبائع ، وقال أبو حنيفة : هى للبائع قبل التأبير وبعده عند الإطلاق ، وقال ابن أبى ليلى : هى للمشتري قبل التأبير وبعده . فأما الشافعى والجمهور فأخذوا فى المؤبرة بمنطوق الحديث ، وفى غيرها بمفهومه ، وهو دليل الخطاب ، وهو حجة

٧٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا نَخْلٍ اشْتَرَى أَصُولَهَا وَقَدْ أُبْرَتْ ، فَإِنَّ ثَمَرَهَا لِلَّذِي أُبْرَهَا . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا » .

* * *

٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا امْرِيءٍ أُبْرَ نَخْلًا ، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا ، فَلِلَّذِي أُبْرَ ثَمَرُ النَّخْلِ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ . ح وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

* * *

عندهم . وأما أبو حنيفة فأخذ بمنطوقه في المؤبرة ، وهو لا يقول بدليل الخطاب ، فألحق غير المؤبرة بالمؤبرة . واعترضوا عليه بأن الظاهر يخالف المستتر في حكم التبعية في البيع ، كما أن الجنين يتبع الأم في البيع ، ولا يتبعها الولد المنفصل . وأما ابن أبي ليلى فقولُه باطل منابذ لصريح السنة ، ولعله لم

٨٠ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ .
 قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنِ
 ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عُمَرَ . قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا
 بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ . وَمَنْ
 ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

* * *

يلغيه الحديث . والله أعلم . قوله ﷺ : (ومن ابتاع عبداً فماله للذي باعه
 إلا أن يشترط المبتاع) هكذا روى هذا الحكم البخارى ومسلم من رواية سالم
 عن أبيه ابن عمر ، ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر ، ولا يضر
 ذلك فسالمة ثقة ، بل هو أجل من نافع ، فزيادته مقبولة . وقد أشار النسائى
 والدارقطنى إلى ترجيح رواية نافع ، وهذه إشارة مردودة . وفي هذا الحديث
 دليل لمالك وقول الشافعى القديم أن العبد إذا ملكه سيده مالاً ملكه ، لكنه إذا باعه
 بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط المشتري ، لظاهر هذا الحديث . وقال
 الشافعى فى الجديد ، وأبو حنيفة : لا يملك العبد شيئاً أصلاً ، وتأولوا الحديث
 على أن المراد أن يكون فى يد العبد شىء من مال السيد ، فأضيف ذلك المال
 إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك ، كما يقال جل الدابة وسرج الفرس ،
 وإلا فإذا باع السيد العبد فذلك المال للبائع ؛ لأنه ملكه إلا أن يشترطه المبتاع
 فيصح ؛ لأنه يكون قد باع شيئين العبد والمال الذى فى يده بثمان واحد ، وذلك
 جائز ، قالا : ويشترط الاحتراز من الربا . قال الشافعى : فإن كان المال دراهم
 لم يجز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم ، فكذا إن كان دنانير لم يجز بيعها
 بذهب ، وإن كان حنطة لم يجز بيعها بحنطة . وقال مالك : يجوز أن يشترط

(...) وحدثناه يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة
وزهير بن حرب (قال يحيى : أخبرنا . وقال الآخرون : حدثنا
سفيان بن عيينة) عن الزهري ، بهذا الإسناد ، مثله .

* * *

(...) وحدثني حرمة بن يحيى . أخبرنا ابن وهب .
أخبرني يونس عن ابن شهاب . حدثني سالم بن عبد الله بن عمر ؛
أن أباه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . بمثله .

*

* *

(١٦) باب النهي عن المحاقلة والمزابنة ، وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو
صلاحها ، وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

٨١ - (١٥٣٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن
عبد الله بن نمير وزهير بن حرب . قالوا جميعاً : حدثنا سفيان بن

المشتري وإن كان دراهم والثلث دراهم ، وكذلك في جميع الصور لإطلاق
الحديث ، قال : وكأنه لاحصة للمال من الثمن . وفي هذا الحديث دليل
للأصح عند أصحابنا أنه إذا باع العبد أو الجارية وعليه ثيابه لم تدخل في البيع ،
بل تكون للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ؛ لأنه مال في الجملة . وقال بعض
أصحابنا : تدخل ، وقال بعضهم : يدخل سائر العورة فقط . والأصح : أنه
لا يدخل سائر العورة ولا غيره لظاهر هذا الحديث ، ولأن اسم العبد لا يتناول
الثياب . والله أعلم .

عُيِّنَتْ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ :
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ . وَعَنْ بَيْعِ
 الثَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ . وَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالذِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ . إِلَّا

باب النهى عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

أما المحاقلة والمزابنة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها فسبق بيانها في الباب
 الماضى . وأما المخابرة فهى المزارعة متقاربتان ، وهما المعاملة على الأرض ببعض
 ما يخرج منها من الزرع ، كالثلث والرابع وغير ذلك من الأجزاء المعلومة ، لكن
 فى المزارعة يكون البذر من مالك الأرض ، وفى المخابرة يكون البذر من العامل .
 هكذا قاله جمهور أصحابنا ، وهو ظاهر نص الشافعى . وقال بعض أصحابنا
 وجماعة من أهل اللغة وغيرهم : هما بمعنى ، قالوا : والمخابرة مشتقة من الخبر
 وهو الأكار أى الفلاح . هذا قول الجمهور ، وقيل مشتقة من الخبار ، وهى
 الأرض اللينة ، وقيل من الخيرة وهى النصيب ، وهى بضم الخاء . وقال
 الجوهرى : قال أبو عبيد : هى النصيب من سمك أو لحم ، يقال : تخبروا خيرة
 إذا اشتروا شاة فذبحوها واقتسموا لحمها . وقال ابن الأعرابى : مأخوذة من
 خير ؛ لأن أول هذه المعاملة كان فيها . وفى صحة المزارعة والمخابرة خلاف
 مشهور للسلف ، وسنوضحه فى باب بعده إن شاء الله تعالى . وأما النهى عن
 بيع المعاومة وهو بيع السنين فمعناه أن يبيع ثمر الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر ،
 فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين ، وهو باطل بالإجماع . نقل الإجماع فيه ابن
 المنذر وغيره لهذه الأحاديث ؛ لأنه يبيع غرر ، ولأنه يبيع معدوم ومجهول غير
 مقدور على تسليمه وغير مملوك للعاقد . والله أعلم . قوله : (نهى عن بيع الثمر

العرايا .

* * *

(...) وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ . أَخْبَرَنَا
ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ .

* * *

٨٢ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ . أَخْبَرَنَا
مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزْرِيُّ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ
وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ . وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعَمَ . وَلَا تُبَاعَ إِلَّا
بِالدَّرَاهِمِ وَالِدَّنَانِيرِ . إِلَّا الْعَرَايَا .

قَالَ عَطَاءٌ : فَسَّرَ لَنَا جَابِرٌ قَالَ : أَمَّا الْمُخَابَرَةُ فَلِأَرْضِ الْبَيْضَاءُ
يُدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَنْفِقُ فِيهَا ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ . وَزَعَمَ
أَنَّ الْمُزَابَنَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا . وَالْمُحَاقَلَةُ فِي
الزَّرْعِ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ . يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا .

* * *

حتى يبدو صلاحه ولا يباع إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا (معناه لا يباع
الرطب بعد بدو صلاحه بتمر ، بل يباع بالدينار والدرهم وغيرهما . والممتنع
إنما هو يبعه بالتمر ، إلا العرايا فيجوز بيع الرطب فيها بالتمر بشرطه السابق في
بابه . قوله : (نهى عن بيع الثمرة حتى تطعم) هو بضم التاء وكسر العين ،

٨٣ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ . كِلَاهُمَا عَنْ زَكَرِيَاءَ . قَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ . أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ (وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ . وَأَنَّ تُشْتَرَى النَّخْلُ حَتَّى تُشْفَقَ . (وَالْإِشْقَاءُ أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَ أَوْ يُوَكَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ) وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ . وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ التَّمْرِ . وَالْمُخَابَرَةُ الثُّلُثُ وَالرُّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ .

قَالَ زَيْدٌ : قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ : أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

* * *

٨٤ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ . حَدَّثَنَا بِهِ . حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَابَرَةِ . وَعَنْ يَبَعِ التَّمْرَةِ حَتَّى تُشْفَقَ .

قَالَ : قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ : مَا تُشْفِقُ ؟ قَالَ : تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَيُوكَلُ

أى يبدو صلاحها وتصير طعاماً يطيب أكلها . قوله : (نهى وأن يشتري النخل حتى يشقه والإشقاء أن يحمر أو يصفر) وفي رواية (حتى تشفق) بالحاء هو بضم التاء وإسكان الشين فيهما وتخفيف القاف ، ومنهم من فتح الشين

مِنْهَا .

* * *

٨٥ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ
عُبَيْدِ الْعُبَيْرِيِّ (وَاللَّفْظُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ) قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ .
حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ
وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابَرَةِ (قَالَ أَحَدُهُمَا : يَبِيعُ السُّنَيْنَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ)
وَعَنِ الثَّنِيَا وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا .

* * *

في (تشقه) وهما جائزان (تشقه وتشقح) ومعناها واحد . ومنهم من أنكر
(تشقه) وقال : المعروف بالحاء ، والصحيح جوازهما . وقيل : إن الهاء بدل
من الحاء كما قالوا : مدحه ومدهه . وقد فسر الراوى (الإشقاه ، والإشقاح)
بالاحمرار والاصفرار . قال أهل اللغة : ولا يشترط في ذلك حقيقة الاصفرار
والاحمرار ، بل ينطلق عليه هذا الاسم إذا تغير يسيراً إلى الحمرة أو الصفرة .
قال الخطابي : الشقحة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة ، بل هو تغير إليهما
في كمودة . قوله : (سليم بن حيان) بفتح السين ، وحيان بالمشناة ، و (سعيد
ابن مينا) بالمد والقصر . قوله : (نهى عن الثنيا) هي استثناء ، والمراد
الاستثناء في البيع . وفي رواية الترمذى وغيره بإسناد صحيح (نهى عن الثنيا
إلا أن يعلم) والثنيا المبطللة للبيع قوله : بعتك هذه الصبرة إلا بعضها ، وهذه
الأشجار أو الأغنام أو الثياب ونحوها إلا بعضها ، فلا يصح البيع ؛ لأن المستثنى
مجهول . فلو قال : بعتك هذه الأشجار ، إلا هذه الشجرة أو هذه الشجرة
إلا ربعا ، أو الصبرة إلا ثلثها ، أو بعتك بألف إلا درهما وما أشبه ذلك من

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ .
 قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ) عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ
 أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ :
 يَبِيعُ السَّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ .

* * *

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . حَدَّثَنَا
 عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ . حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ . قَالَ :
 سَمِعْتُ عَطَاءً عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . وَعَنْ يَبِيعِهَا السَّنِينَ . وَعَنْ يَبِيعِ الثَّمَرِ حَتَّى
 يَطِيبَ .

*

* *

الثنيا المعلومة صح البيع باتفاق العلماء . ولو باع الصبرة إلا صاعاً منها فالبيع باطل عند الشافعي وأبي حنيفة ، وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها . أما إذا باع ثمرة نخلات فاستثنى من ثمر عشرة أصع مثلاً للبايع فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع . وقال مالك وجماعة من علماء المدينة : يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة . قوله : (حدثنا أبو الوليد المكي عن جابر) وفي رواية أخرى (سعيد بن ميناء عن جابر) قال ابن أبي حاتم : أبو الوليد هذا اسمه يسار . قال عبد الغني : هذا غلط ، إنما هو سعيد بن ميناء المذكور باسمه في الرواية الأخرى ، وقد بينه البخاري في تاريخه .

باب كراء الأرض

٨٧ - (...) وحدثني أبو كامل الجحدرى . حدثنا حماد (يعنى ابن زيد) عن مطر الوراق ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض .

* * *

٨٨ - (...) وحدثنا عبد بن حميد . حدثنا محمد بن الفضل . (لقبه عارم ، وهو أبو النعمان السدوسى) . حدثنا مهدي بن ميمون . حدثنا مطر الوراق عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كانت له أرض فليزرعها . فإن لم يزرعها فليزرعها أخاه » .

* * *

٨٩ - (...) حدثنا الحكم بن موسى . حدثنا هقل (يعنى ابن زياد) عن الأوزاعى ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله .

باب كراء الأرض

قوله : (عن جابر قال نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض) وفي رواية (من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يستطع وعجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤاجرها إياه) وفي رواية (من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه

قَالَ : كَانَ لِرَجَالٍ فُضُولٌ أَرْضِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلٌ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا
أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ . فَإِنْ أَبِي فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ » .

* * *

٩٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا مُعَلَى بْنُ
مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ . أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ
الْأَخْنَسِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُؤْخَذَ لِلأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَظٌّ .

* * *

٩١ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا . فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعْهَا ، وَعَجَزَ
عَنْهَا ، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ . وَلَا يُؤَاجِرْهَا إِيَّاهُ » .

* * *

٩٢ - (...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ . قَالَ :
سَأَلَ سُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى عَطَاءً فَقَالَ : أَحَدَّثَكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا ، أَوْ لِيُزْرِعْهَا
أَخَاهُ ، وَلَا يُكْرِهَهَا » قَالَ : نَعَمْ .

* * *

٩٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْمُخَابَرَةِ .

* * *

٩٤ - (...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ . حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ . قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا ، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ . وَلَا تَبِيعُوهَا » فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ : مَا قَوْلُهُ : وَلَا تَبِيعُوهَا ؟ يَعْنِي الْكِرَاءَ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

* * *

٩٥ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : كُنَّا نُخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَنُصِيبُ مِنَ الْقَصْرِىِّ وَمِنْ كَذَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُحْرِثْهَا أَخَاهُ . وَإِلَّا فَلْيَدْعُهَا » .

* * *

٩٦ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى . جَمِيعًا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ . قَالَ ابْنُ عِيسَى : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ . حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ؛ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ . قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ

الأَرْضَ بِالثُّلْثِ أَوْ الرَّبْعِ . بِالْمَازِيَانَاتِ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا . فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ . فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا » .

* * *

٩٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ . حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ . حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُهَبْهَا أَوْ لِيُعْرِهَا » .

* * *

٩٨ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا أَبُو الْعَجَّابِ . حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُزْرِعْهَا رَجُلًا » .

* * *

٩٩ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ . حَدَّثَنَا ابْنُ

ولا يكرها) وفي رواية (نهى عن المخابرة) وفي رواية (فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يتبعوها) وفسره الراوى بالكراء ، وفي رواية (فليزرعها أو فليحرقها أخاه وإلا فليدعها) وفي رواية (كنا نأخذ الأرض بالثلث والرابع بالمازيانات فقام رسول الله ﷺ في ذلك فقال : من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه فإن لم يمنحها فليمسكها) وفي رواية (من كانت له أرض فليهبها أو ليعرها) وفي رواية (نهى عن بيع أرض بيضاء ستين أو ثلاثاً) وفي رواية

وَهَبَ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو (وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ) ؛ أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ ؛
 أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ عَنِ الثُّعْمَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ ، عَنْ
 جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ .
 قَالَ بُكَيْرٌ : وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كُنَّا نُكْرَى
 أَرْضَنَا ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ .

* * *

١٠٠ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ
 عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ
 الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سِتِّينَ أَوْ ثَلَاثًا .

* * *

١٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي
 شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
 عَنْ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ ، عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : نَهَى
 النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ السِّنِينَ .
 وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ سِنِينَ .

* * *

١٠٢ - (١٥٤٤) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا
 أَبُو تَوْبَةَ . حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

« مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ . فَإِنَّ أَبِي فَلَئِمْسِكُ
أَرْضَهُ » .

* * *

١٠٣ - (١٥٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا
أَبُو تَوْبَةَ . حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ؛ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ نَعِيمٍ
أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَنْهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْحُقُولِ . فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : الْمَزَابِنَةُ
الَّتِي بِالتَّمْرِ . وَالْحُقُولُ كِرَاءُ الْأَرْضِ .

* * *

١٠٤ - (١٥٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ
(يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ
أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ
وَالْمَزَابِنَةِ .

* * *

١٠٥ - (١٥٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ .
أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ؛ أَنَّ أَبَا سُوْيَانَ مَوْلَى
ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ . وَالْمَزَابِنَةُ اشْتِرَاءُ التَّمْرِ فِي
رُغُوسِ النَّخْلِ . وَالْمُحَاقَلَةُ كِرَاءُ الْأَرْضِ .

* * *

١٠٦ - (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ
(قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ)
عَنْ عَمْرِو . قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَبْرِ
بَأْسًا . حَتَّى كَانَ عَامَ أَوَّلِ . فَرَزَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ .

* * *

١٠٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ . قَالَا :
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ) عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا
إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . كُلُّهُمْ عَنْ
عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ
عُيَيْنَةَ : فَتَرَكَنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ .

* * *

١٠٨ - (...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ
أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ . قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَقَدْ
مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا .

* * *

(نهى عن الحقول) وفسره جابر بكراء الأرض ، ومثله من رواية أبي سعيد
الخدري . وفي رواية ابن عمر (كنا نكرى أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا
حديث رافع بن خديج) وفي رواية عنه (كنا لا نرى بالخبر بأساً حتى كان
عام أول فزعم رافع أن نبي الله ﷺ نهى عنه) وفي رواية عن نافع (أن

١٠٩ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى . أخبرنا يزيد بن زريع عن أيوب ، عن نافع ؛ أن ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد رسول الله ﷺ . وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدرًا من خلافة معاوية . حتى بلغه في آخر خلافة معاوية ؛ أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ . فدخل عليه وأنا معه . فسأله فقال : كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع . فتركها ابن عمر بعد .

وكان إذا سئل عنها ، بعد ، قال : زعم رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عنها .

* * *

(...) وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل . قالا : حدثنا حماد . ح وحدثني علي بن حجر . حدثنا إسماعيل . كلاهما عن أيوب ، بهذا الإسناد ، مثله . وزاد في حديث ابن علية : قال : فتركها ابن عمر بعد ذلك . فكان لا يكرىها .

* * *

١١٠ - (...) وحدثنا ابن نمير . حدثنا أبي . حدثنا

ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد النبي ﷺ وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدرًا من خلافة معاوية ثم بلغه آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ فدخل عليه وأنا معه فسأله فقال كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع فتركها ابن عمر (وفي رواية عن حنظلة بن قيس

عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ . قَالَ : ذَهَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . حَتَّى أَتَاهُ بِالْبَلَاطِ . فَأَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . قَالَ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ . أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدٍ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا . فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

* * *

١١١ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ (يَعْنِي ابْنَ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ) . حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ . قَالَ : فَنَبِيَّ حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . قَالَ : فَانْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ . قَالَ : فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ ، ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . قَالَ : فَتَرَكَهُ ابْنُ عُمَرَ فَلَمْ يَأْجُرْهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ . حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : فَحَدَّثَهُ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

* * *

قال : (سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق فقال : لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ بما على الماذيانات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويسلم هذا ويهلك هذا ، فلم يكن للناس كراء فلذلك زجر عنه ، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به) وفي رواية (كنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فرمما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فهنا عن ذلك وأما الورق فلم ينهنا) وفي رواية عن عبد الله ابن معقل بالعين المهملة والقاف قال : (زعم ثابت يعني ابن الضحاك أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة وقال لا بأس به) . أما (الماذيانات) فبذال معجمة مكسورة ثم ياء مثناة تحت ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم مثناة فوق ، هذا هو المشهور ، وحكى القاضى عن بعض الرواة فتح الذال فى غير صحيح مسلم ، وهى مسایل المياه . وقيل : ما ينبت على حافى مسيل الماء ، وقيل : ما ينبت حول السواقى ، وهى لفظة معربة ليست عربية . وأما قوله : (وأقبال) فبفتح الهمزة ، أى أوائلها ورؤسها . (والجداول) جمع جدول ، وهو النهر الصغير كالساقية . وأما الربيع فهو الساقية الصغيرة وجمعه أربعاء كنبى وأنبياء ، وربعان كصبى وصبيان . ومعنى هذه الألفاظ أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها ببذر من عنده على أن يكون لمالك الأرض ما ينبت على الماذيانات ، وأقبال الجداول ، أو هذه القطعة والباقي للعامل ، فهوا عن ذلك لما فيه من الغرر ، فرمما هلك هذا دون ذاك وعكسه . واختلف العلماء فى كراء الأرض ، فقال طاوس والحسن البصرى : لا يجوز بكل حال سواء أكرها بطعام أو ذهب أو فضة أو بجزء من زرعها ، لإطلاق حديث النهى عن كراء الأرض . وقال الشافعى وأبو حنيفة وكثيرون : تجوز إجارتها بالذهب والفضة ، وبالطعام والثياب ، وسائر الأشياء ، سواء كان من جنس ما يزرع فيها أم من غيره ، ولكن لا تجوز إجارتها بجزء ما يخرج منها كالثلث والربع وهى

الخايرة ، ولا يجوز أيضاً أن يشترط له زرع قطعة معينة . وقال ربيعة : يجوز بالذهب والفضة فقط . وقال مالك : يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام . وقال أحمد ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وجماعة من المالكية ، وآخرون : تجوز إجارتها بالذهب والفضة ، وتجوز المزارعة بالثلث والربع وغيرهما . وبهذا قال ابن شريح ، وابن خزيمة ، والخطابي ، وغيرهم من محققي أصحابنا ، وهو الراجح المختار ، وسنوضحه في باب المساقاة إن شاء الله تعالى .

فأما طاوس والحسن فقد ذكرنا حجتهما ، وأما الشافعي وموافقوه فاعتمدوا بصریح رواية رافع بن خديج ، وثابت بن الضحاك السابقين في جواز الإجارة بالذهب والفضة ونحوهما وتأولوا أحاديث النبی تأويلين أحدهما : حملها على إجارتها بما على الماذيات ، أو بزرع قطعة معينة ، أو بالثلث والربع ونحو ذلك ، كما فسره الرواة في هذه الأحاديث التي ذكرناها . والثاني : حملها على كراهة التنزية والإرشاد إلى إعارتها ، كما نهى عن بيع الغرر نهي تنزيه ، بل يتواهبونه ونحو ذلك . وهذان التأويلان لا بد منهما أو من أحدهما للجمع بين الأحاديث .

وقد أشار إلى هذا التأويل الثاني البخاري وغيره ، ومعناه عن ابن عباس . والله أعلم . قوله صلى الله عليه وسلم : (أو ليزرعها أخاه) أى يجعلها مزرعة له ، ومعناه يعيره إياها بلا عوض ، وهو معنى الرواية الأخرى (فليمنحها أخاه) بفتح الياء والنون ، أى يجعلها منيحة أى عارية . وأما (الكراء) فممدود ، ويكرى بضم الياء . قوله : (فتصيب من القصرى) هو بقاف مكسورة ثم صاد مهملة ساكنة ثم راء مكسورة ثم ياء مشددة على وزن القبطى ، هكذا ضبطناه ، وكذا ضبطه الجمهور وهو المشهور . قال القاضى : هكذا روينا عن أكثرهم ، وعن الطبرى بفتح القاف والراء مقصورة ، وعن ابن الخزاعى بضم القاف مقصورة ، قال : الصواب الأول ، وهو ما بقى من الحب في السنبل بعد الدياس ، ويقال له (القصاره) بضم القاف ، وهذا الاسم أشهر من القصرى . قوله : (كنا

١١٢ - (...) وحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي . حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ أَبِي شِهَابٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ . حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجِ الْأَنْصَارِيِّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ : يَا ابْنَ خَدِيجِ ! مَاذَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجِ لِعَبْدِ اللَّهِ : سَمِعْتُ عَمِّي (وَكَأَنَّا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا) يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى . ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدَثَ فِي

لا نرى بالخبر بأساً) ضبطناه بكسر الخاء وفتحها ، والكسر أصح وأشهر ، ولم يذكر الجوهري وآخرون من أهل اللغة غيره ، وحكى القاضى فيه الكسر والفتح والضم ورجح الكسر ثم الفتح ، وهو بمعنى الخابرة . قوله : (أتاه بالبلاط) هو بفتح الباء ، مكان معروف بالمدينة مبلط بالحجارة ، وهو بقرب مسجد رسول الله ﷺ . قوله : (عن نافع أن ابن عمر كان يأخذ الأرض فنبىء حديثاً عن رافع بن خديج) فذكروا في آخره (فتركه ابن عمر ولم يأخذه) هكذا هو في كثير من النسخ (يأخذ) بالخاء من الأخذ ، وفي كثير منها (يأجر) بالجيم المضمومة والراء في الموضعين . قال القاضى وصاحب المطالع : هذا هو المعروف لجمهور رواة صحيح مسلم ، قال صاحب المطالع : والأول تصحيف ، وفي بعض النسخ (يؤاجر) وهذا صحيح . قوله : (أن عبد الله ابن عمر كان يكرى أرضيه) كذا في بعض النسخ (أرضيه) بفتح الراء وكسر الضاد على الجمع ، وفي بعضها (أرضه) على الأفراد وكلاهما صحيح . قوله :

ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عِلْمَهُ . فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ .

*
* *

(١٨) باب كراء الأرض بالطعام

١١٣ - (١٥٤٨) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ
ابْنُ إِبْرَاهِيمَ . قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ) عَنْ أَيُّوبَ ،
عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ
قَالَ : كُنَّا نُحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَتُكْرِمُهَا
بِالثُّلْثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى . فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ
عُمُومَتِي . فَقَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا نَافِعًا .
وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا . نَهَانَا أَنْ نُحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا
عَلَى الثُّلْثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى . وَأَمَرَ رَبَّ الْأَرْضِ أَنْ
يُزْرِعَهَا أَوْ يُزْرِعَهَا . وَكَرِهَ كِرَاءَهَا ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ
أَيُّوبَ . قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ
يَسَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . قَالَ : كُنَّا نُحَاقِلُ بِالْأَرْضِ
فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثُّلْثِ وَالرُّبْعِ . ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ

الْحَارِثِ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى . ح
وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ . كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ
أَبِي عُرُوبَةَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي
جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، عَنْ
رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَلَمْ يَقُلْ : عَنْ بَعْضِ
عُمُومَتِهِ .

* * *

١١٤ - (...) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا
أَبُو مُسْنَهْرٍ . حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ . حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ
عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ ، مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنْ رَافِعٍ ؛ أَنَّ
ظَهِيرَ بْنَ رَافِعٍ (وَهُوَ عَمُّهُ) قَالَ : أَتَانِي ظَهِيرٌ فَقَالَ : لَقَدْ نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ بِنَا رَافِعًا . فَقُلْتُ : وَمَا ذَلِكَ ؟ مَا قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ . قَالَ : سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ

(عن أبي النجاشي عن رافع أن ظهير بن رافع وهو عمه قال : أتاني ظهير فقال
لقد نهى رسول الله ﷺ) هكذا هو في جميع النسخ ، وهو صحيح ،
وتقديره : عن رافع أن ظهيراً عمه حدثه بحديث ، قال رافع في بيان ذلك
الحديث : أتاني ظهير فقال لقد نهى رسول الله ﷺ . وهذا التقدير دل عليه
فحوى الكلام . ووقع في بعض النسخ (أنبأني) بدل (أتاني) والصواب

بِمَحَاقِلِكُمْ ؟ فَقُلْتُ : نَوَاجِرُهَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! عَلَى الرَّبِيعِ
أَوْ الْأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ أَوْ الشَّعِيرِ . قَالَ : « فَلَا تَفْعَلُوا . ازرعوها .
أَوْ ازرعوها . أَوْ اْمْسِكُوها . » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
مَهْدِيٍّ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ ، عَنْ رَافِعٍ ، عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا . وَلَمْ يَذْكُرْ : عَنْ عَمِّهِ ظَهِيرٍ .

*

* *

(١٩) باب كراء الأرض بالذهب والورق

١١٥ - (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ ؛ أَنَّهُ
سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ ؟ فَقَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . قَالَ : فَقُلْتُ : أَبِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ؟ فَقَالَ :
أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ .

* * *

المنتظم (أتاني) من الإتيان . قوله في هذا الحديث : (نَوَاجِرُهَا يارسول الله
على الربيع أو الأوسق) هكذا هو في معظم النسخ (الربيع) وهو الساقية والنهر
الصغير . وحكى القاضي عن رواية ابن ماهان (الربع) بضم الراء وبحذف الياء ،

١١٦ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ . أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ .
 حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ . حَدَّثَنِي
 حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ
 الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ . إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ
 يُوَاجِرُونَ ، عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، عَلَى الْمَادِيَّاتِ . وَأَقْبَالَ
 الْجَدَاوِلَ . وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ . فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا . وَيَسْلَمُ
 هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا . فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا . فَلِذَلِكَ رَجَرَ
 عَنْهُ . فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ .

* * *

١١٧ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
 عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ
 خَدِيجٍ يَقُولُ : كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا . قَالَ : كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ
 عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ . فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ
 هَذِهِ . فَهَنَانًا عَنْ ذَلِكَ . وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْهَنَا .

* * *

(...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ . حَدَّثَنَا حَمَادٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ
 الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ . جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ،
 بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

*

* *

(٢٠) باب في المزارعة والمؤاجرة

١١٨ - (١٥٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ . كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ . قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمُزَارَعَةِ ؟ فَقَالَ : أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَارَعَةِ . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : نَهَى عَنْهَا . وَقَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ . وَلَمْ يُسَمِّ عَبْدَ اللَّهِ .

* * *

١١٩ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ . أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ . قَالَ : دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمُزَارَعَةِ ؟ فَقَالَ : زَعَمَ ثَابِتٌ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَارَعَةِ . وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ . وَقَالَ : « لَا بَأْسَ بِهَا » .

*

* *

(٢١) باب الأرض تمنع

١٢٠ - (١٥٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو ؛ أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ لِطَاوُسٍ : انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ

رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . فَاسْمَعُ مِنْهُ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَانْتَهَرَهُ . قَالَ : إِنِّي وَاللَّهِ ! لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ . وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ (يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ) ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَأَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا » .

* * *

١٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو ، وَابْنُ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ يُخَابِرُ . قَالَ عَمْرُو : فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابِرَةَ فَاثْنَهُمْ يَزْعُمُونَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُخَابِرَةِ . فَقَالَ : أَيُّ عَمْرُو ! أَخْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ (يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ) ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا . إِنَّمَا قَالَ : « يَمْنَحُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . جَمِيعًا عَنْ

وهو أيضاً صحيح . قوله : (أن مجاهداً قال لطاوس : انطلق بنا إلى ابن رافع ابن خديج فاسمع منه الحديث عن أبيه) روى (فاسمع) بوصل الهمزة مجزوماً على الأمر ، وبقطعها مرفوعاً على الخبر ، وكلاهما صحيح ، والأول أجود . قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (يأخذ عليها خرجاً) أى أجرة . والله أعلم .

وَكَيْع ، عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ
عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ
مُوسَى عَنْ شَرِيكٍ ، عَنْ شُعْبَةَ . كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ
طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . نَحْوَ حَدِيثِهِمْ .

* * *

١٢٢ - (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ
(قَالَ عَبْدٌ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) .
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ : « لَأَنْ يَمْنَحَ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ
عَلَيْهَا كَذَا وَكَذَا » (لِشَيْءٍ مَعْلُومٍ) .

قَالَ : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هُوَ الْحَقْلُ . وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ
الْمُحَاقَلَةُ .

* * *

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ .
أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِيُّ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَنْ
زَيْدِ بْنِ أَبِي أَيُّسَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنِ
ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَإِنَّهُ أَنْ
يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ » .

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢ - كتاب المساقاة والمزارعة

(١) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

١ - (١٥٥١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ
(وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ . أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ
أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ .

* * *

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ
(وَهُوَ ابْنُ مُسَهَّرٍ) . أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ .
قَالَ : أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ
أَوْ زَرْعٍ . فَكَانَ يُعْطَى أَزْوَاجَهُ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةَ وَسَقِي : ثَمَانِينَ وَسَقَا

كتاب المساقاة والمزارعة

قوله : (أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر

مِنْ تَمْرٍ ، وَعِشْرِينَ وَسْقًا مِنْ شَعِيرٍ . فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَسَمَ خَيْرَ .
 خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنْ يُقَطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ ، أَوْ يَضْمَنَ
 لَهُنَّ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ . فَاخْتَلَفْنَ . فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَرْضَ
 وَالْمَاءَ . وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ . فَكَانَتْ عَائِشَةُ
 وَحَفْصَةُ مِمَّنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ .

(أو زرع) وفي رواية (على أن يعتملوها من أموالهم ولرسول الله ﷺ شطر
 ثمرها) في هذه الأحاديث جواز المساقاة ، وبه قال مالك ، والثوري ، والليث ،
 والشافعي ، وأحمد ، وجميع فقهاء المحدثين ، وأهل الظاهر ، وجماهير العلماء .
 وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، وتأول هذه الأحاديث على أن خير فتحت عنوة ،
 وكان أهلها عبيداً لرسول الله ﷺ فما أخذه فهو له ، وما تركه فهو له .
 واحتج الجمهور بظواهر هذه الأحاديث بقوله ﷺ : « أقرم ما أقرم الله »
 وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً قال القاضي : وقد اختلفوا في خير هل
 فتحت عنوة أو صلحاً أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال ؟ أو بعضها صلحاً وبعضها
 عنوة وبعضها جلا عنه أهله ؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة ؟ قال : وهذا
 أصح الأقوال ، وهي رواية مالك ومن تابعه ، وبه قال ابن عيينة ، قال : وفي
 كل قول أثر مروى . وفي رواية لمسلم (أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خير
 أراد إخراج اليهود منها وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين)
 وهذا يدل لمن قال عنوة ، إذ حق المسلمين إنما هو في العنوة . وظاهر قول
 من قال صلحاً أنهم صلحوا على كون الأرض للمسلمين . والله أعلم . واختلفوا
 فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار ، فقال داود : تجوز على النخل خاصة .
 وقال الشافعي : على النخل والعنب خاصة . وقال مالك : تجوز على جميع
 الأشجار ، وهو قول للشافعي . فأما داود فرآها رخصة فلم يتعد فيه المنصوص
 عليه ، وأما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة لكن قال : حكم العنب حكم

٣ - (...) وحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ .
 حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ
 خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ . وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ
 حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مُسَهِّرٍ . وَلَمْ يَذْكُرْ : فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمَّنْ
 اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ . وَقَالَ : خَيْرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقْطَعَ
 لَهُنَّ الْأَرْضُ . وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ .

النخل في معظم الأبواب ، وأما مالك فقال : سبب الجواز الحاجة والمصلحة ،
 وهذا يشمل الجميع فيقاس عليه . والله أعلم . قوله : (بشطر ما يخرج منها)
 فيه بيان الجزء المساقى عليه من نصف أو ربع أو غيرهما من الأجزاء المعلومة ،
 فلا يجوز على مجهول كقوله : على أن لك بعض الثمر . واتفق المجوزون للمساقاة
 على جوازها بما اتفق المتعاقدان عليه من قليل أو كثير . قوله : (من ثمر أو
 زرع) يحتج به الشافعي وموافقوه وهم الأكثرون في جواز المزارعة تبعاً
 للمساقاة ، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز منفردة ، فتجوز تبعاً للمساقاة ،
 فيساقيه على النخل ويزارعه على الأرض كما جرى في خيبر . وقال مالك :
 لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من الأرض بين الشجر . وقال
 أبو حنيفة وزفر : المزارعة والمساقاة فاسدتان سواء جمعهما أو فرقهما ، ولو
 عقدتا فسختا . وقال ابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وسائر الكوفيين ،
 وفقهاء المحدثين ، وأحمد ، وابن خزيمة ، وابن شريح ، وآخرون : تجوز المساقاة
 والمزارعة مجتمعتين ، وتجوز كل واحدة منهما منفردة . وهذا هو الظاهر المختار
 لحديث خيبر ، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خيبر إنما جازت تبعاً
 للمساقاة ، بل جازت مستقلة ، ولأن المعنى المجوز للمساقاة موجود في
 المزارعة ، قياساً على القراض فإنه جائز بالإجماع وهو كالمزارعة في كل شيء ،

٤ - (...) وحدثني أبو الطاهر . حدثنا عبد الله بن وهب . أخبرني أسامة بن زيد اللبثي عن نافع ، عن عبد الله بن عمر . قال : لما افتتحت خيبر سألت يهود رسول الله أن يقرهم فيها . على أن يعملوا على نصف ما خرج منها من التمر والزرع . فقال رسول الله ﷺ : « أقركم فيها على ذلك ما شئنا » ثم ساق الحديث بنحو حديث ابن نمير وابن مسهر عن عبيد الله . وزاد فيه : وكان التمر يقسم على السهمان من نصف خيبر . فيأخذ رسول الله ﷺ الخمس .

ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار مستمرين على العمل بالمزارعة . وأما الأحاديث السابقة في النهي عن المخابرة فسبق الجواب عنها ، وأنها محمولة على ما إذا شرطاً لكل واحد قطعة معينة من الأرض . وقد صنف ابن خزيمة كتاباً في جواز المزارعة واستقصى فيه وأجاد وأجاب عن الأحاديث بالنهي . والله أعلم . قوله ﷺ : (أقركم فيها على ذلك ما شئنا) وفي رواية الموطأ (أقركم ما أقركم الله) قال العلماء : وهو عائد إلى مدة العهد ، والمراد : إنما نمكنكم من المقام في خيبر ما شئنا ثم نخرجكم إذا شئنا ؛ لأنه ﷺ كان عازماً على إخراج الكفار من جزيرة العرب ، كما أمر به في آخر عمره ، وكما دل عليه هذا الحديث وغيره . واحتج أهل الظاهر بهذا على جواز المساقاة مدة مجهولة ، وقال الجمهور : لا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة كالإجارة ، وتأولوا الحديث على ما ذكرناه . وقيل : جاز ذلك في أول الإسلام خاصة للنبي ﷺ ، وقيل : معناه أن لنا إخراجكم بعد انقضاء المدة المسماة ، وكانت سميت مدة ، ويكون المراد بيان أن المساقاة ليست بعقد دائم كالبيع والنكاح ، بل بعد انقضاء المدة تنقضي المساقاة ، فإن شئنا عقدنا عقداً آخر ، وإن شئنا أخرجناكم . وقال

أبو ثور : إذا أطلقا المساقاة اقتضى ذلك سنة واحدة . والله أعلم . قوله : (على أن يعتملوها من أموالهم) بيان لوظيفة عامل المساقاة ، وهو أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة ، كالسقى ، وتنقية الأنهار ، وإصلاح منابت الشجر ، وتلقيحه ، وتنحية الحشيش والقضبان عنه ، وحفظ الثمرة وجذاذها ونحو ذلك . وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر الأنهار فعلى المالك . والله أعلم . قوله : (فكان يعطى أزواجه كل سنة مائة وسق ثمانين وسقاً من تمر وعشرين وسقاً من شعير) قال العلماء : هذا دليل على أن البياض الذى كان بخير الذى هو موضع الزرع أقل من الشجر . وفي هذه الأحاديث دليل لمذهب الشافعى وموافقيه أن الأرض التى تفتح عنوة تقسم بين الغائمين الذين افتتحوها ، كما تقسم بينهم الغنيمة المنقولة بالإجماع ؛ لأن النبى ﷺ قسم خير بينهم . قال مالك وأصحابه : يقفها الإمام على المسلمين كما فعل عمر رضى الله عنه فى أرض سواد العراق . وقال أبو حنيفة والكوفيون : يتخير الإمام بحسب المصلحة فى قسمتها أو تركها فى أيدى من كانت لهم بخراج يوظفه عليها ، وتصير ملكاً لهم كأرض الصلح . قوله : (وكان الثمر يقسم على السهمان فى نصف خير فيأخذ رسول الله ﷺ (الخمس) هذا يدل على أن خير فتحت عنوة ؛ لأن السهمان كانت للغائمين . وقوله : (يأخذ رسول الله ﷺ الخمس) أى يدفعه إلى مستحقه وهم خمسة الأصناف المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ واعلموا أن ما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول ﴾ فيأخذ لنفسه خمساً واحداً من الخمس ، ويصرف الأخرى الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقين . واعلم أن هذه المعاملة مع أهل خير كانت برضى الغائمين وأهل السهمان ، وقد اقتسم أهل السهمان سهمانهم وصار لكل واحد سهم معلوم . قوله : (فلما ولى عمر قسم خير) يعنى قسمها بين المستحقين ، وسلم إليهم نفس الأرض حين أخذها من اليهود حين أجلاهم

٥ - (...) وحدثنا ابن رُمح . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا . عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ . وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا .

* * *

٦ - (...) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ . وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا . وَكَانَتْ الْأَرْضُ ، حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا ، لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ . فَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا . فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّهُمْ بِهَا . عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا . وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ . فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ ، مَا شِئْنَا » فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ .

* * *

عنها . قوله : (فأجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء) هما ممدوتان ، وهما قرىتان معروفتان . وفي هذا دليل على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها وهو الحجاز خاصة ؛ لأن تيماء من جزيرة العرب لكنها ليست من الحجاز . والله أعلم .

(٢) باب فضل الغرس والزرع

٧ - (١٥٥٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ . وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ . وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ . وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ . وَلَا يَرْزُوهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ » .

* * *

٨ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مَيْمُونَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَحْلِ لَهَا . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّحْلَ ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ ؟ » فَقَالَتْ : بَلِ مُسْلِمٌ . فَقَالَ : « لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ » .

باب فضل الغرس والزرع

قوله ﷺ : (ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة وما سُرق منه له صدقة وما أكل السبع فهو له صدقة وما أكلت الطير فهو له صدقة ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة) وفي رواية (لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع زرعاً يأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة) وفي رواية (إلا

٩ - (...) (وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَبْنُ أَبِي خَلْفٍ . قَالَ : حَدَّثَنَا رَوْحٌ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، وَلَا زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ » . وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ : طَائِرٌ شَيْءٌ .

* * *

١٠ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا

كان له صدقة إلى يوم القيامة) في هذه الأحاديث فضيلة الزرع ، وأن أجر فاعلي ذلك مستمر ما دام الغراس والزرع وما تولد منه إلى يوم القيامة . وقد اختلف العلماء في أطيب المكاسب وأفضلها ، فقيل : التجارة ، وقيل : الصنعة باليد ، وقيل : الزراعة ، وهو الصحيح ، وقد بسطت إيضاحه في آخر باب الأطعمة من شرح المهذب . وفي هذه الأحاديث أيضاً أن الثواب والأجر في الآخرة مختص بالمسلمين ، وأن الإنسان يثاب على ما سُرِقَ من ماله أو أتلفته دابة أو طائر ونحوهما . وقوله ﷺ : (ولا يرزؤه) هو براء ثم زاي بعدها همزة ، أى يتقصه ويأخذ منه . قوله في رواية الليث : (عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر الأنصارية في نخل لها) هكذا هو في أكثر النسخ (دخل على أم مبشر) وفي بعضها (دخل على أم معبد أو أم مبشر) قال الحافظ : المعروف في رواية الليث (أم مبشر) بلا شك ، ووقع في رواية غيره (أم معبد) كما ذكره مسلم بعد هذه الرواية ، ويقال فيها أيضاً (أم بشير) فحصل أنه يقال لها أم مبشر ، وأم معبد ، وأم بشير ، قيل اسمها الخليدة بضم الخاء ، ولم يصح ، وهى امرأة زيد بن حارثة أسلمت وبايعت . قوله : (حدثنا

رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَقَ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، عَلَى أُمِّ مَعْبِدٍ ، حَائِطًا . فَقَالَ : « يَا أُمَّ مَعْبِدٍ ! مَنْ عَرَسَ هَذَا النَّخْلَ ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ ؟ » فَقَالَتْ : بَلْ مُسْلِمٌ . قَالَ : « فَلَا يُعْرَسُ الْمُسْلِمُ عَرَسًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

* * *

١١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَيْلٍ . كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ جَابِرٍ . زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَمَّارٍ ، (وَأَبُو كُرَيْبٍ) فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ . فَقَالَا : عَنْ أُمِّ مَبَشَّرٍ .

أحمد بن سعيد بن إبراهيم حدثنا روح بن عبادة حدثنا زكريا بن إسحاق أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله قال أبو مسعود الدمشقي (هكذا وقع في نسخ مسلم في هذا الحديث (عمرو بن دينار) والمعروف فيه (أبو الزبير عن جابر) .

قوله : (عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر زاد عمرو في روايته عن عمار وأبو بكر في روايته عن أبي معاوية فقالا عن أم مبشر) إلى آخره هكذا وقع في نسخ مسلم (وأبو بكر) ووقع في بعضها (وأبو كريب) بدل أبي بكر . قال القاضي : قال بعضهم : الصواب (أبو كريب) ، لأن أول

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي فُضَيْلٍ : عَنِ امْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ . وَفِي رِوَايَةٍ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : رُبَّمَا قَالَ عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْ . وَكُلُّهُمْ قَالُوا : عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . بِنَحْوِ حَدِيثِ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ .

* * *

١٢ - (١٥٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْدٍ الْعُجَيْبِيُّ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرَسُ غَرْسًا ، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ » .

* * *

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ . حَدَّثَنَا قَتَادَةُ . حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ نَخْلًا لِأُمِّ مُبَشِّرٍ ، امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ ؟ » قَالُوا : مُسْلِمٌ . بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ .

الإسناد لأبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث ، ولأبي كريب وإسحاق ابن إبراهيم عن أبي معاوية ، فالراوى عن أبي معاوية هو أبو كريب لا أبو بكر ، وهذا واضح وبين . والله تعالى أعلم .

(٣) باب وضع الجوائح

١٤ - (١٥٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ؛ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا » . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ . حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا ، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا . بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

* * *

١٥ - (١٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ؛

باب وضع الجوائح

قوله ﷺ : (لو بعت من أخيك ثمرًا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا بم تأخذ مال أخيك بغير حق) وفي رواية عن أنس (أن النبي ﷺ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهُو . فَقُلْنَا لِأَنْسٍ : مَا زَهُوْهَا ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ . أَرَأَيْتَكَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمْرَةَ ، بِمِمْ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ ؟

* * *

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهُيَ . قَالُوا : وَمَا تَزْهُيُ ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ . فَقَالَ : إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمْرَةَ ، فَبِمِمْ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ ؟

نهى عن بيع النخل حتى تزهو فقلنا لأنس : ما زهوها قال : تحمر وتصفر أرايتك إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك ؟ (وفي رواية عن أنس (أن النبي ﷺ قال إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه ؟) وعن جابر (أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح) وعن أبي سعيد قال : (أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك) اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح ، وسلمها البائع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها ، ثم تلفت قبل أوان الجذاذ بأفة سماوية ، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري ؟ فقال الشافعي في أصح قولي ، وأبو حنيفة ، والليث بن سعد ، وآخرون : هي في ضمان المشتري ، ولا يجب وضع الجائحة لكن يستحب . وقال الشافعي في القديم ، وطائفة : هي في ضمان البائع ، ويجب وضع الجائحة . وقال مالك : إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها ، وإن كانت الثلث فأكثر وجب وضعها ، وكانت من ضمان البائع . واحتج القائلون بوضعها بقوله (أمر بوضع

١٦ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنْ لَمْ يُثْمِرْهَا اللَّهُ ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟ » .

الجوائح) ، وبقوله ﷺ : (فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً) ، ولأنها في معنى الباقية في يد البائع من حيث إنه يلزمه سقيها فكأنها تلفت قبل القبض ، فكانت من ضمان البائع . واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى (في ثمار ابتاعها فكثر دينه) فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه ودفعه إلى غرمائه ، فلو كانت توضع لم يفتقر إلى ذلك ، وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب ، أو فيما يبيع قبل بدو الصلاح . وقد أشار في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا . وأجاب الأولون عن قوله : (فكثر دينه) إلى آخره بأنه يحتمل أنه تلفت بعد أو ان الجذاذ وتفريط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر فإنها ، حينئذ تكون من ضمان المشتري ، قالوا : ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث (ليس لكم إلا ذلك) ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين . وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه : ليس لكم الآن إلا هذا ، ولا تحل لكم مطالبته ما دام معسراً ، بل ينظر إلى ميسرة . والله أعلم . وفي الرواية الأخيرة التعاون على البر والتقوى ، ومواساة المحتاج ومن عليه دين ، والحث على الصدقة عليه ، وأن المعسر لا تحل مطالبته ولا ملازمته ولا سجنه ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وجمهورهم . وحكى عن ابن شريح حبسه حتى يقضى الدين وإن كان قد ثبت عساره ، وعن أبي حنيفة ملازمته . وفيه أن يسلم إلى الغرماء جميع مال المفلس ما لم يقض دينهم ، ولا يترك للمفلس سوى ثيابه ونحوها . وهذا المفلس المذكور قيل : هو معاذ بن جبل رضى الله عنه . قوله : (حدثني محمد بن عباد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ قال : إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه) قال

١٧ - (١٥٥٤) حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِبَشْرِ) قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ .
 قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ (وَهُوَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ) : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَشْرِ عَنْ سُفْيَانَ ، بِهَذَا .

*
 * *

الدارقطنى : هذا وهم من محمد بن عباد أو من عبد العزيز فى حال إسماعه محمداً ؛ لأن إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصلاً مبيناً أنه من كلام أنس ، وهو الصواب ، وليس من كلام النبى ﷺ ، فأسقط محمد بن عباد كلام النبى ﷺ ، وأتى بكلام أنس وجعله مرفوعاً ، وهو خطأ . قوله : (قال أبو إسحاق حدثنى عبد الرحمن بن بشر عن سفیان بهذا) أبو إسحاق هذا هو إبراهيم بن محمد بن سفیان روى هذا الكتاب عن مسلم ، ومراده أنه علا برجل فصار فى رواية هذا الحديث كشيخه مسلم بينه وبين سفیان بن عينة واحد فقط . والله أعلم .

(٤) باب استحباب الوضع من الدين

١٨ - (١٥٥٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ بُكَيْرٍ ،
عَنْ عِيَّاصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ : أُصِيبَ
رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارِ ابْتِاعَهَا . فَكَثُرَ دَيْنُهُ . فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ » . فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ . فَلَمْ يَبْلُغْ
ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُرْمَائِهِ : « خُذُوا مَا
وَجَدْتُمْ . وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ » .

* * *

(...) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ ، بِهَذَا
الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

* * *

١٩ - (١٥٥٧) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا : حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ . حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ (وَهُوَ ابْنُ

باب استحباب الوضع من الدين

قوله : (وحديثي غير واحد من أصحابنا قالوا حدثنا إسماعيل بن أبي أويس
قال وحديثي أخي) قال جماعة من الحفاظ : هذا أحد الأحاديث المقطوعة في

بَلَالٍ) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ . عَالِيَةً أَصْوَاتُهُمَا . وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفُقُهُ فِي شَيْءٍ .

صحيح مسلم ، وهي اثنا عشر حديثاً سبق بيانها في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح ؛ لأن مسلماً لم يذكر من سمع منه هذا الحديث . قال القاضي : إذا قال الراوى حدثنى غير واحد ، أو حدثنى الثقة ، أو حدثنى بعض أصحابنا ليس هو من المقطوع ، ولا من المرسل ، ولا من المعضل عند أهل هذا الفن ، بل هو من باب الرواية عن المجهول . وهذا الذى قاله القاضى هو الصواب ، لكن كيف كان فلا يحتج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر ، ولكن قد ثبت من طريق آخر فقد رواه البخارى فى صحيحه عن إسماعيل بن أبى أويس ، ولعل مسلماً أراد بقوله : (غير واحد) البخارى وغيره . وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا من غير واسطة فى كتاب الحج ، وفى آخر كتاب الجهاد ، وروى مسلم أيضاً عن أحمد بن يوسف الأزدي عن إسماعيل فى كتاب اللعان ، وفى كتاب الفضائل . والله أعلم . قوله : (وفى هذا الباب قال مسلم ابن الحجاج روى الليث بن سعد قال حدثنى جعفر بن ربيعة) هذا أحد الأحاديث المقطوعة فى صحيح مسلم ، ويسمى معلقاً ، وسبق فى التيمم مثله بهذا الإسناد . وهذا الحديث المذكور هنا متصل عن الليث ، رواه البخارى فى صحيحه عن يحيى بن بكير عن الليث عن جعفر بن ربيعة بإسناده المذكور هنا ، ورواه النسائى عن الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن أبيه عن جعفر بن ربيعة . قوله : (وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه) أى يطلب منه أن يضع عنه بعض الدين ويرفق به فى الاستيفاء والمطالبة . وفى هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا ، ولكن بشرط أن لا ينتهى إلى الإلحاح وإهانة

وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ ! لَا أَفْعَلُ . فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا .
فَقَالَ : « أَيْنَ الْمُتَالِي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ ؟ » قَالَ : أَنَا ،
يَا رَسُولَ اللَّهِ : فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ .

* * *

٢٠ - (١٥٥٨) حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُوسُفُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبِ
ابْنِ مَالِكٍ . أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرِدٍ دَيْنًا كَانَ
لَهُ عَلَيْهِ ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِي الْمَسْجِدِ . فَارْتَفَعَتْ
أَصْوَاتُهُمَا . حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ . فَخَرَجَ
إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ . وَنَادَى كَعْبَ

النفس أو الإيذاء ونحو ذلك إلا من ضرورة . والله أعلم . قوله ﷺ : (أين المتألى على الله لا يفعل المعروف ؟ قال : أنا يارسول الله وله أى ذلك أحب) المتألى : الخالف ، والألية : اليمين . وفي هذا كراهة الحلف على ترك الخير ، وإنكار ذلك ، وأنه يستحب لمن حلف لا يفعل خيراً أن يحنث فيكفر عن يمينه . وفيه الشفاعة إلى أصحاب الحقوق ، وقبول الشفاعة في الخير . قوله : (تقاضى ابن أهدرد دينا كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد فارتفعت أصواتهم) معنى تقاضاه طالبه به ، وأراد قضاءه . وهدرد بفتح الحاء والراء وفي هذا الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد ، والشفاعة إلى صاحب الحق ، والإصلاح بين الخصوم ، وحسن التوسط ، وقبول الشفاعة في غير معصية ، وجواز الإشارة واعتمادها لقوله : (فأشار إليه بيده أن ضع الشطر) . قوله : (كشف سجد حجرتة) هو بكسر السين وفتحها لغتان وإسكان الجيم . والله أعلم .

ابن مالك . فقال : « يا كعب ! » فقال : لبيك ! يا رسول الله !
فأشار إليه بيده أن ضع الشطر من دينك . قال كعب : قد فعلت ،
يا رسول الله ! قال رسول الله ﷺ : « قم فاقضه » .

* * *

٢١ - (...) وحدثناه إسحاق بن إبراهيم . أخبرنا عثمان بن
عمر . أخبرنا يونس عن الزهري ، عن عبد الله بن كعب بن
مالك ؛ أن كعب بن مالك أخبره ؛ أنه تقاضى ديناً له على ابن
أبي حذرٍ . بمثل حديث ابن وهب .

* * *

(...) قال مسلم : وروى الليث بن سعد : حدثني جعفر
ابن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز ، عن عبد الله بن كعب بن
مالك ، عن كعب بن مالك ؛ أنه كان له مال على عبد الله بن
أبي حذرٍ الأسلمي . فلقية فلزمه . فتكلمتا حتى ارتفعت
أصواتهما . فمر بهما رسول الله ﷺ . فقال : « يا كعب ! »
فأشار بيده . كأنه يقول النصف . فأخذ نصفاً مما عليه . وترك
نصفاً .

*

* *

(٥) باب من أدرك ما باعه عند المشتري ، وقد أفلس ، فله الرجوع فيه

٢٢ - (١٥٥٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ) : « مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِينَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ (أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ) فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيِّ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ

باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه

قوله : (حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى بن سعيد أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول) هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين يروى بعضهم عن بعض ، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري ، وأبو بكر بن محمد بن عمرو ، وعمر ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، ولهذا نظائر سبقت . قوله ﷺ : (من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره) وفي رواية (عن النبي ﷺ في الرجل الذي يعدم إذا

(يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ) . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ زُهَيْرٍ . وَقَالَ ابْنُ رُمَحٍ ، مِنْ بَيْنِهِمْ فِي رِوَايَتِهِ : أَيَّمَا أَمْرِيءِ فَلَسَ .

* * *

٢٣ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ (وَهُوَ ابْنُ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدِ الْمَجْزُومِيِّ) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعْدِمُ ، إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ « أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ » .

وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه) اختلف العلماء فيمن اشترى فأفلس أو مات قبل أن يؤدي ثمنها ولا وفاء عنده ، وكانت السلعة باقية بحالها ، فقال الشافعي وطائفة : بائعها بالخيار إن شاء تركها وضارب مع الغرماء بثمانها ، وإن شاء رجع فيه بعينها في صورة الإفلاس والموت . وقال أبو حنيفة : لا يجوز له الرجوع فيه بل تتعين المضاربة . وقال مالك : يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت . واحتج الشافعي بهذه الأحاديث مع حديثه في الموت في سنن أبي داود وغيره ، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة ، وتعلق بشيء يروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما وليس بثابت عنهما .

٢٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ الرَّجُلَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا سَعِيدٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَيْضًا . حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ . حَدَّثَنِي أَبِي . كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ . وَقَالَا « فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرْمَاءِ » .

* * *

٢٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ وَحِجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ (قَالَ

قوله : (حدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالا حدثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس) ثم قال (وحدثني زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا سعيد) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا في الإسناد الأول (شعبة) بضم الشين المعجمة ، وهو شعبة بن الحجاج ، وفي الثاني (سعيد) بفتح السين المهملة ، وهو سعيد بن أبي عروبة ، وكذا نقله القاضي عن رواية الجلودى ، قال : ووقع في رواية ابن ماهان في الثاني (شعبة) أيضاً بضم الشين المعجمة ، قال : والصواب الأول . قوله : (وحدثني محمد ابن أحمد بن أبي خلف وحجاج بن الشاعر قال حدثنا أبو سلمة الخزاعي قال

حَجَّاجُ : مَنْصُورُ بْنُ سَلْمَةَ . أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ
 خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ : « إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ عِنْدَهُ سِلْعَتَهُ بِعَيْنِهَا ، فَهُوَ
 أَحَقُّ بِهَا » .

*
 * *

(٦) باب فضل إنظار المعسر

٢٦ - (١٥٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ . حَدَّثَنَا
 زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ؛ أَنَّ حُدَيْفَةَ حَدَّثَهُمْ
 قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ
 كَانَ قَبْلَكُمْ . فَقَالُوا : أَعْمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا :
 تَذَكَّرَ . قَالَ : كُنْتُ أَدَايِنُ النَّاسَ . فَأَمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظِرُوا الْمُعْسِرَ
 وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمُوسِرِ . قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : تَجَوَّزُوا عَنْهُ » .

حجاج منصور بن سلمة قال أخبرني سليمان بن بلال (هكذا هو في معظم
 نسخ بلادنا وأصولهم المحققة) قال حجاج منصور بن سلمة (ومعناه أن
 أبا سلمة الخزاعي هذا اسمه منصور بن سلمة ، فذكره محمد بن أبي خلف
 بكنيته ، وذكره حجاج باسمه ، وهذا صحيح . وذكر القاضي عياض أنه وقع
 في معظم نسخ بلادهم ولعامة روايتهم (قال حجاج حدثنا منصور بن سلمة)
 فزاد لفظه (حدثنا) قال القاضي : والصواب حذف لفظه (حدثنا) كما وقع
 لبعض الرواة ، قال : ويمكن تأويل هذا الثاني على موافقة الأول على أن المراد
 أن محمد بن أحمد كناه ، وحجاج سماه .

٢٧ - (...) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
 (وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ
 نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ . قَالَ : اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ
 وَأَبُو مَسْعُودٍ . فَقَالَ حُذَيْفَةُ : « رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ فَقَالَ : مَا عَمِلْتَ ؟
 قَالَ : مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ . فَكُنْتُ
 أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ . فَكُنْتُ أَقْبَلُ الْمَيْسُورَ وَأَتَجَاوِزُ عَنِ الْمَعْسُورِ .
 فَقَالَ : تَجَاوَزُوا عَنْ عِبْدِي » قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : هَكَذَا سَمِعْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ .

* * *

باب فضل إنظار المعسر والتجاوز

في الاقتضاء من الموسر والمعسر

قوله : (كنت أداين الناس فأمر فتياي أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن
 الموسر قال الله تجوزا عنه) وفي رواية (كنت أقبل الميسور وأتجاوز عن
 المعسور) وفي رواية (كنت أنظر المعسر وأتجاوز في السكة أو في النقد) وفي
 رواية (وكان من خلقي الجواز فكنت أتيسر على الموسر وأنظر المعسر) .
 فقوله : (فتياي) معناه : غلmani ، كما صرح به في الرواية الأخرى . والتجاوز
 والتجاوز معناهما المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء ، وقبول ما فيه نقص يسير ،
 كما قال : (وأتجاوز في السكة) وفي هذه الأحاديث فضل إنظار المعسر ، والوضع
 عنه إما كل الدين وإما بعضه من كثير أو قليل ، وفضل المسامحة في الاقتضاء
 وفي الاستيفاء ، سواء استوفى من موسر أو معسر ، وفضل الوضع من
 الدين ، وأنه لا يحتقر شيء من أفعال الخير فلعله سبب السعادة والرحمة . وفيه

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنْ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ . فَقِيلَ لَهُ : مَا كُنْتَ تَعْمَلُ ؟ (قَالَ : فَأَمَّا ذَكَرَ وَإِمَّا ذُكِّرَ) فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ . فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمُعْسِرَ وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ أَوْ فِي النَّقْدِ . فَغُفِرَ لَهُ » فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

* * *

٢٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ . حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ . قَالَ : « أَتَى اللَّهُ بَعِيدٍ مِنْ عِبَادِهِ ، آتَاهُ اللَّهُ مَالًا . فَقَالَ لَهُ : مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا ؟ (قَالَ : وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) قَالَ : يَا رَبِّ ! آتَيْتَنِي مَالًا . فَكُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ . وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ . فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ . فَقَالَ اللَّهُ : أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ . تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي » .

جواز توكيل العبيد والإذن لهم في التصرف ، وهذا على قول من يقول : شرع من قبلنا شرع لنا . قوله : (الميسور والمعسور) أى أخذ ما تيسر وأسامح بما تعسر . قوله : (حدثنا أبو سعيد الأشج قال حدثنا أبو خالد الأحمر عن سعد ابن طارق عن رباعي بن حراش عن حذيفة) ثم قال في آخر الحديث (فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصاري هكذا سمعناه من في رسول الله

فَقَالَ عَقَبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ : هَكَذَا
سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

* * *

٣٠ - (١٥٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى :
أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ
شَقِيقٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « حُوسِبَ
رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ . فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ . إِلَّا أَنَّهُ
كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ . وَكَانَ مُوسِرًا . فَكَانَ يَأْمُرُ غِلْمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا
عَنِ الْمُعْسِرِ . قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ .
تَجَاوَزُوا عَنْهُ » .

* * *

٣١ - (١٥٦٢) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاهِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ

(ﷺ) هَكَذَا هُوَ فِي النِّسْخِ (فَقَالَ عَقَبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَأَبُو مَسْعُودٍ) قَالَ الْحَفَازُ :
هَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا هُوَ مَحْفُوظٌ لِأَبِي مَسْعُودٍ عَقَبَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ
وَحْدَهُ ، وَلَيْسَ لِعَقَبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِيهِ رَوَايَةٌ . قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : وَالْوَهْمُ فِي هَذَا
الْإِسْنَادِ مِنْ أَبِي خَالِدِ الْأَحْمَرِ ، قَالَ وَصَوَابُهُ عَقَبَةَ بْنِ عَمْرِو أَبِي مَسْعُودٍ
الْأَنْصَارِيِّ ، كَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ أَبِي مَالِكٍ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ ، وَتَابِعَهُمْ نَعِيمُ بْنُ
أَبِي هَنْدٍ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ ، وَمَنْصُورٌ وَغَيْرُهُمْ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حَدِيفَةَ ،
فَقَالُوا فِي آخِرِ الْحَدِيثِ (فَقَالَ عَقَبَةُ بْنُ عَمْرِو أَبِي مَسْعُودٍ) وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ
فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ مَنْصُورٍ وَنَعِيمٍ وَعَبْدِ الْمَلِكِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ﷺ : (مِنْ)

جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ (قَالَ مَنْصُورٌ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ
الزُّهْرِيِّ . وَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ : أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ (وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ) عَنِ
ابْنِ شِهَابٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ . فَكَانَ يَقُولُ
لِفَتَاهُ : إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ . لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنَّا .
فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ » .

* * *

(...) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ . بِمِثْلِهِ .

* * *

٣٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ بْنِ عَجْلَانَ .
حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ؛ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيمًا لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ .
ثُمَّ وَجَدَهُ . فَقَالَ : إِنِّي مُعْسِرٌ . فَقَالَ : آلهِ ؟ قَالَ : اللَّهُ . قَالَ :
فَأِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْجِيَهُ اللَّهُ مِنْ
كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلْيُنْفِسْ عَنْ مُعْسِرٍ ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ » .

سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر (كرب بضم الكاف
وفتح الراء جمع كربة ، ومعنى ينفس أى يمد ويؤخر المطالبة ، وقيل : معناه

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي
جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

*
* *

(٧) باب تحريم مطل الغنى . وصحة الحوالة ، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملى

٣٣ - (١٥٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ . وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى
مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » .

يفرج عنه . والله أعلم .

باب تحريم مطل الغنى وصحة الحوالة واستحباب قبولها

إذا أحيل على ملى

قوله ﷺ : (مطل الغنى ظلم) قال القاضى وغيره المطل منع قضاء ما استحق
أداؤه ، فمطل الغنى ظلم وحرام ، ومطل غير الغنى ليس بظلم ولا حرام ؛
لمفهوم الحديث ، ولأنه معذور . ولو كان غنياً ولكنه ليس متمكناً من الأداء ،
لغيبية المال أو لغير ذلك جاز له التأخير إلى الإمكان ، وهذا مخصوص من مطل
الغنى ، أو يقال : المراد بالغنى المتمكن من الأداء فلا يدخل هذا فيه . قال
بعضهم : وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعى والجمهور أن المعسر لا يحل حبسه
ولا ملازمته ولا مطالبته حتى يوسر ، وقد سبقت المسألة فى باب المفلس .
وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم فى أن الماطل هل يفسق وترد شهادته

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . قَالَ جَمِيعًا : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

*
* *

بمطله مرة واحدة أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادة ؟ ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ، وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم (لى الواجد يحل عرضه وعقوبته) . (اللى) بفتح اللام وتشديد الياء ، وهو المطل ، والواجد بالجم الموسر . قال العلماء يحل عرضه بأن يقول ظلمنى ومطلنى ، وعقوبته الحبس والتعزير . قوله ﷺ : (وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتب) هو بإسكان التاء فى (أتبع) وفى (فليتب) مثل أخرج فليخرج ، هذا هو الصواب المشهور فى الروايات ، والمعروف فى كتب اللغة وكتب غريب الحديث . ونقل القاضى وغيره عن بعض المحدثين أنه يشدها فى الكلمة الثانية والصواب الأول ، ومعناه وإذا أحيل بالدين الذى له على موسر فليحتل ، يقال منه : تبعت الرجل لحقى أتبعه تباعة فأنا تبع ، وإذا طلبته قال الله تعالى : ﴿ ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيعا ﴾ ثم مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أحيل على ملى استحب له قبول الحوالة ، وحملوا الحديث على الندب . وقال بعض العلماء : القبول مباح لا مندوب . وقال بعضهم : واجب ؛ لظاهر الأمر ، وهو مذهب داود الظاهرى وغيره .

(٨) باب تحريم بيع فضل الماء الذى يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعى الكلاً . وتحريم منع بذله . وتحريم بيع ضراب الفحل

٣٤ - (١٥٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . جَمِيعًا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ .

* * *

٣٥ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ . وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لِتُحْرَثَ . فَعَنْ ذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ .

* * *

٣٦ - (١٥٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى

باب تحريم بيع فضل الماء الذى يكون بالفلاة ويحتاج إليه
لرعى الكلاً وتحريم منع بذله وتحريم بيع ضراب الفحل

قوله : (نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء) وفى رواية (عن بيع ضراب الجمل وعن بيع الماء والأرض لتحرث) وفى رواية (لا يمنع فضل الماء

مَالِكٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ،
عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
« لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ » .

* * *

٣٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ (وَاللَّفْظُ
لِحَرَمَلَةَ) . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ .
حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا
هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا
بِهِ الْكَلَاءُ » .

ليمنع به الكلاء) وفي رواية (لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاء) أما النهي عن
بيع فضل الماء ليمنع بها الكلاء فمعناه أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة وفيها
ماء فاضل عن حاجته ، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماء إلا هذه فلا يمكن
أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقى من هذه البئر ، فيحرم عليه
منع فضل هذا الماء للماشية ، ويجب بذله لها بلا عوض ؛ لأنه إذا منع بذله
امتنع الناس من رعي ذلك الكلاء خوفاً على مواشيهم من العطش ، ويكون بمنعه
الماء مانعاً من رعي الكلاء . وأما الرواية الأولى (نهى عن بيع فضل الماء) فهي
محمولة على هذه الثانية التي فيها (ليمنع به الكلاء) ، ويحتمل أنه في غيره ، ويكون
نهي تنزيه . قال أصحابنا : يجب بذل فضل الماء بالفلاة كما ذكرناه بشروط ،
أحدها : أن لا يكون ماء آخر يستغنى به . والثاني : أن يكون البذل لحاجة
الماشية لا لسقى الزرع . والثالث : أن لا يكون مالكة محتاجاً إليه . واعلم أن
المذهب الصحيح أن من نبع في ملكه ماء صار مملوكاً له ، وقال بعض
أصحابنا : لا يملكه . أما إذا أخذ الماء في إناء من الماء المباح فإنه يملكه ،

٣٨ - (...) (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْفَلِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ ؛ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُسَامَةَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ » .

هذا هو الصواب ، وقد نقل بعضهم الإجماع عليه . وقال بعض أصحابنا : لا يملكه بل يكون أخص به ، وهذا غلط ظاهر . وأما قوله : (لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاء) فمعناه : أنه إذا كان فضل ماء بالفلاة - كما ذكرنا - وهناك كلاً لا يمكن رعيه إلا إذا تمكنوا من سقى الماشية من هذا الماء فيجب عليه بذل هذا الماء للماشية بلا عوض ، ويجرم عليه بيعه ؛ لأنه إذا باعه كأنه باع الكلاء المباح للناس كلهم ، الذي ليس مملوكاً لهذا البائع . وسبب ذلك أن أصحاب الماشية لم يبدلوا الثمن في الماء لمجرد إرادة الماء ، بل ليتوصلوا به إلى رعي الكلاء ، فمقصودهم تحصيل الكلاء ، فصار يبيع الماء كأنه باع الكلاء . والله أعلم . قال أهل اللغة : (الكلاء) مهموز مقصور ، هو النبات ، سواء كان رطباً أو يابساً ، وأما (الحشيش والهشيم) فهو مختص باليابس ، وأما (الخلى) فمقصود غير مهموز العشب مختص بالرطب ، ويقال له أيضاً : (الرطب) بضم الراء وإسكان الطاء . قوله : (نهى عن بيع الأرض لتحرث) معناه : نهى عن إجارتها للزرع . وقد سبقت المسألة واضحة في باب كراء الأرض . وذكرنا أن الجمهور يجوزون إجارتها بالدرهم والثياب ونحوها ، ويتأولون النهى تأويلين أحدهما : أنه نهى تنزيه ليعتادوا إعارتها وإرفاق بعضهم بعضها . والثاني : أنه محمول على إجارتها على أن يكون للمالكها قطعة معينة من الزرع . وحمله القائلون بمنع المزارعة على إجارتها بجزء مما يخرج منها . والله

(٩) باب تحريم ثمن الكلب ، وحلوان الكاهن ، ومهر البغى . والنهى عن بيع

السنور

٣٩ - (١٥٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ .

أعلم . قوله : (نهى عن ضراب الجمل) معناه عن أجرة ضرابه ، وهو (عسب الفحل) المذكور في حديث آخر ، وهو بفتح العين وإسكان السين المهملتين و بالباء الموحدة . وقد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب للضراب فقال الشافعى ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور ، وآخرون : استجاره لذلك باطلٌ وحرام ، ولا يستحق فيه عوض ، ولو أنزاه المستأجر لا يلزمه المسمى من أجرة ، ولا أجرة مثل ، ولا شيء من الأموال ، قالوا : لأنه غرر مجهول وغير مقدور على تسليمه . وقال جماعة من الصحابة والتابعين ، ومالك وآخرون : يجوز استجاره لضراب مدة معلومة ، أو لضربات معلومة ؛ لأن الحاجة تدعو إليه ، وهو منفعة مقصودة . وحملوا النهى على التنزيه والحث على مكارم الأخلاق ، كما حملوا عليه ما قرنه به من النهى عن إجارة الأرض . والله أعلم .

باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغى

والنهي عن بيع السنور

قوله : (أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحلوان

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ
 اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
 سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .
 وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ .

(الكاهن) وفي الحديث الآخر (شر الكسب مهر البغي وثن الكلب وكسب
 الحجام) وفي رواية (ثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وكسب الحجام
 خبيث) وفي الحديث الآخر (سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور فقال :
 زجر النبي ﷺ عنه) أما (مهر البغي) : فهو ما تأخذه الزانية على الزنا ،
 وسماه مهراً لكونه على صورته ، وهو حرام بإجماع المسلمين . وأما (حلوان
 الكاهن) : فهو ما يعطاه على كهاتته ، يقال منه : حلوته حلواناً إذا أعطيته .
 قال الهروي وغيره : أصله من الخلاوة ، شبه بالشيء الحلو من حيث إنه يأخذه
 سهلاً بلا كلفة ولا في مقابلة مشقة ، يقال : حلوته إذا أطعمته الحلو ، كما يقال
 غسلته إذا أطعمته العسل . قال أبو عبيد : ويطلق الحلوان أيضاً على غير هذا ،
 وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه ، وذلك عيب عند النساء ، قالت امرأة
 تمدح زوجها : لا يأخذ الحلوان عن بناتنا . قال البغوي من أصحابنا والقاضي
 عياض : أجمع المسلمون على تحريم حلوان الكاهن ؛ لأنه عوض عن محرم ، ولأنه
 أكل المال بالباطل ، وكذلك أجمعوا على تحريم أجرة المغنية للغناء ، والنائحة
 للنوح . وأما الذي جاء في غير صحيح مسلم من النهي عن كسب الإماء فالمراد
 به كسبهن بالزنا وشبهه ، لا بالغزل والخياطة ونحوهما . وقال الخطابي : قال
 ابن الأعرابي : ويقال حلوان الكاهن الشنع والصهميم ، قال الخطابي : وحلوان
 العراف أيضاً حرام ، قال : والفرق بين الكاهن والعراف أن الكاهن إنما يتعاطى
 الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان ، ويدعى معرفة الأسرار ، والعراف

٤٠ - (١٥٦٨) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ ، قَالَ : سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « شَرُّ الْكَسْبِ مَهْرُ الْبَغِيِّ ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ » .

* * *

٤١ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ . حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ . حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ . وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ . وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ . حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ . حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

* * *

٤٢ - (١٥٦٩) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ
 أَعْيَنَ . حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ . قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ
 الْكَلْبِ وَالسُّنَّورِ ؟ قَالَ : زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ .

*
 * *

هو الذى يدعى معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما من الأمور .
 هكذا ذكره الخطائى فى معالم السنن فى كتاب البيوع ، ثم ذكره فى آخر الكتاب
 أبسط من هذا فقال : إن الكاهن هو الذى يدعى مطالعة علم الغيب ، ويخبر
 الناس عن الكوائن ، قال : وكان فى العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً
 من الأمور ، فمنهم من يزعم أن له رفقاء من الجن وتابعة تلقى إليه الأخبار ،
 ومنهم من كان يدعى أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه ، وكان منهم من يسمى
 عرافاً وهو الذى يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على
 مواقعها ، كالشئ يسرق ، فيعرف المظنون به السرقة ، وتتهم المرأة بالرية
 فيعرف من صاحبها ، ونحو ذلك من الأمور ، ومنهم من كان يسمى المنجم
 كاهناً . قال : وحديث النهى عن إتيان الكهان يشتمل على النهى عن هؤلاء
 كلهم ، وعلى النهى عن تصديقهم والرجوع إلى قولهم ، ومنهم من كان يدعو
 الطبيب كاهناً ، وربما سموه عرافاً فهذا غير داخل فى النهى . هذا آخر كلام
 الخطائى ، قال الإمام أبو الحسن الماوردى من أصحابنا فى آخر كتابه الأحكام
 السلطانية : ويمنع المحتسب من يكتسب بالكهانة واللهو ، ويؤدب عليه الآخذ
 والمعطى . والله أعلم . وأما النهى عن ثمن الكلب وكونه من شر الكسب وكونه
 خبيثاً فيدل على تحريم بيعه ، وأنه لا يصح بيعه ولا يحل ثمنه ، ولا قيمة على
 متلفه سواء كان معلماً أم لا ، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أم لا . وبهذا قال
 جماهير العلماء منهم أبو هريرة ، والحسن البصرى ، وربيعه ، والأوزاعى ،

والحكم ، وحمام ، والشافعي ، وأحمد ، وداود ، وابن المنذر وغيرهم . وقال أبو حنيفة : يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة ، وتجب القيمة على متلفها . وحكى ابن المنذر عن جابر وعطاء والنخعي جواز بيع كلب الصيد دون غيره . وعن مالك روايات إحداهما : لا يجوز بيعه ، ولكن تجب القيمة على متلفه . والثانية : يصح بيعه وتجب القيمة . والثالثة : لا يصح ولا تجب القيمة على متلفه . دليل الجمهور هذه الأحاديث ، وأما الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كلب صيد وفي رواية (إلا كلباً ضارياً) وأن عثمان غرم إنساناً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً ، وعن ابن عمرو بن العاص التفرغ في إتلافه فكلها ضعيفة باتفاق أئمة الحديث ، وقد أوضحناها في شرح المهذب في باب ما يجوز بيعه . وأما (كسب الحجام) وكونه خبيثاً ومن شر الكسب ففيه دليل لمن يقول بتحريمه ، وقد اختلف العلماء في كسب الحجام ، فقال الأكثرون من السلف والخلف : لا يحرم كسب الحجام ولا يحرم أكله لا على الحر ولا على العبد ، وهو المشهور من مذهب أحمد ، وقال في رواية عنه قال بها فقهاء المحدثين : يحرم على الحر دون العبد ، واعتمدوا هذه الأحاديث وشبهها . واحتج الجمهور بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره ، قالوا : ولو كان حراماً لم يعطه ، رواه البخاري ومسلم . وحملوا هذه الأحاديث التي في النهي على التنزيه ، والارتفاع عن دناء الأكساب ، والحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور ، ولو كان حراماً لم يفرق فيه بين الحر والعبد ، فإنه لا يجوز للرجل أن يطعم عبده ما لا يحل . وأما النهي عن ثمن السنور فهو محمول على أنه لا ينفع أو على أنه نهى تنزيه حتى يعتاد الناس هبته وإعارته والسماحة به كما هو الغالب ، فإن كان مما ينفع وباعه صح البيع وكان ثمنه حلالاً . هذا مذهبننا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر وعن أبي هريرة وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد أنه لا يجوز بيعه ، واحتجوا

(١٠) باب الأمر بقتل الكلاب . وبيان نسخه . وبيان تحريم اقتنائها ، إلا لصيد
أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

٤٣ - (١٥٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ
الْكِلَابِ .

* * *

٤٤ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
أَبُو إِسْمَاعِيلَ . حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : أَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ . فَأُرْسِلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ

بالحديث ، وأجاب الجمهور عنه بأنه محمول على ما ذكرناه . فهذا هو الجواب
المعتمد ، وأما ما ذكره الخطابي وأبو عمر بن عبد البر من أن الحديث في
النهى عنه ضعيف فليس كما قالوا ، بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره ، وقول
ابن عبد البر إنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه أيضاً ؛
لأن مسلماً قد رواه في صحيحه كما ترى من رواية معقل بن عبيد الله عن
أبي الزبير ، فهذان ثقتان روياه عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً . والله أعلم .

باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها

إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

قوله : (أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب) وفي رواية (أمر بقتل

تُقْتَلُ .

* * *

٤٥ - (...) وحدثني حميد بن مسعدة . حدثنا بشر (يعني ابن المفضل) . حدثنا إسماعيل (وهو ابن أمية) عن نافع ، عن عبد الله ، قال : كان رسول الله ﷺ يأمر بقتل الكلاب . فنبتعت في المدينة وأطرافها فلا ندع كلباً إلا قتلناه . حتى إذا لقتل كلب المريّة من أهل البادية ، يتبعها .

* * *

٤٦ - (١٥٧١) حدثنا يحيى بن يحيى . أخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب . إلا كلب صيد أو كلب غنم ، أو ماشية . فقيل لابن عمر : إن أبا هريرة يقول : أو كلب زرع . فقال ابن عمر : إن لأبي هريرة زرعاً .

* * *

٤٧ - (١٥٧٢) حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف . حدثنا

الكلاب فأرسل في أقطار المدينة أن تقتل) وفي رواية أنه كان (يأمر بقتل الكلاب فتبعت في المدينة وأطرافها فلا ندع كلباً إلا قتلناه حتى إذا لقتل كلب المريّة من أهل البادية يتبعها) وفي رواية (أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية فقيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول أو كلب زرع فقال ابن عمر إن لأبي هريرة زرعاً) وفي رواية جابر (أمرنا رسول الله بقتل الكلاب

رَوْحٌ . ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ .
 حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
 يَقُولُ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ . حَتَّىٰ إِنْ الْمَرْأَةَ تَقَدَّمَ
 مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَنَقْتُلُهُ . ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا . وَقَالَ :
 « عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ . فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ » .

* * *

٤٨ - (١٥٧٣) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا
 شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ . سَمِعَ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ الْمُغْفَلِ .
 قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ . ثُمَّ قَالَ : « مَا بَالُهُمْ وَبَالَ
 الْكِلَابِ ؟ » ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيِّدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ .

* * *

٤٩ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي
 ابْنَ الْحَارِثِ) . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
 سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .
 ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا النَّضْرُ . ح وَحَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَزِيرٍ . كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ ،

حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلها فنقتله ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتلها
 وقال : عليكم بالأسود البهيم ذى النقطين فإنه شيطان) وفي رواية
 ابن المغفل قال (أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال
 الكلاب ثم رخص في كلب الصيد وكلب الغنم) وفي رواية له (في كلب

بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى : وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ .

* * *

٥٠ - (١٥٧٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِي ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .

* * *

٥١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .

* * *

٥٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ

الغنم) وفي رواية له (في كلب الغنم والصيد والزرع) وفي حديث ابن عمر (من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضار نقص من عمله كل يوم قيراطان)

سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ أَوْ مَاشِيَةٍ ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .

* * *

٥٣ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ مُحَمَّدٍ) (وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ) عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ » .
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : « أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ » .

* * *

٥٤ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ . حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .
قَالَ سَالِمٌ : وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ : « أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ » وَكَانَ

وفي رواية (ينقص من أجره كل يوم قيراط) وفي رواية أبي هريرة (من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم) وفي رواية له (انتقص من أجره كل يوم قيراط) وفي رواية سفیان بن أبي زهير من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط) . أجمع العلماء على قتل الكلب الكلب ، والكلب العقور . واختلفوا

صَاحِبَ حَرْثٍ .

في قتل ما لا ضرر فيه ، فقال إمام الحرمين من أصحابنا : أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها ، ثم نسخ ذلك ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم ، ثم استقر الشرع على النهى عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها ، سواء الأسود وغيره . ويستدل لما ذكره بحديث ابن المغفل . وقال القاضي عياض : ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى من كلب الصيد وغيره ، قال : وهذا مذهب مالك وأصحابه ، قال : واختلف القائلون بهذا هل كلب الصيد ونحوه منسوخ من العموم الأول في الحكم بقتل الكلاب ، وأن القتل كان عاماً في الجميع أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك ؟ قال وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها ، ونسخ الأمر بقتلها والنهى عن اقتنائها إلا الأسود البهيم . قال القاضي : وعندى أن النهى أولاً كان نهيّاً عاماً عن اقتناء جميعها ، وأمر بقتل جميعها ، ثم نهى عن قتلها ما سوى الأسود ، ومنع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية . وهذا الذي قاله القاضي هو ظاهر الأحاديث ، ويكون حديث ابن المغفل مخصوصاً بما سوى الأسود ؛ لأنه عام فيخص منه الأسود بالحديث الآخر . وأما اقتناء الكلاب فمذهبنا أنه يحرم اقتناء الكلب بغير حاجة ، ويجوز اقتناؤه للصيد وللزرع وللماشية . وهل يجوز لحفظ الدور والدروب ونحوها ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يجوز لظواهر الأحاديث ، فإنها مصرحة بالنهى إلا لزرع أو صيد أو ماشية . وأصحها : يجوز قياساً على الثلاثة عملاً بالعلة المفهومة من الأحاديث ، وهي الحاجة . وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصيد أو الزرع أو الماشية ؟ فيه وجهان لأصحابنا ، أصحهما جوازه . قوله : (قال ابن عمر إن لأبي هريرة زرعاً) وقال سالم في الرواية الأخرى (وكان أبو هريرة يقول : أو كلب حرث ، وكان صاحب حرث) قال العلماء : ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ، ولا شكاً فيها ، بل معناه : أنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى بذلك ، وحفظه وأتقنه ، والعادة أن المبتلى

بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره ، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره . وقد ذكر مسلم هذه الزيادة ، وهى اتخاذ للزرع ، من رواية ابن المغفل ، ومن رواية سفيان بن أبى زهير عن النبى ﷺ ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم ، واسمه عبد الرحمن بن أبى نعم البجلي عن ابن عمر ، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبى هريرة وتحققها عن النبى ﷺ رواها عنه بعد ذلك ، وزادها فى حديثه الذى كان يرويه بدونها ، ويحتمل أنه تذكر فى وقت أنه سمعها من النبى ﷺ فرواها ، ونسبها فى وقت فتركها . والحاصل أن أبى هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة ، بل وافقه جماعة من الصحابة فى روايتها عن النبى ﷺ ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرومة . قوله ﷺ : (بالأسود البهيم ذى النقطتين فإنه شيطان) معنى البهيم الخالص السواد ، وأما النقطتان فهما نقطتان معروفتان بيضاوان فوق عينيه ، وهذا مشاهد معروف . وقوله ﷺ : (فإنه شيطان) احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابنا فى أنه لا يجوز صيد الكلب الأسود البهيم ، ولا يحل إذا قتله لأنه شيطان وإنما حل صيد الكلب . وقال الشافعى ، ومالك ، وجماهير العلماء : يحل صيد الكلب الأسود كغيره . وليس المراد بالحديث إخراجهم عن جنس الكلاب ، ولهذا لو ولغ فى إناء وغيره وجب غسله كما يغسل من ولوغ الكلب الأبيض . قوله ﷺ : (ما بالهم وبال الكلاب) أى ما شأنهم ، أى لتركوها . قوله ﷺ : (من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضارى) هكذا هو فى معظم النسخ (ضارى) بالياء ، وفى بعضها (ضارياً) بالألف بعد الياء منصوباً ، وفى الرواية الثانية (من اقتنى كلباً إلا كلب ضارية) وذكر القاضى أن الأول روى (ضارى) بالياء (وضار) بحذفها (وضارياً) فأما (ضارياً) فهو ظاهر الإعراب ، وأما (ضارى) (وضار) فهما مجروران على العطف على ماشية ، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفته ، كإاء البارد ، ومسجد الجامع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بجانب الغربى

ولدار الاخرة ﴿﴾ وسبق بيان هذا مرات . ويكون ثبوت الياء في (ضارى) على اللغة القليلة في إثباتها في المنقوص من غير ألف ولام ، والمشهور حذفها . وقيل : إن لفظه (ضار) صفة هنا للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتاد للصيد ، فسماه (ضاريا) استعارة ، كما في الرواية الأخرى (إلا كلب ماشية أو كلب صائد) . وأما رواية (إلا كلب ضارية) فقالوا : تقديره إلا كلب ذى كلاب ضارية . والضارى هو المعلم الصيد المعتاد له ، يقال منه : ضرى الكلب يضرى كشرى يشرى ضراً وضراوة ، وأضره صاحبه أى عوده ذلك ، وقد ضرى بالصيد إذا لهج به . ومنه قول عمر رضى الله عنه : إن للحم ضراوة كضراوة الخمر . قال جماعة : معناه إن له عادة ينزع إليها كعادة الخمر . وقال الأزهرى : معناه إن لأهله عادة في أكله كعادة شارب الخمر في ملازمته ، وكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يصبر عنها كذا من اعتاد اللحم . قوله صلى الله عليه وسلم : (نقص من أجره) وفي رواية (من عمله كل يوم قيراطان) وفي رواية (قيراط) فأما رواية (عمله) فمعناه : من أجر عمله ، وأما (القيراط) هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى ، والمراد نقص جزء من أجر عمله . وأما اختلاف الرواية في قيراط وقيراطين فقييل : يحتمل أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر ، ولمعنى فيهما ، أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع فيكون القيراطان في المدينة خاصة ؛ لزيادة فضلها ، والقيراط في غيرها ، أو القيراطان في المدائن ونحوها من القرى ، والقيراط في البوادي ، أو يكون ذلك في زمنين فذكر القيراط أولاً ، ثم زاد التعليل فذكر القيراطين . قال الرويانى من أصحابنا في كتابه البحر : اختلفوا في المراد بما ينقص منه ، فقييل : ينقص مما مضى من عمله . وقيل : من مستقبله . قال : واختلفوا في محل نقص القيراطين ، فقييل : ينقص قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل ، أو قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النفل . والله أعلم . واختلف العلماء

٥٥ - (...) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ . حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ . أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيَّمَا أَهْلِ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَائِدٍ ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .

* * *

٥٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ . قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنِ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ » .

* * *

٥٧ - (١٥٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ . قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : « مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضٍ ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ ، كُلَّ يَوْمٍ » .
وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ « وَلَا أَرْضٍ » .

* * *

٥٨ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
 أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا ، إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ صَيْدًا
 أَوْ زَرْعًا ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ » .
 قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَذَكَرَ لِابْنِ عُمَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ . فَقَالَ :
 يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا هُرَيْرَةَ ! كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ .

* * *

٥٩ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ
 أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ
 أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ . إِلَّا كَلَبَ
 حَرْثًا أَوْ مَاشِيَةً » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ
 إِسْحَاقَ . حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ . حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ . حَدَّثَنِي
 أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ . بِمِثْلِهِ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْدِرِ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ .

حَدَّثَنَا حَرْبٌ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

* * *

٦٠ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ . حَدَّثَنَا أَبُو رَزِينٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنِ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا غَنَمٍ ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ » .

* * *

٦١ - (١٥٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُصَيْفَةَ ؛ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ (وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شَنْوَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ » قَالَ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟

في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب ، فقيل : لا متناع الملائكة من دخول بيته بسببه . وقيل : لما يلحق المارين من الأذى من ترويع الكلب لهم ، وقصده إياهم . وقيل : إن ذلك عقوبة له لاتخاذ ما نهى عن اتخاذه ، وعصيانه في ذلك . وقيل لما يتلى به من ولوغه في غفلة صاحبه ولا يغسله بالماء والتراب . والله أعلم . قوله ﷺ : (من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً) المراد بالضرع الماشية كما في سائر الروايات ، ومعناه : من اقتنى كلباً لغير زرع

قَالَ : إِي ، وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ !

* * *

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ . قَالُوا :
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ . أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ ؛
أَنَّهُ وَفَدَ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّنْئِيُّ . فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : بِمِثْلِهِ .

*

* *

(١١) باب حل أجرة الحجامة

٦٢ - (١٥٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ
وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ) عَنْ
حُمَيْدٍ . قَالَ : سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ ؟ فَقَالَ :
اِحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ . فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ
طَعَامٍ . وَكَلَّمَ أَهْلَهُ فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ . وَقَالَ : « إِنَّ أَفْضَلَ
مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ . أَوْ هُوَ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمْ » .

وماشية . وقوله : (وفد عليهم سفيان بن أبي زهير الشنئي) هكذا هو في معظم
النسخ بشين معجمة مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم همزة مكسورة ، منسوب إلى
(أزد شنوءة) بشين مفتوحة ثم نون مضمومة ثم همزة ممدودة ثم هاء ، ووقع
في بعض النسخ المعتمدة (الشنوى) بالواو ، وهو صحيح على إرادة التسهيل ،
ورواه بعض رواة البخارى (شنوى) بضم النون على الأصل .

٦٣ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا مَرْوَانُ (يَعْنِي الْفَزَارِيَّ) عَنْ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ . وَلَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْعَمْرِ » .

* * *

٦٤ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ . حَدَّثَنَا

باب حل أجرة الحجامة

ذكر فيه الأحاديث أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجرة . قال ابن عباس ولو كان سحتاً لم يعطه . وقد سبق قريباً في باب تحريم ثمن الكلب بيان اختلاف العلماء في أجرة الحجامة . وفي هذه الأحاديث إباحة نفس الحجامة ، وأنها من أفضل الأدوية . وفيها إباحة التداوي ، وإباحة الأجرة على المعالجة بالتطبيب . وفيها الشفاعة إلى أصحاب الحقوق والديون في أن يخففوا منها . وفيها جواز مخارجة العبد برضاه ورضاء سيده . وحقيقة المخارجة أن يقول السيد لعبده تكتسب وتعطيني من الكسب كل يوم درهماً مثلاً والباقي لك ، أو في كل أسبوع كذا وكذا ويشترط رضاها . قوله : (حجه أبو طيبة) هو بطاء مهملة مفتوحة ثم ياء مثناة تحت ثم باء موحدة ، وهو عبد لبنى بياضة ، اسمه نافع ، وقيل غير ذلك . قوله ﷺ : (فلا تعذبوا صبيانكم بالغمز) هو بغين معجمة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم زاي ، معناه : لا تغمزوا حلق الصبي بسبب العذرة ، وهو وجع الحلق ، بل داووه بالقسط البحري ، وهو العود الهندي .

شَبَابَةٌ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : دَعَا النَّبِيَّ ﷺ غُلَامًا لَنَا حَجَّامًا . فَحَجَّمَهُ . فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ مُدًّا أَوْ مُدَّيْنِ . وَكَلَّمَ فِيهِ . فَخَفَّفَ عَنْ ضَرِيَّتِهِ .

* * *

٦٥ - (١٢٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ : كِلَاهُمَا عَنْ وَهَيْبٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ ، وَاسْتَعَطَّ .

* * *

٦٦ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ) . قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عَاصِمٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : حَجَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْبِي بِيَاضَةَ . فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ . وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيَّتِهِ . وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ .

*
* *

(تم بحمد الله تعالى الجزء العاشر من صحيح الإمام مسلم بشرح الإمام النووي)

صفحة

- ٣ باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره .
- ٧ باب ما يستحب أن يقال عند الجماع .
- ٨ باب جواز جماعه امرأته في قبلها ، من قدامها ومن ورائها ، من غير تعرض للدبر .
- ١١ باب تحريم امتناعها من فراش زوجها .
- ١٢ باب تحريم إفشاء سر المرأة .
- ١٤ باب حكم العزل .
- ٢٢ باب تحريم وطء الحامل المسبية .
- ٢٣ باب جواز الغيلة وكراهة العزل .
- ٢٨ كتاب الرضاع
- ٢٨ باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة .
- ٢٩ باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل .
- ٣٥ باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة .
- ٣٨ باب تحريم الربيبة وأخت المرأة .
- ٤١ باب في المصة والمصتان .
- ٤٤ باب التحريم بخمس رضعات .
- ٤٦ باب رضاعة الكبير .
- ٥٠ باب إنما الرضاعة من المجاعة .
- ٥١ باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء .
- ٥٤ باب الولد للفراش وتوقى الشبهات .
- ٥٩ باب العمل بإلحاق القائف الولد .
- ٦٣ باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عقب الزفاف .
- ٦٨ باب القسم بين الزوجات .

- ٧١ باب جواز هبة المرأة نوبتها لضرتها .
٧٥ باب استحباب نكاح ذات الدين .
٧٦ باب استحباب نكاح البكر .
٨٢ باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة
٨٣ باب الوصية بالنساء .
٨٦ باب لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر
٨٨ كتاب الطلاق
٨٨ باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها .
١٠٢ باب طلاق الثلاث .
١٠٦ باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق .
١١٣ باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية .
١١٨ باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيرهن .
١٣٤ باب المطلقة البائن لا نفقة لها .
١٥٢ باب جواز خروج المعتدة البائن ، لحاجتها .
١٥٣ باب انقضاء العدة بوضع الحمل .
١٥٦ باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة .
١٦٨ كتاب اللعان
١٩٠ كتاب العتق
١٩١ باب ذكر سعاية العبد .
١٩٦ باب بيان أن الولاء لمن أعتق .
٢٠٨ باب النهى عن بيع الولاء وهبته .
٢٠٩ باب تحريم تولي العتيق غير مواليه .
٢١٢ باب فضل العتق .
٢١٤ باب فضل عتق الوالد .

- ٢١٦ كتاب البيوع
- ٢١٧ باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة .
- ٢١٩ باب بطلان بيع الحصة ، والبيع الذى فيه غرر .
- ٢٢١ باب تحريم بيع جبل الحبله .
- ٢٢٣ باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه .
- ٢٢٨ باب تحريم تلقى الجلب .
- ٢٣١ باب تحريم بيع الحاضر للبادى .
- ٢٣٣ باب حكم بيع المصرة .
- ٢٣٧ باب بطلان بيع المبيع قبل القبض .
- ٢٤٤ باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر .
- ٢٤٥ باب ثبوت خيار المجلس للمتابعين .
- ٢٤٩ باب الصدق فى البيع والبيان .
- ٢٥٠ باب من يخدع فى البيع .
- ٢٥٢ باب النهى عن بيع الثمار قبل بدوّ صلاحها .
- ٢٦٠ باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا فى العرايا .
- ٢٧١ باب من باع نخلاً عليها ثمر .
- ٢٧٤ باب النهى عن المحاقلة والمزابنة ، ...
- ٢٨٠ باب كراء الأرض .
- ٢٨٢ باب كراء الأرض بالطعام .
- ٢٩٤ باب كراء الأرض بالذهب والورق .
- ٢٩٦ باب فى المزارعة والمؤاجرة .
- ٢٩٦ باب فى الأرض تمنح .
- ٢٩٩ كتاب المساقاة
- ٢٩٩ باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

- ٣٠٥ باب فضل الغرس والزرع .
- ٣٠٩ باب وضع الجوائح .
- ٣١٣ باب استحباب الوضوء من الدين .
- ٣١٧ باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس ، فله الرجوع .
- ٣٢٠ باب فضل إنظار المعسر .
- ٣٢٥ باب تحريم مطل الغنّى .
- ٣٢٧ باب تحريم فضل بيع الماء الذى يكون بالفلاة ، وبيع ضراب الفحل .
- ٣٣٠ باب تحريم ثمن الكلب .
- ٣٣٥ باب الأمر بقتل الكلاب .
- ٣٤٦ باب حل أجرة الحجامة .

رقم الأيداع

١٩٩٣ / ٧٣٨٠

الرقم الدولي

I.S.B.N : 977-5234-15-8